

جامعة حماة
كلية الاقتصاد

السنة الثانية

الاقتصاد الكلي

العام الدراسي 2019/2018م

الموضوعات

- تعريف علم الاقتصاد.

- الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

- منحني امكانات الانتاج

العرض الكلي والطلب الكلي

العوامل المحددة للعرض الكلي.

العرض الكلي في الاجل القصير والاجل الطويل

الطلب الكلي.

الاستهلاك- دالة الاستهلاك والعوامل المحددة لها.

الاستثمار-العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي:

- الناتج المحلي الإجمالي.

- شرط توازن الاقتصاد الكلي.

- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

- الناتج القومي الإجمالي.

- النمو الاقتصادي استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للرفاهية.

توازن الاقتصاد الكلي

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين.

- مضاعف الإنفاق.

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات.

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات.

- الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

التضخم:

- تعريف التضخم.

- أسبابه وطرق قياسه.

- الآثار الاقتصادية للتضخم.

البطالة والدورات الاقتصادية

السياسة المالية

أدوات السياسة المالية.

السياسات المالية النوعية.

النقود والبنوك
نشأة النقود.
نشأة البنوك التجارية.
البنوك وعرض النقود.
الموضوعات

الموضوعات
البطالة والدورات الاقتصادية
أنواع البطالة.
تكاليف البطالة.
مؤشرات سوق العمل قياس البطالة.
الدورات الاقتصادية.
مراحل الدورات الاقتصادية.
التضخم:
تعريف التضخم.
أسبابه وطرق قياسه.
الآثار الاقتصادية للتضخم.
النقود والبنوك
نشأة النقود.
نشأة البنوك التجارية.
البنوك وعرض النقود.

أهداف المقرر :

بنهاية هذا المقرر يفترض ان يتمكن الدارس من:

1. أن يلم بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي ويبين محدداته.

2. أن يتعرف على طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

3. أن يبين مفهوم ومحددات الناتج القومي الإجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

الأخرى.

4. أن يوضح ما المقصود بالاستهلاك والادخار الكليين ويعدد العوامل المؤثرة فيهما.

5. أن يوضح مفهوم الطلب على الاستثمار وأن يعدد محددات القرار الاستثماري.

6. أن يوضح ما المقصود بالتوازن الاقتصادي الكلي ومفهوم المضاعف البسيط ويبين آلية

عمله.

7. أن يبين المقصود بالتضخم، أسبابه وأنواعه وأثاره وطرق قياسه.

8. أن يشرح مفهوم البطالة وأنواعها وقياس المؤشرات الأساسية لسوق العمل وأن يتعرف

على مفهوم وأنواع الدورات الاقتصادية.

9. أن يبين دور النقود والبنوك في الاقتصاد مع بيان لدور البنك المركزي ودور السياسة المالية

والنقدية في الاقتصاد.

الفصل الأول الندرة، الاختيار، وعلم الاقتصاد

يواجه الفرد العديد من الحاجات والرغبات التي يصعب إحصائها أو الإلمام بعددها. فعلى سبيل المثال، هل تستطيع الآن أن تعدد جميع السلع والخدمات المختلفة التي ترغب في الحصول عليها؟ فلنفترض أن شخصاً ما قام بإعطائك قائمة تتضمن ثلاث سلع فقط يرغب في اقتنائها وتضم هذه القائمة: سيارة، منزل، جهاز حاسب آلي. إلا أن كل من هذه الاختيارات الثلاثة تؤدي إلى المزيد من الاختيارات والرغبات أيضاً. فالسيارة مثلاً تتطلب اختيار الشخص للون وحجم وسنة صنع هذه السيارة إضافة إلى مواصفات أخرى كثيرة. أما بالنسبة للاختيار الثاني فإن المنزل يولد العديد من الاختيارات والرغبات المتعددة كالمساحة، الموقع، الحجم، الألوان المستخدمة، عدد الغرف و نوعية الأثاث وما إلى ذلك. ويستطيع القارئ الآن تطبيق ذلك على الاختيار الثالث. وبصورة عامة، فإن الرغبات والحاجات الإنسانية (Unlimited Human Needs and Wants) تعتبر رغبات غير محدودة.

لكن ما الذي يمنع الأفراد من تحقيق هذه الحاجات والرغبات غير المحدودة؟ إن إنتاج أي سلعة أو خدمة يتطلب وجود أربعة عناصر تسمى بعناصر الإنتاج (Factors of Production) وهذه العناصر هي:

1- العمل (Labor): وتتضمن العمالة المستخدمة في عملية إنتاج سلعة أو خدمة ما وكذلك المستوى تدريب العمالة أو الوقت الزمني المستغرق في سبيل إنتاج تلك السلعة أو الخدمة، ويحصل عنصر العمل على أجر (Wage) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

2- الأرض (Land): وتتضمن الموارد الطبيعية الموجودة كالمعادن والأحجار والأراضي المستخدمة في الزراعة والصناعة والسكن أي كل ما ينتمي إلى باطن الأرض أو ما عليها من موارد طبيعية. ويحصل عنصر الأرض (مالك الأرض مثلاً) على ربح (Rent) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

3- رأس المال (Capital): وتتضمن جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة. وتجدر الملاحظة هنا بأن المقصود برأس المال بمفهومه الاقتصادي



يختلف عن المفهوم المحاسبي أو التمويلي حيث لا يشمل رأس المال بمفهومه الاقتصادي أي مبالغ نقدية. ويحصل عنصر رأس المال على عائد (Return) مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

4- المنظم (Entrepreneur): وهو الشخص الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الإنتاج السابقة وذلك باستخدام المهارات الفنية والإدارية المتوفرة في سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة. ويحصل المنظم على جزء أو نسبة من الأرباح (Share) لمساهمته في إدارة وتنظيم العملية الإنتاجية.

أن أهم ما يميز عناصر الإنتاج هو عدم توفرها بشكل كافي بحيث تمكنا من إنتاج جميع السلع والخدمات التي نقوم بطلبها. أي أن عناصر الإنتاج، أو الموارد (Resources) موجودة بشكل وبكميات نادرة (Scarce) مقارنة مع حجم وعدد الرغبات والحاجات الإنسانية غير المحدودة. إن مشكلة الندرة هي التي تدفعنا إلى عملية الاختيار من بين البدائل المختلفة (Choice Between Alternatives). فعندما لا يستطيع شخص معين من الحصول على جميع رغباته وحاجاته غير المحدودة، فإنه يضطر هنا إلى عملية اللجوء إلى الاختيار من البدائل. فمثلاً قد يضطر هذا الشخص إلى اقتناء المنزل بدلاً من حصوله على السيارة وبالتالي فإن عملية اختيار سلعة أو خدمة معينة تتضمن في نفس الوقت القيام بتضحية تتمثل في عدم اقتناء سلع أو خدمات أخرى. وتسمى هذه التضحية بـ"تكلفة الفرصة البديلة" (Opportunity Cost) وتعني تكلفة القيام باختيار معين. فالطالب الذي قرر الدخول إلى الجامعة وإكمال مشواره التعليمي لديه تكلفة فرصة بديلة تتمثل في الاختيارات الأخرى التي لم يقم بها لعدم حصوله على وظيفة ذات مردود مادي في حين أن الطالب الذي قرر عدم دخول الجامعة كانت تكلفة الفرصة البديلة لديه في عدم حصوله على وظيفة مرموقة مثلاً.

إن الحاجات الإنسانية غير المحدودة من جانب واحد والموارد الاقتصادية النادرة أو مشكلة الندرة- تمثل ما يسمى بـ"المشكلة الاقتصادية" (Economic Problem) وهي حجر الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد. أن علم الاقتصاد يقوم بدراسة المشكلة الاقتصادية ويحاول استخدام النظريات والأسس الاقتصادية المتعددة إشباع (Satisfaction) أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة.



نتيجة للمشكلة الاقتصادية، فإن علم الاقتصاد يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية النادرة. وهذا يدفعنا بالطبع إلى تحديد الأولويات عن طريق الإجابة على الأسئلة الاقتصادية التالية:

1- ماذا ننتج: ويتعلق هذا السؤال حول أي من السلع يتطلب علينا القيام بإنتاجها خاصة وأن مشكلة الندرة تحتم علينا ذلك، حيث أنه لا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد في الحصول عليها. وبالتالي، فإننا نواجه مشكلة الاختيار، التضحية، وتكلفة الفرصة البديلة.

2- كيف ننتج: يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

3- لمن ننتج: ويركز هذا السؤال على ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكثر شريحة في الاقتصاد. فبسبب مشكلة الندرة، فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب إشباع حاجات ورغبات أطراف أخرى.

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) والاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

يقوم الاقتصاديون بتطبيق النظريات والأسس الاقتصادية على مستويين مختلفين حيث يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على دراسة اقتصاد دولة ما ككل أو دراسة القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد كدراسة قطاع المستهلكين (Household Sector) والذي يتضمن المستهلكين ككل أو دراسة القطاع الحكومي (Government Sector) أو قطاع المنتجين (Business Sector) أو القطاع الخارجي والذي يتضمن صادرات وواردات السلع والخدمات (Exports and Imports). ويركز التحليل الكلي على ظواهر اقتصادية كلية كالمستوى العام للأسعار، معدلات التضخم، نسبة البطالة، النمو الاقتصادي، التنمية، مستويات الاستثمار وما شابه.

أما الاقتصاد الجزئي، فإنه يقوم بدراسة وتحليل سلوك وحدات اقتصادية فردية، كالمستهلك، العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما، المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج بإنتاجها وبيعها، المنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة والتكاليف والإنتاج، توازن السوق وما إلى ذلك.



التوظيف الكامل (Full Employment):

يعتبر مفهوم التوظيف الكامل من الأساسيات المهمة في الاقتصاد، حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي يكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، بحيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أو غير موظف. وبالتالي، يتم استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد. وتجدر الملاحظة هنا، إلى إنه يتطلب توجيه العناصر الإنتاجية إلى أفضل توظيف لها، بحيث يكون هناك كفاءة (Efficiency) في استخدام وتوظيف العناصر الإنتاجية النادرة. فمثلاً، لا يمكن في سياق هذا المفهوم أن نقوم بتوظيف مهندس كسائق حافلة بل يجب أن نقوم بإعادة توزيع الموارد (Reallocation of Resources) نحو استخدامها الأمثل.



الفصل الثاني

منحنى إمكانيات الإنتاج

The Production Possibilities Frontier (PPF)

أن مشكلة الندرة تتطلب منا العمل نحو استخدام الموارد الاقتصادية النادرة استخداماً أكثر كفاءة، وذلك من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية اللامتناهية. وعلى الرغم من استخدام هذا المبدأ، وبالتالي التوصل إلى مستوى التوظيف الكامل في الإنتاج وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، إلا أن الاقتصاد لا يستطيع أن يستمر في إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات المختلفة إلى ما لانهاية. وهذا بالطبع يعني أن الاقتصاد يعتمد على الموارد الإنتاجية المستخدمة والمتوفرة لديه، ولا يستطيع تجاوز الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة له. ويمكن شرح هذه الفكرة باستخدام ما يسمى بـ "منحنى إمكانيات الإنتاج" أو (Production Possibilities Frontier – The PPF) والذي يوضح أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة في الاقتصاد، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة وباستخدام التقنية المتوفرة. ويعتمد منحنى إمكانيات الإنتاج (PPF) على الافتراضات (Assumptions) التالية:

- 1- الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل: ويعني هذا الافتراض أن جميع عناصر الإنتاج المتوفرة مستخدمة استخداماً أمثلاً، ولا توجد هناك أي عناصر إنتاجية معطلة.
- 2- ثبات كمية عناصر الإنتاج في الاقتصاد: بحيث لا يمكن زيادة عدد أو حجم أو كميات عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد.
- 3- ثبات المستوى التقني: ويعني هذا الافتراض استبعاد أي تطور تقني أو فني.
- 4- سلعتين: حيث نفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط، تتمثل الأولى في سلعة استهلاكية يتم استهلاكها مباشرة، بينما تمثل السلعة الأخرى سلعة رأسمالية، والتي تستخدم في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى (كجهاز إنتاجي معين أو آلة إنتاجية معينة).



إن الافتراضات السابقة توضح أن الكميات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها، هي كميات محددة. وهذا يعني في حال استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة مستوى التوظيف الكامل- وطبقاً للمستوى التقني المتوفر، فإن الاقتصاد يستطيع إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات. ولتوضيح هذه الفكرة، نقوم باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج الموضح في جدول (2.1).

لنفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط: أسلحة (W) ومواد غذائية (F)، وذلك باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتوفرة ومستوى تقنية معين. ويوضح الجدول التالي الكميات التي يمكن إنتاجها من السلعتين:

جدول (2.1)
إمكانيات الإنتاج من السلعتين (W) و(F):

F	W	الاختيار أو التوزيع
36	0	A
35	1	B
33	2	C
30	3	D
26	4	E
21	5	K
15	6	G
8	7	H
0	8	I

يوضح جدول إمكانيات الإنتاج اختيارات متعددة لإنتاج السلعتين (W) و(F)، وذلك عندما يتم استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر. فعلى سبيل المثال، فإن الاختيار (A) يعبر عن ذلك المستوى الإنتاجي الذي يتم فيه إنتاج (36) وحدة من المواد الغذائية ولا شيء من الأسلحة. وهذا، يعني بالطبع أن جميع الموارد والطاقات الإنتاجية موجهة بالكامل إلى إنتاج السلعة (F)، في حين لا توجد هناك عناصر إنتاجية موظفة في إنتاج السلعة الأخرى (W). وبالمقارنة، فإن الاختيار الأخير (I) يوضح حالة مغايرة تماماً، حيث يقوم الاقتصاد بتوجيه جميع طاقاته الإنتاجية لإنتاج السلعة (W) فقط. حيث يقوم بإنتاج (8) وحدات منها، في حين لا يتم إنتاج أي وحدة من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للتوزيعات الإنتاجية الأخرى والتي تقع بين التوزيع (A) والتوزيع (I)، فتوضح المستويات المختلفة التي يتم فيها إنتاج كميات معينة من السلعتين. فالتوزيع (B) يتضمن إنتاج (35) وحدة من السلعة (F) ووحدة واحدة من السلعة (W)، أما عند



التوزيع (H) فإن الاقتصاد يقوم بإنتاج (7) وحدات من السلعة (W) و(8) وحدات من السلعة (F).

وبسبب مشكلة الندرة، فإن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا بد وأن يكون على حساب الكمية المنتجة من السلعة الأخرى. أي أن هناك تضحية وتكلفة فرصة بديلة يتم احتسابها. فعندما كانت جميع الطاقات والموارد الاقتصادية موجهة بالكامل نحو إنتاج السلعة (F)، أي عند اختيار التوزيع (A)، تضمن ذلك إنتاج (36) وحدة من السلعة (F) ولا شيء من السلعة (F). ولكن إذا قرر الاقتصاد البدء بإنتاج الوحدة الأولى من السلعة (W)، أي تم اختيار التوزيع (B)، كان ذلك على حساب إنتاج كميات أقل من السلعة (F)، حيث يتم إنتاج (35) وحدة منها. وإذا قرر الاقتصاد الاستمرار في زيادة الإنتاج من السلعة (W) إلى إنتاج وحدتين، أي الاختيار (C)، فإن ذلك سيكون على حساب إنتاج السلعة (F)، حيث تنخفض الكمية المنتجة من (35) إلى (33) وحدة.

إن الانتقال من توزيع إلى توزيع آخر يتضمن أيضاً تقديم تضحية، وبالتالي تكلفة فرصة بديلة. فلانتقال من التوزيع (A) إلى التوزيع (B)، أي زيادة إنتاج السلعة (W) بوحدة واحدة، كان على حساب التضحية بوحدة واحدة من السلعة (F). أما تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الوحدة الإضافية الثانية من السلعة (W)، أي التوزيع (C)، فتعادل وحدتين من السلعة (F) وهكذا. ويوضح جدول (2.2) مقدار التضحية المقدمة.

جدول (2.2)
إمكانات الإنتاج من السلعتين (W) و(F) وتكلفة الفرصة البديلة

مقدار التضحية	F	W	الاختيار أو التوزيع
---	36	0	A
1	35	1	B
2	33	2	C
3	30	3	D
4	26	4	E
5	21	5	K
6	15	6	G
7	8	7	H
8	0	8	I

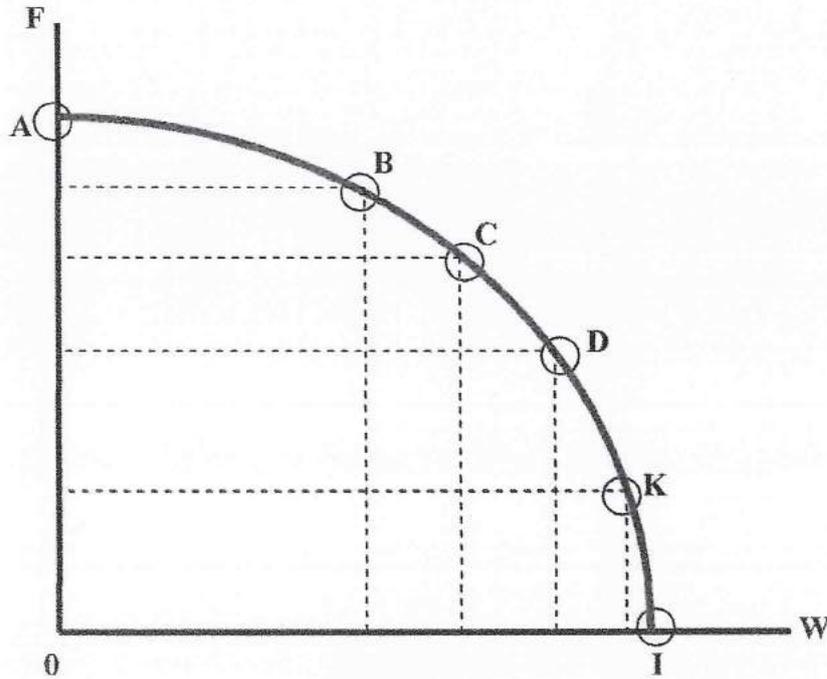


ويوضح القانون التالي كيفية احتساب تكلفة الفرصة البديلة:

$$\frac{\text{مقدار التغير في السلعة (F)}}{\text{مقدار التغير في السلعة (W)}}$$

منحنى إمكانيات الإنتاج:

يمكن استخدام البيانات الموجودة في جدول (2.1) وذلك من أجل التوصل إلى "منحنى إمكانيات الإنتاج" حيث نقوم بقياس السلعة الأولى (W) على المحور السيني والسلعة الأخرى (F) على المحور الصادي.



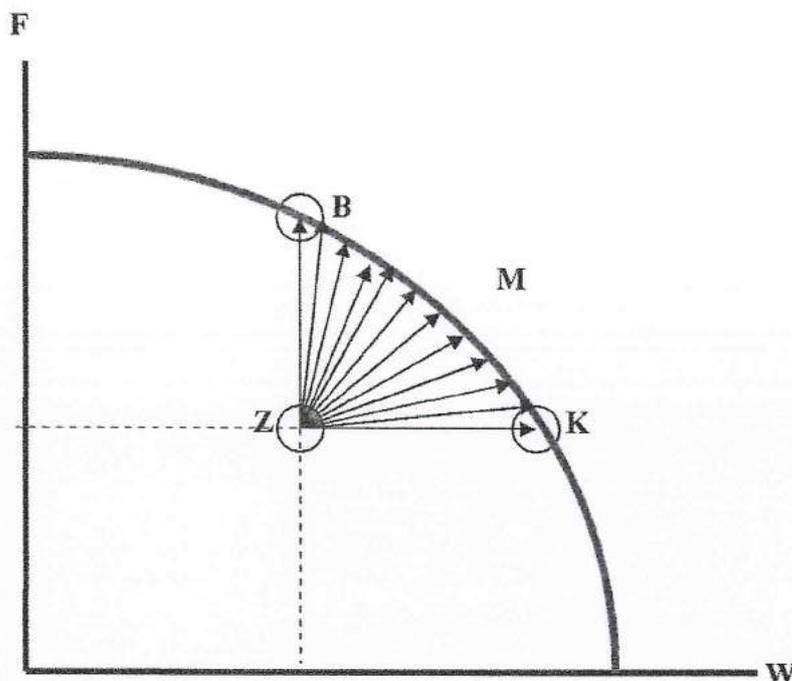
شكل (2.1)
منحنى إمكانيات الإنتاج

تجدر الملاحظة هنا أنه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر، فإن أقصى كمية يمكن إنتاجها، هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج كالنقاط (A, B, C, D, K, I). ويمكن تعريف هذه النقاط، بأنها نقاط إنتاج أمثل، حيث توضح هذه التوزيعات المختلفة أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعتين.



أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (Z) في الشكل رقم (2.2)، فهي نقاط إنتاجية غير مثلى، حيث تتميز بعدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يمكن الانتقال من النقطة (Z) إلى النقطة (K) الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج، حيث يضمن هذا الانتقال إنتاج المزيد من السلعة (W) مع الحفاظ على نفس كمية الإنتاج من السلعة (F). ومن جانب آخر، يمكن الانتقال من النقطة (Z) إلى نقطة إنتاج أمثل كالنقطة (B) مثلاً، وينتج عن هذا الانتقال زيادة الإنتاج من السلعة (K) مع المحافظة على نفس الكمية المنتجة من السلعة (W). وأخيراً، يمكن زيادة الكمية المنتجة من السلعتين، وذلك عن طريق التحرك إلى النقاط الواقعة على المنحنى بين التوزيعين (K) و (B). إذاً، فإن نقاط الإنتاج غير المثلى، هي تلك التي تقع داخل المنحنى، ويمكن في نفس الوقت زيادة الكمية المنتجة من السلعتين أو أحدهما دون تقليل الإنتاج من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للنقاط الواقعة خارج المنحنى، فهي نقاط إنتاج تقع خارج نطاق القدرات الإنتاجية للاقتصاد حالياً. فيما أن أقصى ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، لا بد وأن يقع على المنحنى نفسه، فإن النقاط الخارجية كالنقطة (M)، هي نقطة إنتاجية مرغوبة (حيث تتضمن كميات أكبر من السلعتين أو على الأقل سلعة واحدة) لكنها نقطة إنتاجية غير متاحة (لا يمكن التوصل إليها في ظل عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التقني المتوفر). ويوضح الشكل رقم (2.2) النقاط الواقعة داخل المنحنى والنقاط الخارجية.





شكل 2.2

منحنى إمكانيات الإنتاج

كل نقطة تقع على المنحنى، تمثل نقطة إنتاج أمثل. حيث يتم إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات باستخدام العناصر الإنتاجية المتاحة والمستوى التقني المتوفر. أما النقاط التي تقع داخل المنحنى، فهي نقاط إنتاج متاحة لكن غير مرغوبة، حيث تمثل هدر وسوء استخدام العناصر الإنتاجية المتوفرة. أما النقاط التي تقع خارج المنحنى، فهي نقاط إنتاج مرغوبة، لكن غير متاحة في ظل الطاقة الإنتاجية المتوفرة والمستوى التقني المتاح.

انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج:

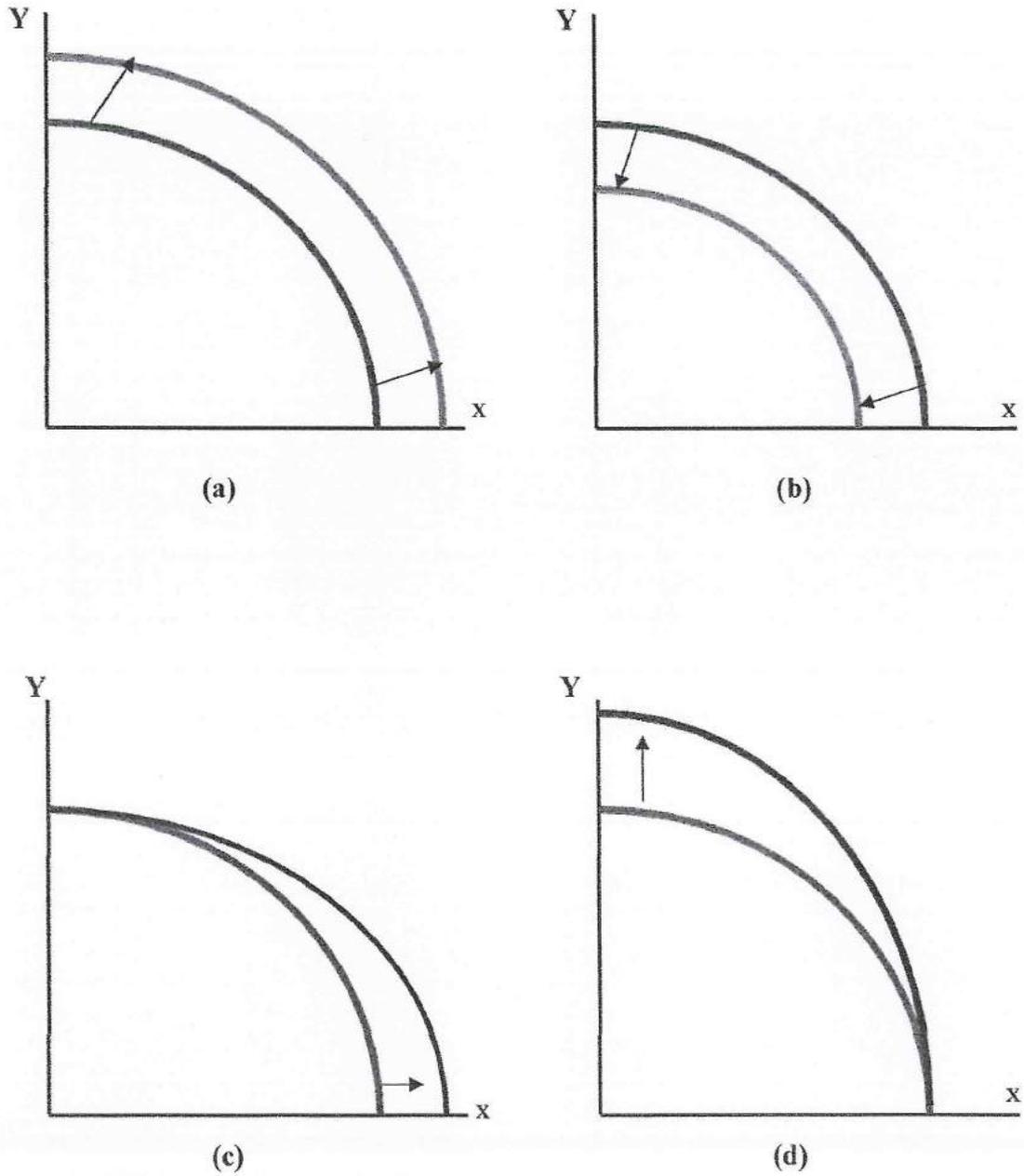
تجدر الإشارة إلى، أن الموقع الذي يتم رسم منحنى إمكانيات الإنتاج فيه يعتمد على الطاقة الإنتاجية المتوفرة والمستوى التقني المتاح. فإذا كانت الطاقة الإنتاجية لاقتصاد معين أكبر من اقتصاد آخر، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون إلى اليمين (إلى الخارج). والأسباب التي تدفع إلى

انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج:

1- تغير حجم، عدد، أو كفاءة عناصر الإنتاج: إن زيادة عدد العمال المستخدمين في عملية الإنتاج، سيؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين وإلى الأعلى، في حين إن فقدان العمالة للمهارات سيؤدي إلى انتقال المنحنى إلى الداخل.



2- تغير المستوى التقني: أن التطور التقني، سيؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين، في حين إن رداءة التقنية المستخدمة في الإنتاج، ستعمل على انتقال المنحنى للداخل. ويوضح شكل (2.3) هذه التغيرات.



شكل (2.3)



شكل (2.3)

منحنيات إمكانيات الإنتاج:

يوضح الشكل (a)، انتقال منحني إمكانيات الإنتاج لليمين، مما يعني زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة أو تطور التقنية. وبالتالي زيادة الكميات المنتجة من السلعتين. بينما يوضح الشكل (b) انتقال منحني إمكانيات الإنتاج إلى الداخل، بسبب انخفاض كمية عناصر الإنتاج المستخدمة أو عدم كفاءة المستوى التقني. وبالتالي انخفاض الكميات المنتجة من السلعتين. يوضح الشكل (c) نمواً غير متوازناً، حيث زادت الكمية المنتجة من السلعة (X)، في حين ظلت الكمية المنتجة من (Y) ثابتة. أما الشكل (d) فيوضح نمواً غير متوازناً بالنسبة لإنتاج السلعة (Y)، لأن الكمية المنتجة من السلعة (X) لم تتغير. لاحظ أن الشكلين (a) و(b) يوضحان نمواً متوازناً حيث تم زيادة كميتي السلعتين في آن واحد.

بما أن الموارد الاقتصادية تتميز بالندرة، فإن إنتاج وحدات إضافية من سلعة ما، يتطلب التضحية بوحدة من السلع الأخرى. وبدراسة منحني إمكانيات الإنتاج في شكل (2.1)، فإن الشكل المحدب للمنحنى، يعكس "قانون تزايد تكلفة الفرصة البديلة" أو (Law of Increasing Opportunity Costs): كلما ارتفع الإنتاج من سلعة معينة (السلعة W هنا)، كلما تطلب ذلك التضحية بكميات متزايدة من السلعة الأخرى (السلعة F). أي كلما ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة. لكن إذا كان معدل التضحية، أو كانت تكلفة الفرصة البديلة ثابتة في كل مرة، فإن منحني إمكانيات الإنتاج يكون خطأ مستقيماً ذو ميل سالب. كما هو موضح في الجدول رقم (2.3) والشكل رقم (2.4).

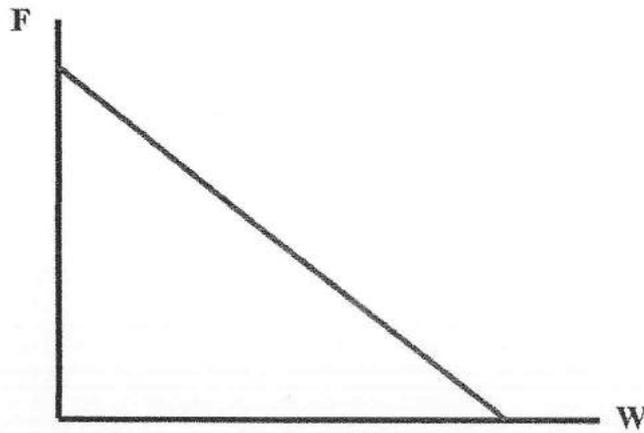
جدول (2.3)

إمكانيات الإنتاج من السلعتين (W) و(F) وتكلفة الفرصة البديلة (الثابتة)

الاختيار أو التوزيع	W	F	تكلفة الفرصة البديلة
A	0	10	--
B	1	8	2
C	2	6	2
D	3	4	2
E	4	2	2
K	6	0	2

نلاحظ من الجدول السابق، أن إنتاج وحدات إضافية من السلعة (W)، يتطلب التضحية بوحدة من السلعة (F) في كل مرة. وبالتالي، فإن مقدار التضحية، أو تكلفة الفرصة البديلة، عبارة عن معدل ثابت، ويساوي وحدتين فقط. أما منحني إمكانيات الإنتاج في هذه الحالة فيكون كالتالي:





شكل (2.4)

منحنى إمكانيات الإنتاج (ثبات تكلفة الفرصة البديلة):

يكون المنحنى خطاً مستقيماً ذو ميل سالب، مما يعكس قانون ثبات تكلفة الفرصة البديلة. ويوضح المنحنى، كما سبق الحديث، توجيه كل الموارد الإنتاجية المتوفرة لإنتاج المواد الغذائية فقط (التوزيع A)، فإنه يمكن إنتاج (36) وحدة من المواد الغذائية و(0) من الأسلحة. وهذا بالطبع أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعتين باستخدام العناصر الإنتاجية المتوفرة والمستوى التقني الموجود. وعلى العكس، يوضح المنحنى، أنه عند توجيه كل الموارد الإنتاجية المتوفرة لإنتاج الأسلحة فقط (التوزيع I)، فإنه يمكن إنتاج (8) وحدات من الأسلحة و(0) من المواد الغذائية. وهذا بالطبع، أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعتين باستخدام العناصر الإنتاجية المتوفرة والمستوى التقني الموجود.



السؤال الأول:

عرف ما يلي: علم الاقتصاد، الناتج القومي المحتمل، منحني امكانيات الانتاج؟

السؤال الثاني: ما هي فرضيات منحني امكانيات الانتاج؟

السؤال الثالث: ماهي أهداف الاستقرار الاقتصادي؟

السؤال الرابع: ما هو الفرق بين المفهوم النظري والمفهوم العملي للعمالة الكاملة؟

السؤال الخامس: ماذا يترتب على تحقيق هدف العمالة الكاملة وفقاً للمفهوم النظري على أرض الواقع؟

السؤال السادس: عرف معدل البطالة الطبيعي؟

السؤال السابع: متى يتحقق هدف العمالة الكاملة؟

السؤال الثامن: هل تحقيق الاستقرار بالأسعار يعني أن معدل التضخم = 0؟

السؤال التاسع: ماهي شروط النمو الاقتصادي؟

السؤال العاشر: ما هو الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي؟

السؤال الحادي عشر: ما هي مراحل الدورة الانتاجية مع الرسم؟

السؤال الثاني عشر: عرف الطلب الكلي مع الرسم؟

السؤال الثالث عشر: عرف العرض الكلي مع الرسم؟

السؤال الرابع عشر: لماذا تتناقص مرونة العرض الكلي مع ارتفاع المستوى العام للأسعار؟

أكمل الفراغات التالية:

إذا كان الناتج الفعلي < من الناتج الحقيقي هذا يؤدي الى معدل بطالة فعلي..... من المحتمل

إذا كان الناتج الفعلي > من الناتج الحقيقي هذا يؤدي الى معدل بطالة فعلي..... من المحتمل

ينخفض الدخل الحقيقي إذا زاد الدخل النقدي بمعدل..... من زيادة مستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني

مفهوم الاستقرار الاقتصادي ECONOMIC STABILITY

تسعى نظريات الاقتصاد الكلي إلى تحليل العوامل التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، وتحديد السياسات اللازمة لتحقيق هذا الاستقرار. وتشير عديد من هذه النظريات إلى أن تحركات الطلب الكلي والعرض الكلي هي التي تتحكم في تحديد درجة الاستقرار الاقتصادي. وسوف يتم التعرض في هذا الفصل إلى أهداف الاستقرار الاقتصادي ومفاهيم الطلب الكلي والعرض الكلي وعلاقتها بهذا الاستقرار، وذلك على النحو التالي :

- المبحث الأول : أهداف الاستقرار الاقتصادي .
- المبحث الثاني : مفهوم الطلب الكلي .
- المبحث الثالث : مفهوم العرض الكلي .
- المبحث الرابع : الاستقرار الاقتصادي والطلب والعرض الكلي .



المبحث الأول

أهداف الاستقرار الاقتصادي

يتضمن الاستقرار الاقتصادي عدداً من الأهداف نحصر أهمها فيما يلي:

١- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل Full Employment

٢- تحقيق الإستقرار في الأسعار Price Stability

٣- تحقيق نمو إقتصادي مستقر Stable Growth

ومن ثم فإن عدم الإستقرار الإقتصادي يتضمن إختلال هذه الأهداف أو أحدها. أي أنه ينطوي على وجود بطالة في المجتمع، أو تضخم بما يعنيه من إرتفاع في الأسعار، أو عدم إستقرار في النمو.

ولعله من المفيد أن نلقي الضوء على كل هدف من أهداف الإستقرار الإقتصادي في هذه المرحلة بصورة مختصرة.

(٢-١-١) العمالة الكاملة:

يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والمفهوم العملي للعمالة الكاملة. فوفقاً للمفهوم النظري تعني العمالة الكاملة إستخدام جميع موارد المجتمع إستخداماً كاملاً وأمثلاً. ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر.

ولكن تحقيق هذا الهدف في الواقع العملي يترتب عليه الإخلال بأهداف أخرى. فإستيعاب جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل في وظائف يتطلب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة كبيرة حتى يصبح كافياً لإستيعاب الإنتاج المتولد عن هذه العمالة. وإذا حدث هذا فإن ذلك من شأنه أن يؤدي لإرتفاع الأسعار بدرجة كبيرة (تضخم) مما يخل بهدف إستقرار الأسعار.



بالإضافة إلى ذلك يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة من ذوي الدخل المنخفضة والثابتة، حيث يترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقي لهذه الطبقات.

كما أن حصول كل فرد على عمل يتلائم مع مؤهلاته يحتاج إلى فترة يظل فيها الفرد بدون عمل يبحث خلالها عن الوظيفة الملائمة. وإذا أراد كل فرد أن يحصل على عمل بمجرد تخرجه أو بمجرد خلوه من وظيفة فإن هذا من شأنه أن يزيد من احتمال حصوله على وظيفة لا تتلائم مع مؤهلاته ، مما يؤدي للإخلال بهدف التخصيص الأمثل للموارد.

ومما سبق يتضح أن المفهوم العملي للعمالة الكاملة يعني الاستخدام الكفء للعمالة المدنية بما لا يخجل بأهداف الإستقرار الأخرى. ويتطلب هذا ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة Natural Unemployment Rate . ويعرف معدل البطالة الطبيعي بأنه المعدل الذي يسمح بوجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة، كما يسمح بتحقيق أهداف الإستقرار الأخرى عند مستوى معقول يرتضيه المجتمع . وهناك من يعرف معدل البطالة الطبيعي بأنه الحد الأدنى لمعدل البطالة الذي يصل إليه المجتمع بدون ارتفاع معدل التضخم (أي بدون الإخلال بإستقرار الأسعار) .

ويعرف الناتج القومي المحتمل Potential National Product بأنه الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى العمالة الكاملة وفقاً للمفهوم العملي . وإذا كان الناتج القومي الفعلي مساوياً للناتج القومي المحتمل فإن معدل البطالة الفعلي يساوي معدل البطالة الطبيعي أو العادي . أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي. ومن هذا



المنطلق فإن هدف العمالة الكاملة يتحقق في الواقع إذا أمكن تخفيض معدل البطالة الفعلي إلى مستوى معدل البطالة الطبيعي.

ولقد حاول الإقتصادي الأمريكي أوكن Arthur Okun قياس معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية مستخدماً بيانات ربع سنوية عن الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٥ م فتوصل للعلاقة التالية :-

$$م = ٣,٧٢ + ٠,٣٦ ف$$

حيث :

$$م = \text{معدل البطالة}$$

$$ف = \text{فجوة الناتج} = (\text{الناتج القومي المحتمل} - \text{الناتج القومي الفعلي}) \%$$

ويتضح من هذه العلاقة أنه إذا كانت (ف) مساوية للصفر وهو ما يعني أن الناتج الفعلي = الناتج المحتمل، فإن معدل البطالة = ٣,٧٢%. ويفهم من ذلك أن معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة كان ٤% تقريباً. وبالتالي فإن العمالة الكاملة بالمفهوم العملي تعني استخدام ٩٦% من موارد المجتمع. كما تعني العلاقة السابقة أن كل زيادة في فجوة الناتج بمقدار ١٠% (١٠ نقاط) يصاحبها زيادة في معدل البطالة بمقدار ٣,٦% (٣,٦ نقطة).

(٢-١-٢) إستقرار الأسعار :

إذا كان تحقيق العمالة الكاملة وفقاً للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، فإن إستقرار الأسعار لا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي صفر. ذلك لأن هذا هدف إما لا يمكن تحقيقه في الواقع، أو قد لا يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات .



ففي بعض الحالات نجد أن زيادة الإنتاج يصاحبها زيادة في التكلفة، ومن ثم فلا بد من زيادة الأسعار لتغطية هذه الزيادة في التكلفة. وهذا يعني أن زيادة الأسعار تعتبر حافزاً أساسياً لزيادة الإنتاج أحياناً.

وفي بعض الحالات الأخرى ترتفع أسعار الواردات من السلع الوسيطة والنهائية خارج نطاق سيطرة المجتمع، وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الأسعار المحلية حتى لو لم يرغب البائعون في ذلك. وفي حالات أخرى قد يكون التضخم وسيلة مرغوب فيها يلجأ إليها المجتمع لتمويل التنمية. فالحكومة قد تلجأ إلى فرض ضرائب على مبيعات بعض السلع الإستهلاكية على أن تأخذ حصة هذه الضرائب وتمول بها مشروعات إنتاجية في المجتمع. ولما كان الإنفاق على هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة في الإنتاج بصورة فورية فإن هذا من شأنه أن يؤدي لزيادة الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج، ومن ثم ترتفع الأسعار. ولما سبق يتضح أن هدف استقرار الأسعار قد لا يعني معدل تضخم يساوي صفراً، وإنما يعني المحافظة على معدل التضخم ثابتاً عند مستوى منخفض نسبياً.

وفي هذا الصدد لا يتعين أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للطبقة الفقيرة، ذلك لأن حدوث هذا يعني إنخفاض الدخل الحقيقي لهذه الطبقة مع مرور الزمن مما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.

(٢-١-٣) النمو الإقتصادي المستقر :

يعني النمو الإقتصادي على المستوى الكلي حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن. غير أن النمو الإقتصادي بهذا المعنى لا يساهم في تحسين معيشة الفرد مقاساً بمتوسط الدخل الفردي إلا إذا تم بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني، حيث أن :

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان



وحتى يزداد متوسط الدخل الفردي يتعين أن يكون معدل النمو في الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني. فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي يظل ثابتاً، أي أن مستوى معيشة الفرد لا يتغير. بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي ينخفض، وبالتالي يتدهور مستوى معيشته.

ومما سبق يتضح أن الشرط الأول لحدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد بوجه عام نتيجة للنمو الإقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي الحقيقي وليس النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الأفراد مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بإنفاق الدخل النقدي. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي يظل ثابتاً. بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي ينخفض ويتدهور مستوى معيشة الفرد. ومن ثم فإن الشرط الثاني لتحسن مستوى معيشة الفرد نتيجة للنمو الإقتصادي هو أن يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم في المجتمع.

كما أن النمو الإقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة. فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو

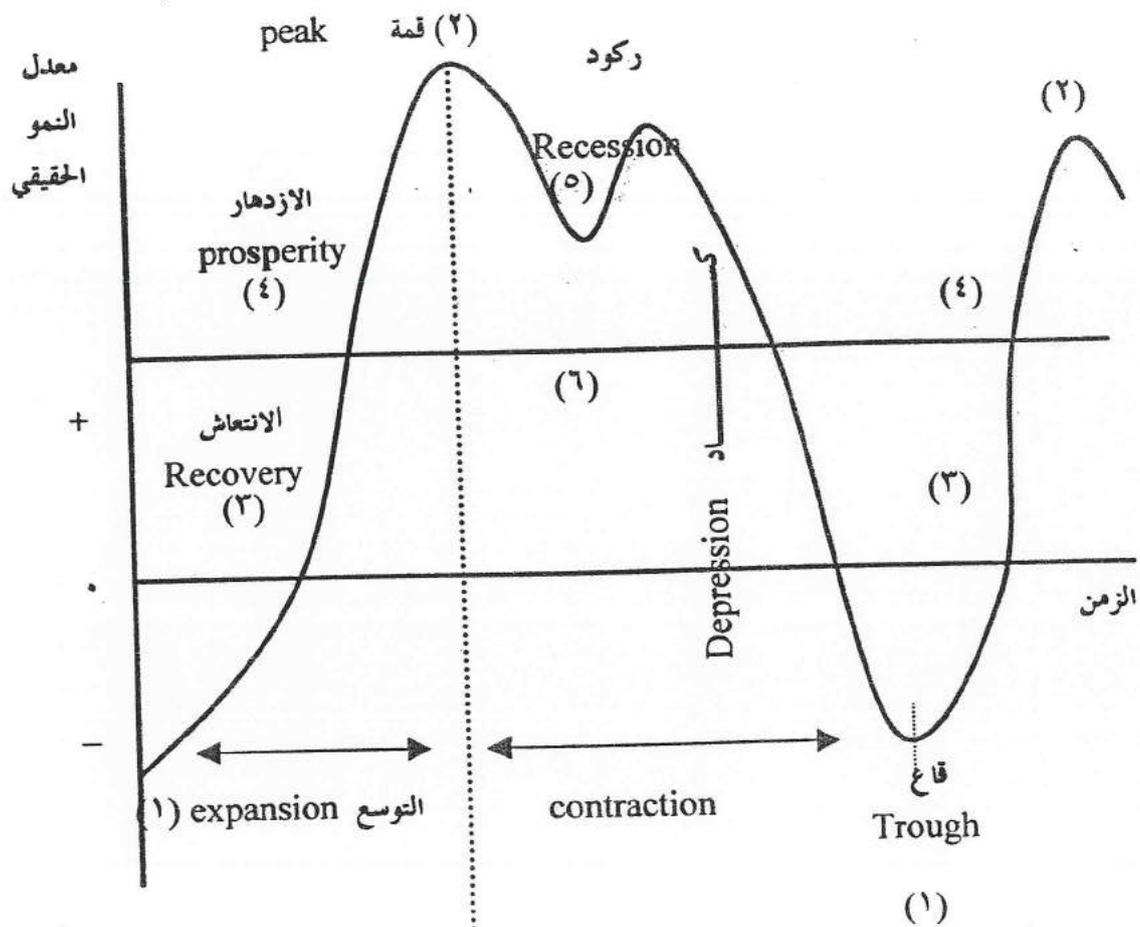


عامين ، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً. فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبياً.

كما أنه من المرغوب فيه أن يكون معدل النمو مستقراً عبر الزمن. والاستقرار وفقاً للمفهوم العملي يعني ألا يكون معدل النمو متقلباً بين قيم موجبة وسالبة عبر الزمن، وإنما يكون موجباً بصفة مستمرة. وألا يكون متناقصاً، وإنما يكون متزايداً أو على الأقل ثابتاً.

وتتعرض الاقتصادات الحرة التي لا تتدخل الحكومات في توجيه مساراتها إلى تقلبات تتم عن عدم استقرار اقتصادي تسمى "الدورة التجارية" Business Cycle. وتعتبر الدورة التجارية عن مراحل التوسع والانكماش التي يمر بها الاقتصاد الحر كل فترة زمنية قد تمتد إلى ٢٠ سنة في بعض الحالات. ويعبر الشكل (٢-١) عن مراحل الدورة التجارية.





شكل (١-٢) مراحل الدورة التجارية



وتتمثل مراحل الدورة التجارية فيما يلي :

التوسع Expansion : وهو المرحلة التي يكون فيها معدل نمو الناتج الكلي موجباً ومتزايداً وناهضاً من قاع الدورة . وتنقسم مرحلة التوسع إلى مرحلتين جزئيتين :

(أ) الانتعاش (٣) Recovery : وهي مرحلة يكون فيها معدل النمو متزايداً بمعدل متزايد .

(ب) الازدهار (٤) Prosperity : وهي مرحلة يكون فيها معدل النمو متزايداً ولكن بمعدل متناقص، وتسمى أيضاً upswing أو upturn .

(ج) القمة (٢) Peak أو "boom" : أي قمة الرواج وهي النقطة التي عندها يصل معدل النمو الحقيقي لحدده الأقصى .

الإنكماش Contraction : وهي المرحلة التي يبدأ فيها معدل النمو الحقيقي في التناقص. وهو يختلف في درجته بين الحالات التالية:

(أ) ركود Recesson : وهي فترة قصيرة يتناقص فيها معدل النمو ثم يزداد، وإن كان يبقى موجباً .

(ب) كساد Depression (٦) : هي فترة طويلة يتناقص فيها معدل النمو بدرجة أسرع ويتحول من موجب إلى سالب، وهو ما يعني تناقص الناتج الكلي نفسه .

(ج) القاع (١) Trough : وهو النقطة التي يصل عندها معدل النمو الحقيقي لحدده الأدنى وتسمى أيضاً " bust " ^١

^١ Macroeconomics Stabilization Policies, policy goals, <http://www.drfero.com/books/٢٢١book/chosi>.



المبحث الثاني

مفهوم الطلب الكلي

AGGREGATE DEMAND

يعتبر الطلب الكلي أحد العوامل المؤثرة في الاستقرار الإقتصادي. ولقد ورد في الفكر الإقتصادي أكثر من تعريف للطلب الكلي، وسوف نشير إلى ثلاثة منها في هذا المقام :

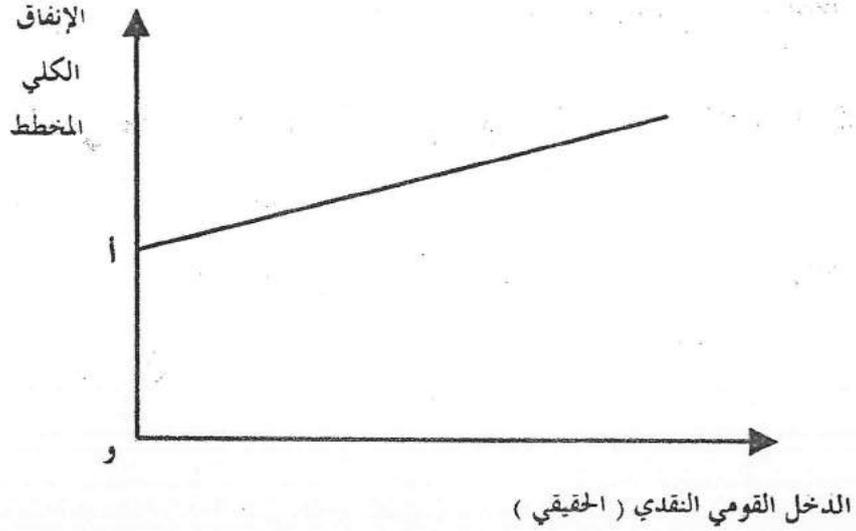
التعريف الأول : يشير الطلب الكلي إلى الإنفاق المخطط (Planned) أو

المرغوب (Desired or Intended) من قبل قطاعات المجتمع المختلفة (القطاع المتري، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة، القطاع الخارجي) عند المستويات المختلفة للدخل القومي النقدي مع ثبات العوامل الأخرى .

ويلاحظ في هذا الصدد أن الطلب الكلي يشير إلى الإنفاق الذي يرغب الأفراد والمؤسسات القيام به ، وهو يختلف في ذلك عن الإنفاق الفعلي. فالطلب رغبة لم تتحقق بعد مدعمة بقوة شرائية ، ومن ثم فإن الطلب الكلي قد يكون أكبر من الإنفاق الفعلي أو أقل منه أو مساوي له.

كما يلاحظ أن الطلب الكلي لا يشير إلى قيمة وحيدة وإنما يشير إلى علاقة بين الإنفاق المخطط أو المرغوب وبين مستوى الدخل القومي. ومن ثم فقيمة الطلب الكلي تتغير بتغير مستوى الدخل القومي. وتوضح هذه العلاقة من الشكل (٢-٢).





دالة الطلب الكلي-١

شكل (٢-٢)

ويلاحظ من الشكل (٢-٢) أن العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق المرغوب فيه علاقة طردية، وأن هناك حد أدنى لا يمكن للإنفاق أن ينخفض دونه حتى إذا وصل الدخل للصفر. ويتمثل الحد الأدنى في المسافة " أ " على الرسم، وهو يمثل حد الكفاف من الاستهلاك والاستثمار الإجمالي.

كما يستدل من التعريف أن العلاقة الطردية الموضحة بالشكل (٢-٢) بين الإنفاق المخطط والدخل النقدي تسود فقط في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى والتي على رأسها المستوى العام للأسعار. فلا شك أن تغير المستوى العام للأسعار يؤثر هو الآخر في الطلب الكلي على السلع والخدمات، كما سوف يتضح من التعريف الثاني.

ويتعين ملاحظة أنه وإن كان هذا التعريف يشير إلى العلاقة بين الإنفاق المخطط والدخل القومي النقدي فإن نفس العلاقة تسود بين الإنفاق المخطط



والدخل القومي الحقيقي طالما أن الدخل النقدي يتساوى مع الدخل الحقيقي في ظل ثبات الأسعار وهو الافتراض الذي يستند إليه هذا التعريف.

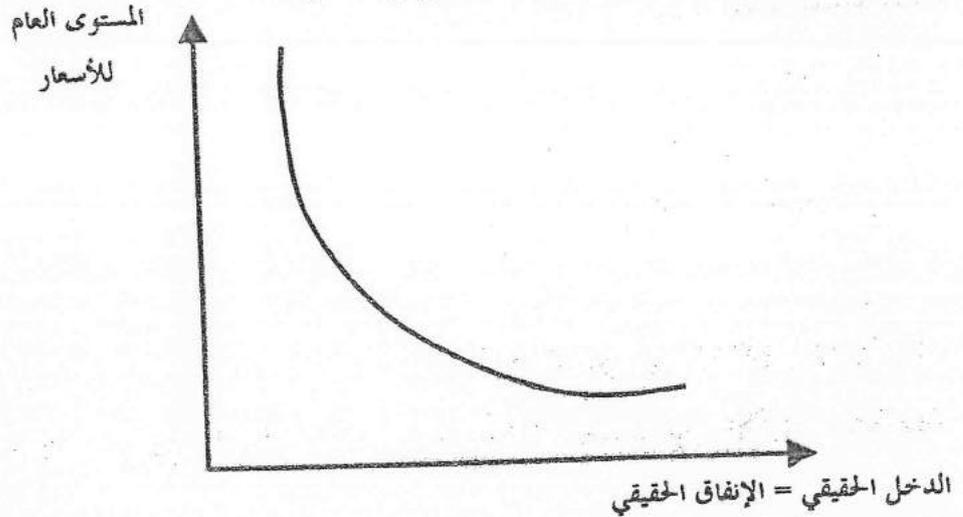
التعريف الثاني : يشير الطلب الكلي إلى الإنفاق المخطط أو المرغوب فيه من قبل قطاعات المجتمع عند المستويات المختلفة للأسعار في ظل حجم معين للدخل القومي النقدي.

ويلاحظ أن هذا التعريف ينظر للطلب الكلي على أنه علاقة بين الإنفاق الحقيقي والمستوى العام للأسعار. وهذا يتضمن أن الإنفاق الحقيقي يتغير بتغير المستوى العام للأسعار في ظل ثبات الدخل القومي النقدي.

وحيث أن :

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \frac{\text{الإنفاق النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الإنفاق الحقيقي}$$

فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين الإنفاق الحقيقي والمستوى العام للأسعار، وتوضح هذه العلاقة من الشكل (٢-٣).



دالة الطلب الكلي - ٢

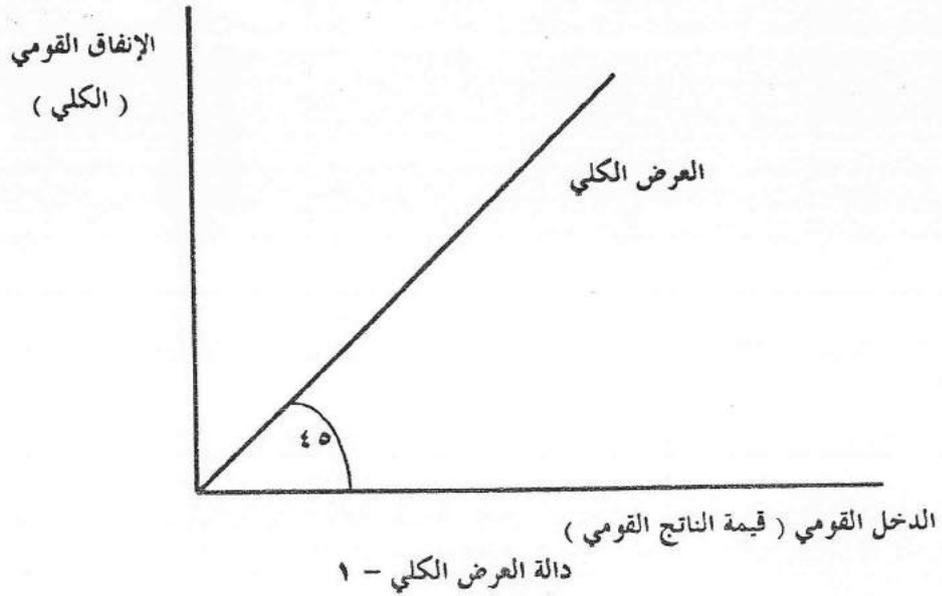
شكل (٢-٣)



المبحث الثالث
مفهوم العرض الكلي
Aggregate Supply

لقد ظهر في الأدب الإقتصادي عديد من التعريفات للعرض الكلي وسوف نركز على ثلاثة منها فيما يلي :

التعريف الأول : يشير العرض الكلي إلى قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي عند المستويات المختلفة للإنفاق القومي مع ثبات العوامل الأخرى. ولما كان الناتج القومي = الدخل القومي = الإنفاق القومي عند جميع المستويات فإن منحنى العرض الكلي في هذه الحالة يمثل بخط مستقيم نابع من نقطة الأصل ينطبق على خط ٤٥ كما بالشكل (٦-٢).



شكل (٦-٢)



ويلاحظ أن هذا التعريف يفترض ثبات العوامل الأخرى بما فيها المستوى العام للأسعار . وفي ظل هذا الافتراض ترجع الزيادة في قيمة الناتج القومي إلى الزيادة في الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية، ومن ثم فإن العرض الكلي في هذه الحالة يعبر عن علاقة حقيقية بين التغير في الكميات المنتجة من السلع والخدمات والتغير في الإنفاق القومي، وليس عن علاقة نقدية مرجعها مجرد التغير في الأسعار الذي ينعكس في صورة تغير في القيمة النقدية.

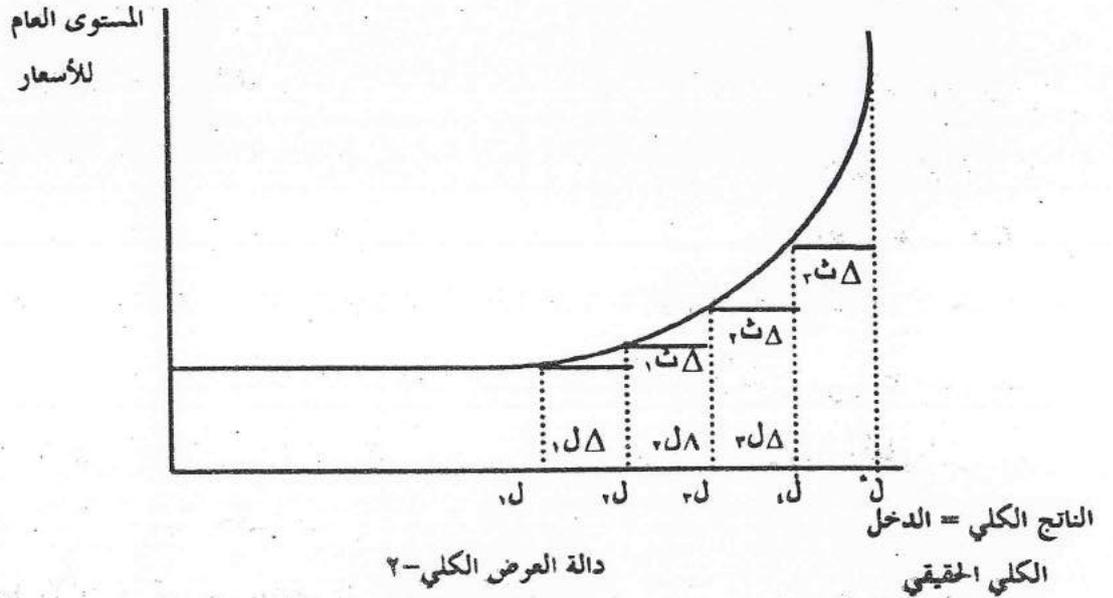
التعريف الثاني : يشير العرض الكلي إلى كميات الناتج التي ترغب

المنشآت الإنتاجية في عرضها عند المستويات المختلفة للأسعار.

ويلاحظ في هذه الحالة أن العرض الكلي يمثل العلاقة بين الناتج الكلي

مقاساً بالدخل الكلي الحقيقي والمستوى العام للأسعار. ويمكن تمثيل منحني العرض

الكلي في هذه الحالة بالشكل (٧-٢) .



دالة العرض الكلي-٢

شكل (٧-٢)



وبلاحظ على منحنى العرض الكلي كما هو موضح بالشكل السابق

يلي:

(١) وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والناتج الكلي الحقيقي. ولا هذا يرجع إلى حقيقة أساسية مؤداها أن الهدف من العملية الإنتاجية هو تحقيق الربح. فإذا افترضنا أن تكلفة إنتاج الوحدة ثابتة في الفترة القصيرة فإن ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية يزيد من معدل الربح للوحدة المنتجة الأمر الذي يحفز المنشآت المنتجة على التوسع في الإنتاج لتحقيق معدل ربح أعلى. أما إذا كانت تكلفة إنتاج الوحدة متزايدة مع التوسع في الإنتاج فإن محاولة المنشآت المحافظة على معدل ربح معقول (ثابت أو متزايد) يدفعها لرفع السعر حتى تحقق هذا الهدف. وفي كلتا الحالتين فإن الحافز الأساسي الذي يدفع المنشآت الإنتاجية لزيادة الإنتاج هو ارتفاع الأسعار، ومن هنا جاءت العلاقة بين مستوى الناتج الكلي و المستوى العام للأسعار علاقة طردية.

(٢) تناقص مرونة العرض مع ارتفاع المستوى العام للأسعار عند كل توسع في العملية الإنتاجية حتى تصل للصفر عند مستوى الناتج ل. وبمعنى آخر تزايد مقدار الارتفاع في الأسعار اللازم لحفز الزيادة في الإنتاج بمقدار معين كلما ارتفع مستوى الناتج الكلي. ويتضح هذا من الشكل السابق في كون $\Delta_3 < \Delta_2 < \Delta_1$ ، بالرغم من كون الزيادات المتتالية في الناتج الكلي التي تحفزها هذه الزيادات في الأسعار متساوية، حيث: $\Delta_1 = \Delta_2 = \Delta_3$. ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي لذلك ما يلي :-

(أ) سيادة قانون تناقص الغلة. ففي الفترة القصيرة توجد هناك بعض عناصر الإنتاج ثابتة وهي تعبر عن الطاقة الإنتاجية ممثلة في المباني والآلات ويشار إليها بعنصر رأس المال، وتوجد بعض العناصر المتغيرة كالعمل والمواد الأولية. ومع إستمرار التوسع



في العملية الإنتاجية من خلال زيادة الكميات المستخدمة من العناصر المتغيرة تتعدى نسبة المزج بين العناصر الثابتة والمتغيرة النسبة المثلى، الأمر الذي يؤدي لتناقص الغلة الحدية للعناصر المتغيرة . ولما كانت :

$$\frac{\text{ثمن الوحدة من العنصر المتغير}}{\text{الغلة الحدية للعنصر المتغير}} = \text{التكلفة الحدية}$$

فإنه مع ثبات أسعار عناصر الإنتاج المتغيرة يترتب على تناقص الغلة الحدية تزايد في التكلفة الحدية مع زيادة الإنتاج. أي أن كل وحدة إضافية من الناتج يتم إنتاجها بتكلفة أعلى .

(ب) تزايد تكلفة التأهيل. يلاحظ أنه في المراحل الأولى للعملية الإنتاجية يتم البدء باستخدام العناصر الأكثر كفاءة والتي تكون تكلفة تأهيلها منخفضة ولذا فإن العناصر غير المشغلة تكون هي العناصر الأقل كفاءة دائماً. ومع التوسع في العملية الإنتاجية يتم استخدام العناصر الأقل كفاءة الأمر الذي يصاحبه تزايد في النفقات بمعدل أعلى لتدريب وتأهيل هذه العناصر. وهكذا فإن كل توسع في الإنتاج يأتي من خلال تشغيل عناصر أقل كفاءة ومن ثم يحتاج لنفقات أعلى لإنتاج وحدة إضافية من كل سلعة. وعند استخدام كل موارد المجتمع نصل لمستوى الإنتاج ل وهو المستوى الذي نحصل عليه عند استخدام ١٠٠% من موارد المجتمع.

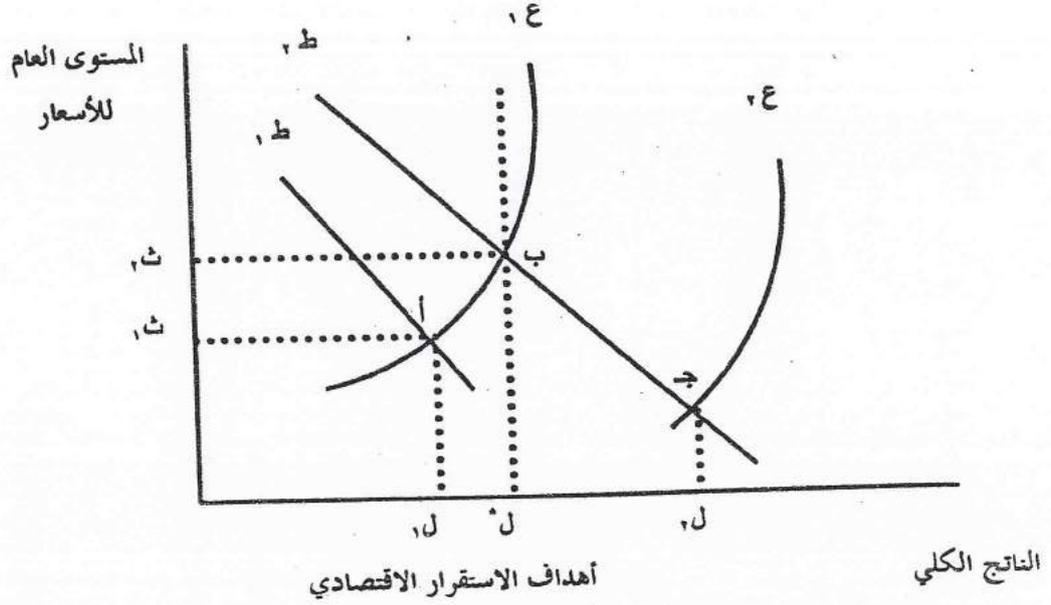
(ج) أثر المخزون . يأتي الإرتفاع في الأسعار تدريجياً عند التوسع في الإنتاج لما للمخزون من أثر في ذلك . فالمنشآت الإنتاجية تلبي الزيادة في الطلب ليس عن طريق الزيادة في الإنتاج مباشرة وإنما عن طريق السحب من المخزون. ولذلك فإن الزيادة في الكمية المباعة يمكن أن تتم على أساس أسعار تاريخية ثابتة لحد ما، وعندما تحاول المنشآت تعويض النقص في المخزون فإن هذا يتم على أساس تكلفة



المبحث الرابع

الإستقرار الإقتصادي والطلب الكلي والعرض الكلي

يوضح الشكل (٢-١١) العلاقة بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي من ناحية وأهداف الإستقرار الإقتصادي من ناحية أخرى.



شكل (٢-١١)

فإذا افترضنا أن المجتمع يعمل عند نقطة التوازن (أ) حيث الطلب الكلي (١ط) يتساوى مع العرض الكلي (١ع) ، فإن هذا يعني أن الناتج الكلي = $ل$ ، والمستوى العام للأسعار = $١ث$. وحيث أن الناتج الكلي الفعلي (ل) > الناتج المحتمل (ل) فإن هذا يتضمن أن المجتمع يعاني من بطالة وهذا يخل بأحد أهداف الإستقرار الإقتصادي.

ولكن محاولة القضاء على البطالة تتطلب زيادة الطلب الكلي من الوضع $١ط$ إلى $٢ط$ فتصبح نقطة التوازن الجديدة هي ب ، وعندئذ :



الناتج الكلي التوازني = الناتج المحتمل = ل .
ومن ثم فإن المجتمع يحقق هدف العمالة الكاملة حيث : معدل البطالة الفعلي =
معدل البطالة الطبيعي.

غير أن تحقيق هدف العمالة الكاملة على هذا النحو أدى لإرتفاع المستوى
العام للأسعار من ث₁ إلى ث₂ وهو ما يعني وجود نوع من التضخم. وهذا
يتضمن أننا إذا أردنا تحقيق العمالة الكاملة فلا بد أن نقبل وجود درجة معينة من
التضخم. ولذا أضحنا سابقاً أن هدف إستقرار الأسعار لا يعني معدل تضخم يساوي
صفرًا، وإنما يعني المحافظة على معدل التضخم ثابتاً عند مستوى منخفض نسبياً.

يضاف إلى ما سبق أن هدف النمو الإقتصادي يتطلب زيادة العرض الكلي
من ع₁ إلى ع₂ مما يترتب عليه إنتقال نقطة التوازن إلى جـ . وعند هذه النقطة
يزداد الناتج الكلي من ل^{*} إلى ل^{*} وهو ما يمكن إعتباره نمو في الإنتاج . بالإضافة
إلى ذلك يتحقق هناك مزيداً من الإستقرار في الأسعار حيث أن مستوى الأسعار
عند "جـ" أقل منه عند "ب" .

ويتضح مما سبق أن التغيرات في الطلب الكلي و العرض الكلي هي التي
تحكم درجة الإستقرار الإقتصادي في المجتمع.



أولاً نماذج حلقة التدفق الدائري للدخل Circular Flows of Income

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على الإنتاج. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج المحلي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنماذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والتي توضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد (العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي).

1- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين فقط .

نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) أي مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات وقطاع المنتجين، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.

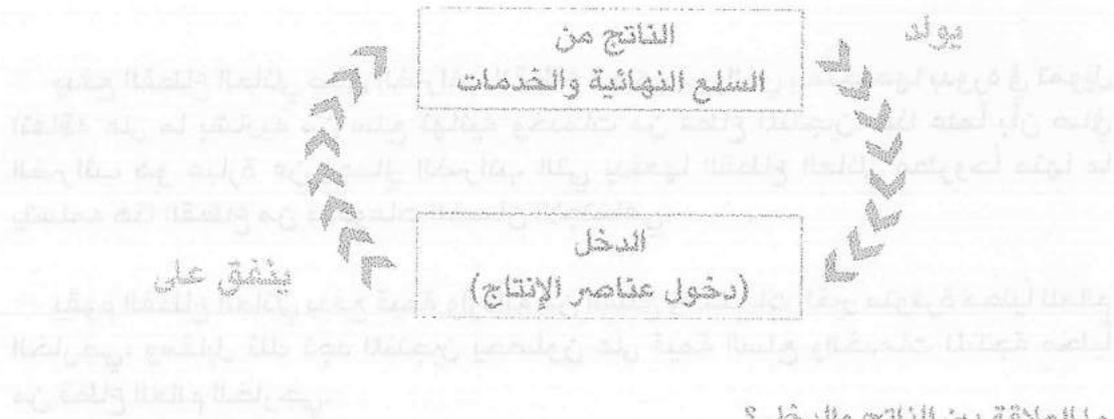
ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

1. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.
2. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل المحلي .
3. يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
4. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة « الناتج المحلي ».

1- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين فقط.



وعلى هذا فإن:



إذن ما العلاقة بين الناتج والدخل؟

يؤكد الاقتصاديون أن المفهومين وجهان لعملة واحدة، ولكن الناتج يشكل وجه الإنتاج للسلع والخدمات، أما الدخل فيمثل وجه القيم النقدية للإنتاج. فالعلاقة بينهما لا بد أن يتساوى الدخل مع إجمالي الناتج.

2- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات تقضي الواقعية وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.

ويوضح الشكل التالي التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:

- 1- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.
- 2- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

3- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتره من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

4- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

2- نموذج حلقة التدفق الداخلي للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات



ثانيا طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن :

1- الناتج المحلي Domestic Product هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

2- الدخل المحلي Domestic Income هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

3- الإنفاق الكلي Total Expenditure هو "الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد" وهي:

- * إنفاق القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
- * إنفاق قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
- * إنفاق القطاع الحكومي.
- * إنفاق قطاع العالم الخارجي.

وعليه يمكن قياس الناتج المحلي بثلاث طرق هي :

- 1- طريقة الناتج
- 2- طريقة الإنفاق
- 3- طريقة الدخل

1- طريقة الناتج

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام داخل الحدود السياسية لدولة معينة سواء أنتجها المواطنون (حاملي الجنسية الوطنية) أو المقيمون الذين يعملون بهذه الدولة . ويثار هنا تساؤل هام وهو :

ماذا يحسب ضمن الناتج المحلي ؟ وماذا يستبعد؟ وذلك فيما يتعلق بالعمليات غير سوقية Nonmarket Transactions

«والعمليات غير السوقية هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود».

أمثلة على العمليات غير السوقية وعن كيفية معالجتها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي:

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزة الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، وهي سلع تمثل جزء من الناتج المحلي لا بد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق .
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.

• **الخدمات الحكومية المجانية** كالدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لا بد أن تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مئيلاتها في السوق لان كثير منها ليس لها مثل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها. ويستبعد من القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات وهي نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج المحلي (معونات الضمان الاجتماعي، تعويضات البطالة ، معونات العجز والشيخوخة ومعونات ضحايا الحروب وغير ذلك).

• **الخدمات الشخصية المجانية** والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. تمثل خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج المحلي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها وتقييمها.

ولتجنب الازدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج المحلي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

ب- أسلوب القيمة المضافة

القيمة المضافة Added Value هي "المساهمة الصافية في الناتج المحلي أي هي عبارة عن قيمة الإنتاج مطروحاً منها مستلزمات الإنتاج . أي أن القيمة المضافة قيمة الإنتاج - مستلزمات الإنتاج. ويقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج المحلي الإجمالي .

أ- أسلوب المنتج النهائي

أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق، وجمع كافة السلع والخدمات النهائية نحصل على الناتج المحلي الإجمالي.

مثال 1 (توضيحي) :

بفرض أن لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، وبالطبع فإن المادة الأولية لهذه الصناعة هي القطن فلو باع مزارع القطن ما لديه من قطن بـ 15 ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، ثم قام مصنع الغزل والنسيج بتحويل القطن إلى قماش ثم قام ببيعه بـ 35 ألف ريال لمصنع الملابس الجاهزة، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية الجاهزة و باعها في السوق بـ 75 ألف ريال فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا كالاتي :

15 35 75 125 ألف ريال

وفي الواقع القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية، وإنما أدخل في صناعة النسيج، و النسيج لم يباع في السوق كنسيج، وإنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة. وعلى هذا فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس الجاهزة و قيمتها 75 ألف ريال. وعلى هذا فإن: الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قيمة السلع والمنتجات النهائية = 75 ألف ريال.

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	15	0	15
مصنع النسيج	35	15	20
مصنع الملابس	75	35	40
إجمالي القيمة المضافة			75

نتلاحظ أن إجمالي القيمة المضافة = قيمة السلع والمنتجات النهائية = 75
 إذن: الناتج المحلي الإجمالي باستخدام القيمة المضافة يساوي الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قيمة السلع والمنتجات النهائية.

2- طريقة الإنفاق

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية. وحيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها والتي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق فإن مجموع إنفاق القطاعات الأربعة يشكل ما يسمى بإجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) والذي لابد وأن يتساوى مع الناتج المحلي الإجمالي.

ويتلخص هذا الإنفاق في الآتي:

1- الإنفاق الاستهلاكي:

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد"، ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة ك شراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث وغيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي وغيرها.

2- الإنفاق الاستثماري :

”مجموع التقييم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص“. أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن ما يلي:

1- الشراء النهائي للعدد والمعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

2- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية. لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك؟ لأن المباني سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها).

3- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة و سلع نهائية. فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج لا بد من إضافته عند حساب الناتج المحلي الإجمالي ، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

3- الإنفاق الحكومي:

ويقصد بذلك الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والاستثمار، ويشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتببات ..إلخ أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

4- إنفاق العالم الخارجي :

يعرف بصافي الصادرات وهو قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات“ حيث أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً إنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج المحلي للدولة من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي

صافي الصادرات = الصادرات - الواردات

وعلى هذا فإن :

الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنفاق)

= الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

(صافي الصادرات)

صادرات - واردات

(إجمالي الاستثمار)

صافي الاستثمار إهلاك رأس المال

مثال 2 :

بمعلومية البيانات التالية ، احسب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق :

الإنفاق الحكومي	1200 مليون	الإنفاق الاستهلاكي	1000 مليون
صافي الاستثمارات	600 مليون	صافي الصادرات	-200 مليون
إجمالي الاستثمارات	840 مليون	إجمالي الصادرات	400 مليون
إجمالي الواردات	600 مليون	إهلاك رأس المال	240 مليون

الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنفاق)

= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي

الناتج المحلي الإجمالي 1000 + 1200 + 840 + (-200) = 2840

3- طريقة الدخل

حسب هذه الطريقة فإن:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)

= الدخل المحلي الصافي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال - الإعلانات الإنتاجية

ويمكن أن نفسر مكونات المعادلة السابقة في النقاط التالية :

الدخل المحلي الصافي (NDI) Net Domestic Income:

ويطلق عليه أيضاً قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو يساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج.

ويعرف الدخل المحلي الصافي بأنه عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ومن هذا التعريف يتضح لنا أنه لا بد أن تساهم عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصل عليه من دخول ضمن الدخل المحلي، معنى ذلك أن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تقوم الحكومة بدفعها للعجزة والمسنين والمعوقين لا تدخل ضمن قيمة الدخل المحلي، كذلك انتقال ملكية أصل من الأصول القائمة بالمنزل أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات لا تدخل في حساب الدخل المحلي.

لذا فالعوائد أو الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، والتي تدخل في حساب الدخل المحلي هي:

(أ) الأجر والمرتبات Wages and Salaries:

وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية أو بدل السكن أو غيره.

(ب) الأرباح والفوائد Profits and interest:

فالأرباح مثل: أرباح الشركات والمؤسسات التعاونية وغيرها، أما الفوائد فتمثل العائد على الأموال المودعة في البنوك أو التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال نتيجة لعمليات الإقراض التي يقومون بها.

(ج) الإيجارات Rents:

وتشتمل على إيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع، كما تشتمل على قيمة تقديرية لإيجارات المساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراعات أو حقوق التأليف.

(د) دخول أصحاب الأعمال الصغيرة:

وهي التي لا تدخل ضمن البنود السابقة مثل دخول أصحاب المحلات الصغيرة كالبقالات الصغيرة والمطاعم وغيرها.

مما سبق يمكن كتابة معادلة الدخل المحلي الصافي كما يلي:

$$\text{الدخل المحلي الصافي} = \text{الأجور والمرتبات} + \text{الأرباح والفوائد} + \text{الإيجارات} \\ \text{دخول أصحاب الأعمال الصغيرة}$$

**** * ويعد حساب الدخل المحلي الصافي نقوم بما يلي:**

1- إضافة الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes:

وتشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات، وهذه الضرائب تفرضها الحكومة على المنتجين وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج، والتي غالباً ما يتحمل المستهلك الجزء الأكبر منها، وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن إجمالي الدخل (الناجم) المحلي.

الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

الضرائب المباشرة Direct Taxes:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع أن ينقل عبئها لشخص آخر، وهذه الضرائب تمثل ضريبة الدخل.

الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف ويقوم بنقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك النهائي للسلع، وذلك عن طريق رفع سعر السلعة بمقدار عبء الضريبة، مع العلم أن قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة للمستهلك يتوقف على مرونة الطلب ومرونة العرض للسلعة، ومن أمثلة هذه الضرائب ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات.

ملاحظة هامة: صافي الضرائب غير المباشرة = إجمالي الضرائب غير المباشرة - الإعانات الإنتاجية.

2- إضافة إهلاك رأس المال Depreciation:

هو عبارة عن رصيد نقدي يخصص لإحلال آلات ومعدات جديدة محل الآلات والمعدات التي يتم إهلاكها خلال العملية الإنتاجية، أو يخصص لصيانة الآلات التي أصابها العطب أثناء الإنتاج، كما يشمل قطع الغيار للآلات وهي اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية.

وحيث أن إهلاك رأس المال يعد تكلفة من وجهة نظر المنتج ولا يعد دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج فيحتسب ضمن الدخل المحلي الإجمالي وليس الدخل المحلي الصافي، لهذا نقوم بإضافته للدخل المحلي الصافي من أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي.

3. طرح قيمة الإعانات الإنتاجية:

هي عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة من ميزانيتها لبعض المنشآت التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات ضرورية بغرض جعل أسعار هذه السلع أو الخدمات في متناول المستهلكين، ويتم طرح الإعانات الإنتاجية للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح طرق قياس الناتج المحلي

طريقة الإنفاق	طريقة الدخل	طريقة الإنتاج
إجمالي الإنفاق الكلي ويشمل الآتي: الإنفاق الاستهلاكي العائلي والذي يتضمن: * الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة. * الإنفاق على السلع الاستهلاكية غير المعمرة. * الإنفاق على الخدمات. الإنفاق الاستثماري والذي يتضمن: * الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت. * التغير في المخزون السلعي. * الإنفاق على الاستثمار في المباني السكنية. الإنفاق الحكومي على الاستهلاك وعلى الاستثمار والذي يتضمن: * دفع رواتب موظفين حكوميين. * مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. * الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية. صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)	عوائد عناصر الإنتاج وتشمل الآتي: الأجور والمرتبات الربح والأرباح الإيجارات. دخل أصحاب الأعمال الصغيرة التي لم تدخل في الهود السابقة. الدخل المحلي الصافي. الضرائب غير المباشرة. إهلاك رأس المال (- زعمانات الإنتاج)	السلع النهائية والخدمات وتشمل الآتي: سلع زراعية سلع صناعية. الخدمات: * خدمات تعليمية. * خدمات صحية. * خدمات مهنية. * خدمات سياحية. * خدمات نقل.
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً: مقاييس ومؤشرات أخرى للناتج والدخل

يمكن أن نوضح بعض المقاييس الأخرى للناتج والدخل كما يلي:

1- الناتج القومي الإجمالي:

الناتج القومي الإجمالي وهو مجموع قيم السلع والخدمات التي أنتجها المواطنون (حاملو الجنسية الوطنية) لدولة معينة سواء كانوا داخل حدود الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية عادة سنة .

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

2- الناتج المحلي الصافي (NDP):

ذكرنا من قبل أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال السنة، ولكن لكي نحصل على الناتج المحلي الصافي (NDP) Net Domestic Product لابد من خصم إهلاك رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - إهلاك رأس المال

ويمكن أيضاً الحصول على الناتج المحلي الصافي عن طريق إضافة صافي الاستثمار بدلاً من إجمالي الاستثمار الذي يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي حيث أن:

3- إجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + إهلاك رأس المال.

إذن: صافي الاستثمار = إجمالي الاستثمار - إهلاك رأس المال.

ويمثل صافي الاستثمار أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني حيث يعتبر إضافة إلى رصيد رأس المال في المجتمع، فكلما استطاع المجتمع أن يقوم باستثمار يفوق حجم إهلاك رأس المال خلال السنة كلما استطاع أن يزيد من رصيد رأس المال في نهاية السنة.

4. الدخل الشخصي Personal Income

المعروف أن الدخل المحلي الصافي يعتبر مقياس لعوائد عناصر الإنتاج، أما الدخل الشخصي فهو مقياس للدخل المستلم، ولذلك عند حساب الدخل الشخصي نقوم بخصم العوائد التي لم تتسلمها عناصر الإنتاج، كأقساط معاشات التقاعد، والأرباح غير الموزعة، والضرائب على الأرباح من الدخل المحلي الصافي وإضافة الدخول المستلمة ولكنها غير مكتسبة كمدفوعات الضمان الاجتماعي وبذلك نجد أن:

الدخل الشخصي = الدخل المحلي الصافي - أقساط معاشات التقاعد - ضرائب على أرباح الشركات - أرباح محتجزة (غير موزعة) + مدفوعات الضمان الاجتماعي والإعانات الشخصية الأخرى.

- * والمقصود بمعاشات التقاعد النسبة التي تخصم من الدخل وتخصص لمعاشات التقاعد وبالتالي فهي لا تدخل ضمن الدخل الشخصي.
- * أما بالنسبة لأرباح الشركات فهي تقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول الأرباح الموزعة وهو ما يتم توزيعه على المساهمين ويدخل ضمن الدخل الشخصي.
- والقسم الثاني فهي الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) وهذه تمثل أرباح محتجزة بغرض إعادة استثمارها من أجل التوسع في نشاط الشركات.
- والقسم الثالث فهي الضرائب على الأرباح وهي تمثل الأرباح التي تذهب للحكومة على هيئة ضرائب.
- والقسمان الثاني والثالث لا يدخلان ضمن الدخل الشخصي.
- * وبالنسبة لمدفوعات الضمان الاجتماعي فهي تدخل ضمن الدخل الشخصي لأنها تعتبر دخول مستلمة بالرغم من عدم مساهمة من يأخذونها في العملية الإنتاجية.

5. الدخل الشخصي المتاح (PDI) Income Personal Disposable:

يعتبر الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يمكن للشخص أن يتصرف فيه بحرية كاملة، سواء قيامه بإنفاقه كلياً على الاستهلاك ومن ثم تصبح مدخراته صفراً أو قيامه بتوزيعه بين الاستهلاك والادخار وهذا ما يحدث في معظم الأحيان، أي أن الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

$$Y = C + S$$

ويمكن إيجاد الدخل الشخصي المتاح باستخدام المعادلة التالية:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - ضريبة الدخل (الضريبة المباشرة)

ويمكن لنا أن نلخص تسلسل الحسابات القومية في الجدول التالي .

الناتج المحلي الإجمالي	1000
- إهلاك رأس المال	- 50
الناتج المحلي الصافي	950
- الضرائب غير المباشرة	- 50
الدخل المصنعي الصافي	900
- الأرباح غير الموزعة	- 40
- ضرائب على الأرباح	- 30
- أقساط معاشات التقاعد	- 50
مدفوعات الضمان الاجتماعي	40
الدخل الشخصي	820
- الضرائب على الدخل	- 70
الدخل الشخصي المتاح	750
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	- 650
الادخار	100

مثال افتراضي:
 لبيان كيفية تسلسل الحسابات
 القومية في اقتصاد ما بالمليون دولار

6- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي :

* الناتج الاسمي :

هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها السوقية، ولكن تغير السعر في السوق من وقت لآخر جعل هذا المقياس غير دقيق .

* الناتج الحقيقي :

هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية لسنة معينة في أسعار سنة الأساس.

7- مخفض أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي

تعريفه:

هو عبارة عن نسبة الناتج المحلي الاسمي (أو النقدي) إلى الناتج المحلي الحقيقي مضروباً في 100 .

كيفية حسابه:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

أسعار سنة الأساس

ويلاحظ أن: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي} \times \text{أسعار سنة الأساس}}{\text{الأسعار في سنة المقارنة}}$

مثال:

سعر المنتج (الأسعار)		الكميات (الناتج)		المنتج
(P2) 2010	(P1) 2009	(Q2) 2010	(Q1) 2009	
12	10	600	500	الأرز
40	30	400	300	السكر
25	20	200	150	النقدي

وعلى اعتبار أن سنة 2009 سنة الأساس وسنة 2010 سنة المقارنة والمطلوب :

إيجاد مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 ؟

الناتج المحلي الحقيقي		الناتج المحلي الاسمي		السلعة
(P1 Q2) 2010	(P1 Q1) 2009	(P2 Q2) 2010	(P1 Q1) 2009	
6000	5000	7200	5000	الأرز
12000	9000	16000	9000	السكر
4000	3000	5000	3000	الدقيق
22000	17000	28200	17000	المجموع

يلاحظ أن:

الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي يتساويان في سنة الأساس 2009 لعدم تغير الأسعار

كما يلاحظ أنه يمكننا أن نحصل على الناتج المحلي الحقيقي بطريقة أخرى على النحو التالي:

$$\text{الناتج الحقيقي بالنسبة للأرز} = 7200 \left(\frac{12}{10} \right) = 6000$$

$$\text{* الناتج الحقيقي بالنسبة للسكر} = 16000 \left(\frac{40}{30} \right) = 12000$$

$$\text{* الناتج الحقيقي بالنسبة للدقيق} = 5000 \left(\frac{25}{20} \right) = 4000$$

$$100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي 2010}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي لعام 2010}} = \text{مخفص الناتج المحلي لعام 2010}$$

$$128.2 = 100 \times \frac{28200}{22000}$$

رابعاً : تمارين محلولة لتوضيح طرق حساب الدخل والناتج المحلي:

البيان	القيمة	البيان	القيمة
إنفاق حكومي	1000	مدفوعات الضمان الاجتماعي	42
صادرات	164	استهلاك عائلي	4302
خدمات تعليمية	300	أرباح محتجرة (غير موزعة)	44
خدمات صحية	220	ضرائب على أرباح الشركات	36
واردات	150	أرباح موزعة	180
ضرائب مباشرة	62	أجور ورواتب	3660
خدمات سياحية	180	إيجارات	1420
إهلاك رأس المال	130	دخل أصحاب الأعمال الصغيرة	160
ضرائب غير مباشرة	50	سلع زراعية	2600
خدمات نقل	140	صافي الاستثمار	156
أقساط معاشات التقاعد	64	سلع صناعية	2162
إعانات إنتاجية	78	صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	298
مخزون آخر المدة	104	مخفص الناتج المحلي	115

تمرين (1):

البيانات التالية عن مقررات
الناتج المحلي لدولة ما سنة 2009
(بملايين الدولارات).

المطلوب / أوجد ما يلي :

- 1 - الناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاث (الدخل، الإنتاج، الإنفاق).
- 2- الدخل الشخصي.
- 3- الادخار.
- 4 - الناتج القومي الإجمالي.
- 5 - الناتج المحلي الصافي.
- 6- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- 7- معدل التضخم.

المحل / اجابة المطلوب رقم (1):

- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = الدخل المحلي الصافي + ضرائب غير مباشرة + إهلاك رأس المال - إعانات إنتاجية.
- الدخل المحلي الصافي = أرباح محتجرة + ضرائب على أرباح الشركات + أرباح موزعة + أجور ورواتب + إيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة .

$$\text{الدخل المحلي الصافي} = 44 + 36 + 180 + 3660 + 1420 + 160 = 5500 \text{ مليون دولار.}$$

$$\text{إن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل} = 5500 + 50 + 130 - 78 = 5602 \text{ مليون دولار.}$$

- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج = السلع الزراعية + السلع الصناعية + خدمات تعليمية + خدمات صحية + خدمات سياحية + خدمات نقل .

$$= 2600 + 2162 + 300 + 220 + 180 + 140 = 5602 \text{ مليون دولار .}$$

- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = استهلاك عائلي + إجمالي الاستثمار + إنفاق حكومي + صادرات - واردات.

$$150 - 164 + 1000 + 286 + 4302 = 5602 \text{ مليون دولار.}$$

حيث أن إجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + إهلاك رأس المال.

$$130 + 156 =$$

$$= 286 \text{ مليون دولار.}$$

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاث يكون متساوياً تماماً حيث يساوي 5602 مليون دولار.

إجابة المطلوب رقم (2):

الدخل الشخصي PI = الدخل المحلي الصافي - أقساط معاشات التقاعد - أرباح محتجزة - ضرائب على أرباح الشركات + مدفوعات الضمان الاجتماعي .
 $5500 - 64 - 44 - 36 + 42 = 5398$ مليون دولار .

إجابة المطلوب رقم (3):

الادخار = الدخل الشخصي المتاح - الاستهلاك العائلي.
 الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة.
 $5398 - 62 = 5336$ مليون دولار .

الادخار = $5336 - 4302 = 1034$ مليون دولار .

إجابة المطلوب رقم (4):

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية}$$

$$= 5602 + 298 = 5900 \text{ مليون دولار}.$$

إجابة المطلوب رقم (5):

$$\text{الناتج المحلي الصافي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} - \text{إهلاك رأس المال}$$

$$= 5602 - 130 = 5472 \text{ مليون دولار}.$$

إجابة المطلوب رقم (6):

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي}}{\text{مخفص الناتج المحلي}} \times 100$$

$$= \frac{100 \times 5602}{115}$$

$$= 4870.43 \text{ مليون دولار}.$$

إجابة المطلوب رقم (7):

معدل التضخم = مخفض الناتج المحلي - 100

$$100 - 115 =$$

$$= 15\%$$

تصريف (2)

إذا كان لديك البيانات التالية لمجتمع ما (بملايين الدولارات):

البيانات	القيمة	البيانات	القيمة
أقساط معاشات التقاعد	3520	صافي الاستثمار	3570
ضرائب على أرباح الشركات	0	صادرات	1920
أرباح محتجزة	3100	واردات	700
مدفوعات الضمان الاجتماعي	680	صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	-1780
إهلاك رأس المال	1550	الدخل الشخصي المتاح	6500
الدخل الشخصي	8470	الادخار	1800
		استهلاك حكومي	6740

المطلوب / أوجد ما يلي:

- 1- الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- الناتج القومي الإجمالي.
- 3- ضريبة الدخل.
- 4- الضريبة الغير مباشرة.

الحل:

1- الناتج المحلي الإجمالي = استهلاك عائلي + إجمالي الاستثمار + استهلاك حكومي + صادرات - واردات.

$$\text{الاستهلاك العائلي} = \text{الدخل الشخصي المتاح} - \text{الادخار} .$$

$$4700 = 1800 - 6500 =$$

$$\text{إجمالي الاستثمار} = \text{صافي الاستثمار} + \text{إهلاك رأس المال}$$

$$5120 = 1550 + 3570 =$$

إذن الناتج المحلي الإجمالي 4700 5120 6740 1920 - 700 17780

2- الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجيين

$$16000 = (-1780) + 17780 =$$

3- ضريبة الدخل:

الدخل الشخصي للناتج = الدخل الشخصي - ضريبة الدخل

إذن ضريبة الدخل = الدخل الشخصي - الدخل الشخصي المتاح

$$1970 = 6500 - 8470$$

4- الضرائب غير المباشرة

الدخل الشخصي = الدخل المحلي الصافي - أقسام معاشات التقاعد - ضرائب على أرباح الشركات - أرباح محتجزة + مدفوعات الضمان الاجتماعي

$$8470 = \text{الدخل المحلي الصافي} - 3520 - 0 - 3100 + 680$$

$$\text{إذن: الدخل المحلي الصافي} = 8470 + 3520 - 3100 + 680 = 14410$$

وبما أن الدخل المحلي الصافي = الناتج المحلي الصافي - الضرائب غير المباشرة

وبما أن الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - إهلاك رأس المال

$$16230 = 1550 - 17780 =$$

إذن: الضرائب غير المباشرة = الناتج المحلي الصافي - الدخل المحلي الصافي

$$1820 = 14410 - 16230 =$$

تمرين 3

إذا كان لديك البيانات التالية لدولة ما بملايين الدولارات:

الدخل المحلي الصافي	750	استهلاك عائلي	375
صافي الضرائب غير المباشرة	50	إجمالي الاستثمار	150
صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	-25	صافي الضرائب المباشرة	35
إهلاك رأس المال	15		

المطلوب أوجد ما يلي:

- 1- الدخل المحلي الإجمالي GDI .
- 2- الدخل القومي الإجمالي GNI .

الحل:

1- الدخل المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الصافي + إهلاك رأس المال + صافي الضرائب غير المباشرة.

$$750 + 15 + 50 = 815 \text{ مليون دولار .}$$

2- الدخل القومي الإجمالي = الدخل المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

$$815 + (-25) = 790 \text{ مليون دولار .}$$

تصريح (4)

البيانات التالية عن مفردات الناتج المحلي لدولة ما سنة 2012 بملايين الدولارات .

البيانات	القيمة	البيانات	القيمة
ضرائب مباشرة	16	إجمالي الاستثمار	72
إنفاق حكومي	250	سلع زراعية	650
خدمات مختلفة	210	الادخار	259
صادرات	41	الدخل الشخصي المتاح	1334
		سلع صناعية	540

المطلوب احسب ما يلي:

- 1- الناتج المحلي الإجمالي .
- 2- الاستهلاك العائلي .
- 3- الدخل الشخصي .
- 4- الواردات .
- 5- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2012 إذا بلغ مخفض الناتج المحلي 140 .
- 6- ما معنى أن مخفض الناتج المحلي 140 .

معدني الاقتصاد الكلي

الوحدة الثانية فواص النشاط الاقتصادي

الدخل:

1- الناتج المحلي الإجمالي = سلع زراعية + سلع صناعية + خدمات مختلفة.

650 540 210 1400 مليون دولار.

2- الاستهلاك العائلي = الدخل الشخصي المتاح - الادخار.

1334 - 259 = 1075 مليون دولار.

3- الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح - الضرائب المباشرة.

1334 16 1350 مليون دولار.

4- الواردات

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = استهلاك عائلي + إجمالي الاستثمار + إنفاق حكومي + صادرات - واردات.

$$1400 = 1075 + 72 + 250 + 41 - \text{الواردات.}$$

$$1400 = 1438 - \text{الواردات.}$$

$$\text{إذن الواردات} = 1400 - 1438 = 38 \text{ مليون دولار.}$$

5- الناتج المحلي الحقيقي لعام 2012 $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{مخفض الناتج المحلي}}$ 100

$$= \frac{1400}{140} \times 100 = 1000 \text{ مليون دولار.}$$

6- معنى أن مخفض الناتج المحلي 140 هو أن الأسعار ارتفعت بنسبة 40% لذلك فإن الناتج المحلي النقدي (1400) < الناتج المحلي الحقيقي (1000).

أهم المشاكل والعيوب الموجهة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي:

- 1- تجاهل الأنشطة غير النظامية رغم أنها تشكل نسبة ليست بالقليلة من الناتج المحلي، وبالرغم من ذلك لا تدخل حساباته.
- 2- هناك بعض الدخول والأنشطة المهمة مثل بيع السلع المستعملة كالسيارات وغيرها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- عدم اعتبار بعض الأنشطة غير السوقية كالعمل المنزلي ورعاية الأطفال وإصلاح الرجل لسيارته من ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أنها إنتاج حقيقي.
- 4- الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس الآثار السلبية التي تسببها بعض المصانع كتلوث الهواء ومياه الأنهار والبحار وغيرها.

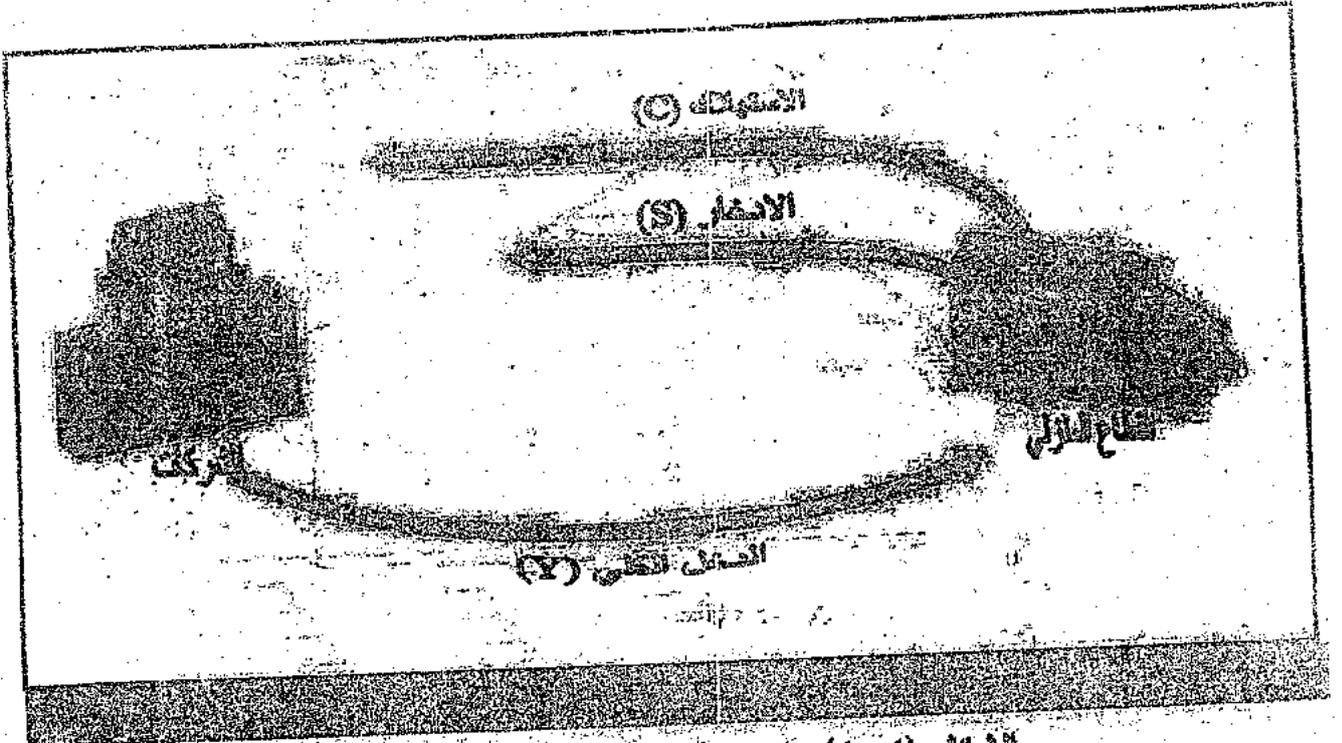
: Consumption, Income, and Saving (S, C, Y)

في كل فترة (شهر أو 3 أشهر) يحصل القطاع المائلي على بعض كميات من الدخل (Y)، سوف تبدأ تحليلنا في اقتصاد بسيط نون قطاع حكومي، وبالاقتصاد مطلق (Closed Economy) أي دون تصدير أو استيراد، في مثل هذا الاقتصاد يقوم للقطاع المائلي بعمل اثنين اثنين بدخله فقط. إما أن يستهلك أو أن يدخر.

هذا يشاهد في الشكل (1-4)، إن الجزء من دخل القطاع المائلي الذي لا يستهلك في الفترة المعطاة يدعى الادخار (Saving)، إجمالي الادخار المائلي في الاقتصاد (S) هو بالتعريف يعادل الدخل ناقص الاستهلاك (C).

الادخار - الدخل - الاستهلاك

$$S = Y - C$$



الشكل (1-4) الادخار = الدخل الكلي - الاستهلاك



تذكر أن الادخار لا يشير إلى الادخارات الإجمالية المتراكمة مع الوقت، الادخار⁹⁷ يشير إلى تلك الحصة أو الجزء من الدخل الذي لا ينفق بتلك الفترة، الادخار (Saving) متغير متدفق Flow Variable، أما المدخرات (Savings) متغير متراكم Stock variable.

1 - 2 شرح سلوك الإنفاق: Explaining Spending Behavior:

التحليل الاقتصادي الكلي، هو دراسة السلوك، لفهم وظيفة التحليل الكلي علينا أن نفهم سلوك القطاع العائلي والشركات. في دراستنا للاقتصاد المبسط حيث لا يوجد قطاع حكومي، هنالك نوعان من سلوك الإنفاق:

- إنفاق القطاع العائلي أي الاستهلاك (Consumption).
- إنفاق الشركات أي الاستثمار (Investment).

استهلاك القطاع العائلي وادخاره

:Households Consumption and Saving

كيف يقرر القطاع العائلي كم يستهلك؟ إن كمية الاستهلاك الكلي في أي فترة معطاة في الاقتصاد تعتمد على عدد من العوامل، بعض محددات الاستهلاك الكلي تتضمن:

- دخل القطاع العائلي Household Income.
- ثروة القطاع العائلي Household Wealth.
- معدلات الفائدة Interest Rates.
- توقعات القطاع العائلي حول المستقبل Households' Expectations About The Future.

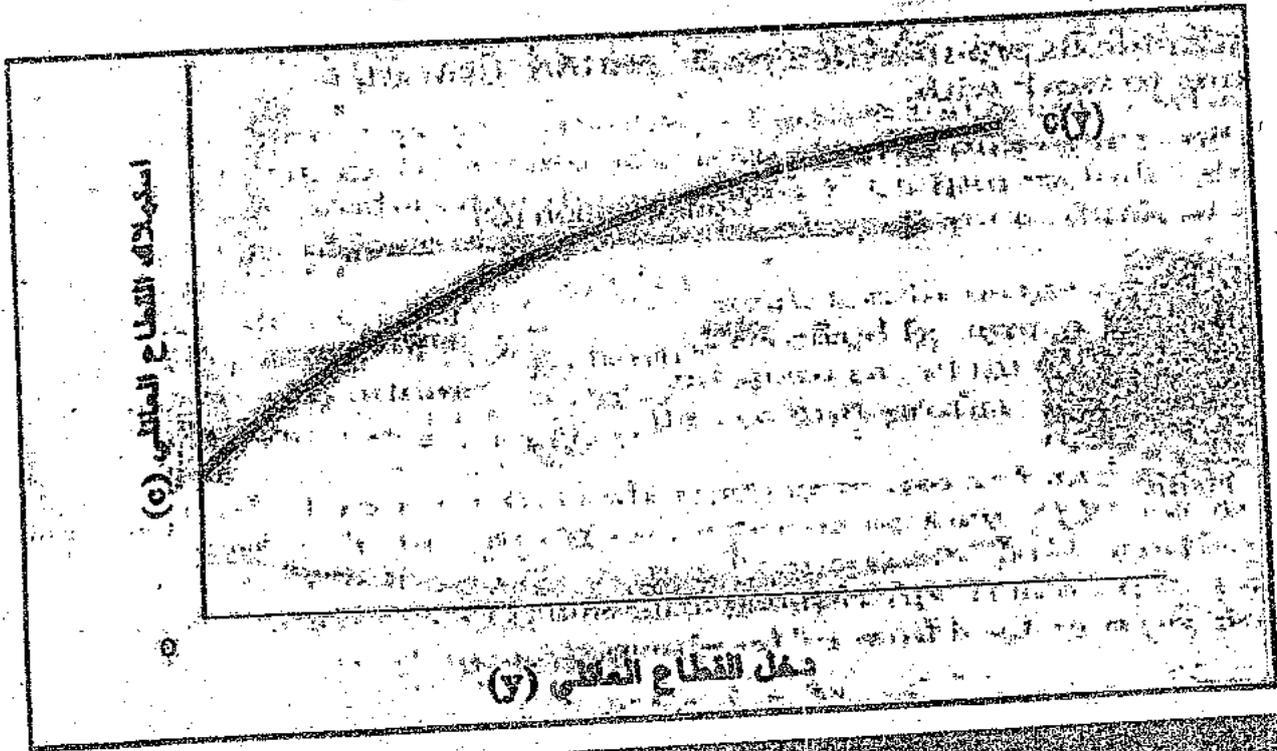
هذه العناصر تعمل مع بعضها لتحديد سلوك الإنفاق والادخار للأفراد، سواء بشكل فردي أو بشكل إجمالي، فالأفراد ذوي الدخل المرتفع أو الثروات الكبيرة ينفقون أكثر من الذين دخلهم أقل وثراؤهم أقل.



كما أن معدلات الفائدة المنخفضة تخفض تكلفة الاقتراض لذلك فإن معدلات الفائدة المنخفضة تحفز الإنفاق (من خلال القروض) ومعدلات الفائدة المرتفعة تزيد تكلفة الاقتراض ومن ثم تخفض الإنفاق، فكلما ارتفع معدل الفائدة انخفض الاستهلاك والعكس صحيح.

التوقعات الإيجابية حول المستقبل من المحتمل أن تزيد الإنفاق الجاري، بينما عدم التأكد حول المستقبل من المحتمل أن تخفض الإنفاق الجاري. ورغم أن جميع هذه العناصر مهمة، لكننا سوف نركز الآن على العلاقة بين الاستهلاك والدخل، إن كمية الاستهلاك الجارية من قبل القطاع العائلي مرتبطة بشكل مباشر بدخلها تبعاً لأفكار كينز Keynes فالأفراد ذوو الدخل الأكبر يستهلكون أكثر من الناس ذوي الدخل المنخفض.

العلاقة بين الاستهلاك والدخل تدعى دالة الاستهلاك (Consumption Function)، الشكل (2-4) يظهر تابع الاستهلاك الافتراضي للقطاع العائلي بمفرده المنحني يدعى $c(Y)$ ، الذي يقرأ c تابع لـ y أو الاستهلاك تابع للدخل.



- أ - أنه ذو انحدار (ميل) موجب، بمعنى آخر كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك .
- ب - المنحنى يتقاطع مع محور الاستهلاك في نقطة أكبر من الصفر. هذا يعني أنه عندما يكون الدخل صفراً يكون الاستهلاك موجباً، حتى إذا كان القطاع العائلي دون دخل أو دخله صفر فهو ما يزال يستهلك لكي يبقى على قيد الحياة . أنه يفترض أو يعيش على منخراته ، لكن الاستهلاك لا يمكن أن يكون معدوماً أو صفراً.

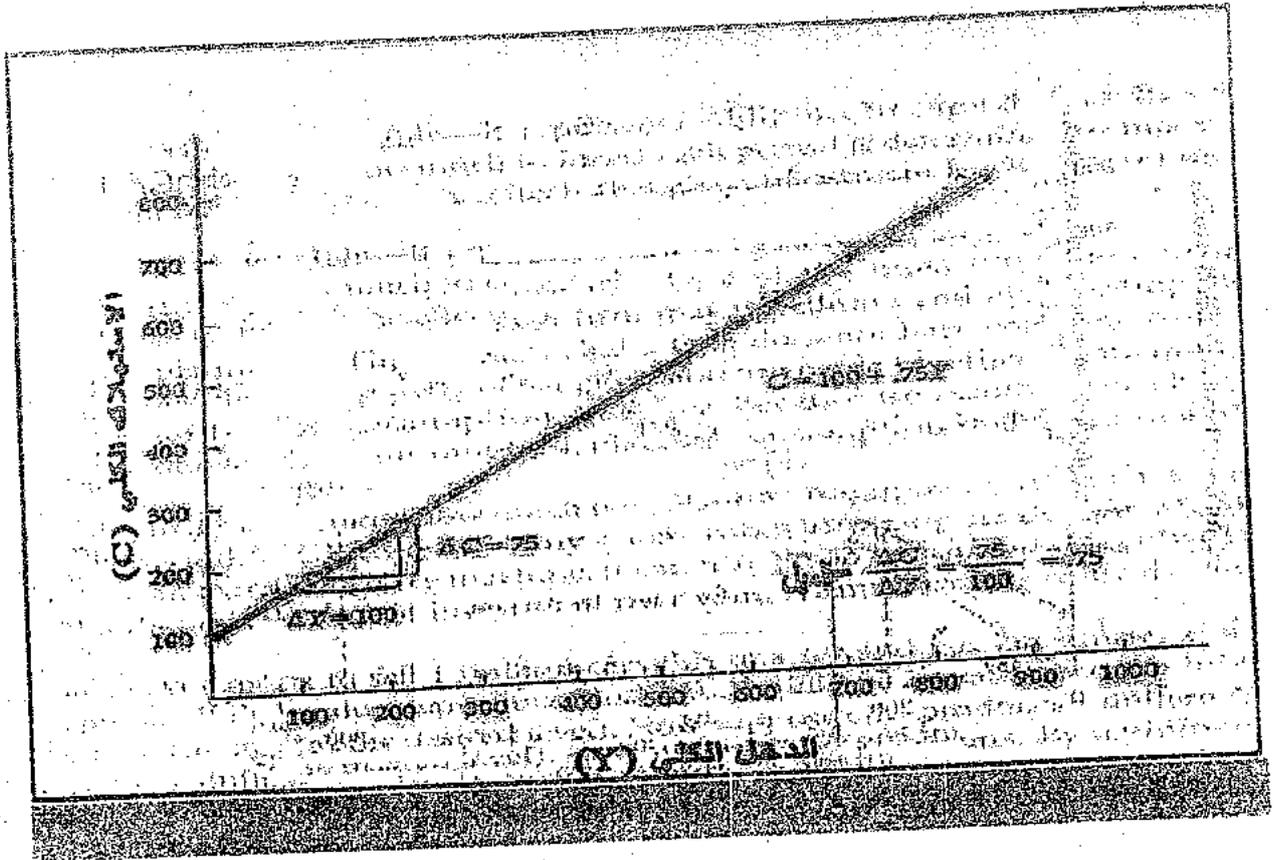
نفترض أن العلاقة الإيجابية الموجودة بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي، للتبسيط، هي علاقة خطية ، أي أنها تمتد على طول خط مستقيم كما في الشكل (3-4)، ولأن تابع الاستهلاك الكلي هو خط مستقيم نستطيع كتابة المعادلة التالية لوصف هذه العلاقة :

$$C = a + bY$$

- Y : الناتج الكلي (الدخل).
- C : الاستهلاك الكلي.
- a : تلك النقطة التي يتقاطع فيها دالة الاستهلاك مع المحور C وهو ثابت يعطي قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً للصفر.
- b : هو ميل الخط، في هذه الحالة $b = \Delta C / \Delta Y$ (لأن الاستهلاك C قيس على المحور العمودي والدخل قيس على المحور الأفقي). في كل مرة يزداد فيها الدخل ($Y\Delta$) وحدة واحدة ، يزداد الاستهلاك بـ b مرة ، لذلك فإن ($\Delta C = b \Delta Y$) ، وفي حال إن العلاقة خطية أي تتمثل بيانياً بخط مستقيم فإن الميل الحدي يكون ثابتاً في جميع نقاط المعادلة $b = \Delta C / \Delta Y$
- نفترض أن ميل المستقيم في الشكل (3-4) يساوي 0,75 (أي $b = 0,75$) إن زيادة في الدخل بمقدار مئة سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار $\Delta C = 75$



$$b. \Delta Y = 100 \times 0,75 = 75$$



الشكل (3-4) دالة الاستهلاك الكلي

الميل الحدي للاستهلاك Marginal propensity to consume (MPC) هو ذلك الجزء من التغير في الدخل الذي يُستهلك .

في تابع الاستهلاك الميل الحدي للاستهلاك (MPC) = 0,75، أي إن الاستهلاك يتغير بـ 0,75 مرة من تغير الدخل و ميل منطقي الاستهلاك هو (MPC)

$$\left(\frac{\Delta c}{\Delta y} = \text{الميل الحدي للاستهلاك} = \text{ميل تابع الاستهلاك} \right)$$

الميل الحدي للائسغار Marginal propensity to save (MPS) هو ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي يدخر، أو ذلك الجزء من الانخفاض في الدخل الذي ينخفض به الائسغار، وبما أن العلاقة خطية فإن الميل الحدي للائسغار يكون ثابتاً في جميع النقاط .



يوزع الدخل إلى قسمين : الاستهلاك أو الادخار إذا 75% من 1 أبرة زيادة في الدخل ذهبت للاستهلاك فإن 25% يجب أن تذهب للادخار، وإذا انخفض الدخل بمقدار 1 فإن الاستهلاك سوف ينخفض بمقدار 75% وسوف ينخفض الادخار بمقدار 25% هذا يقودنا إلى النتيجة التالية :

الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1

$$MPC + MPS = 1$$

بسبب أن C هي الاستهلاك الكلي و Y هو الدخل الكلي ، هذا يتبع أن ميل المجتمع الحدي للاستهلاك ناتج من الدخل القومي. و ميل المجتمع الحدي للادخار ناتج من الدخل القومي.

$$Y = C + S \quad \text{بقسمة الطرفين على } \Delta Y :$$

$$\Delta Y / \Delta Y = \Delta C / \Delta Y + \Delta S / \Delta Y$$

$$1 = MPC + MPS \quad \text{والنتيجة :}$$

مثال عددي: الأمثلة العددية المستخدمة في هذا الفصل مبنية على تابع الاستهلاك التالي :

$$C = 100 + 0,75 Y$$

هذه المعادلة ليست إلا امتداداً للشكل العام لتابع الاستهلاك الذي كنا قد ناقشناه (

$C = a + b Y$) عدد الدخل القومي 0 يكون الاستهلاك 100 مليون (a)، عندما يزداد الدخل يزداد الاستهلاك. سوف نفترض أنه كل 100 مليون زيادة في الدخل (ΔY) سوف يزداد الاستهلاك 75 مليون (ΔC). هذا يعني أن ميل تابع الاستهلاك $b = \Delta C / \Delta Y$ أو $b = 0,75$

بنلك فإن الميل الحدي للاستهلاك الذي خرج من الدخل القومي يكون 0,75 وكذلك فإن الميل الحدي للادخار 0,25 . بعض الأرقام التي اشتقت من تابع الاستهلاك أدرجت ورسمت بيانياً في الشكل (3-4) و الجدول (1-4)



الجدول (1-4) الدخل الكلي و الاستهلاك الكلي	
0	100
100	175
200	250
400	400
600	550
800	700
1000	850

الادخار Saving: بما أن الدخل = الاستهلاك + الادخار فإذا عرفنا كمية الاستهلاك الذي سوف ينتج عن مستوى الدخل المعطى سنعرف كمية الادخار، فالادخار هو كل شيء لم يستهلك.

أقسام الادخار:

• الادخار الشخصي Personal Saving: هو الدخل الفردي التصرفي مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي،

الادخار الشخصي = الدخل الفردي المتاح - الإنفاق الاستهلاكي

• ادخار قطاع الأعمال Business Saving: و يساوي الأرباح المحتجزة للشركات زائداً ودائع المتقاعدين.

ادخار قطاع الأعمال = الأرباح المحتجزة للشركات + ودايح المتقاعدين

• ادخار الحكومة Government Saving: هو فائض الموازنة الحكومية ، يتأرجح و يكون سالباً عندما يكون لدى الحكومة عجز موازنة.

قرارات الادخار :

بعض العوامل العديدة التي تؤثر على القرارات الادخارية للقطاع العائلي وهي الأكثر أهمية:

معدل الفائدة الحقيقي.



❖ الدخل المتاح.

❖ الثروة.

❖ الدخل المستقبلي المتوقع.

أولاً: معدل الفائدة الحقيقي

كلما قل معدل الفائدة الحقيقي ، قلت كمية الادخار وزادت كمية الاستهلاك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

معدل الفائدة الحقيقي هو تكلفة فرصة الاستهلاك.

الليرة المستهلكة غير منخرة لذلك نكون خسرنا الفائدة التي نكسبها من الادخار. تكلفة الفرصة تزداد بغض النظر إذا ما أقرض الشخص أو اقترض.

يمكن أن ترى لماذا يؤثر معدل الفائدة الحقيقي على الادخار بالتفكير في قروض الادوات المنزلية، إذا قفز معدل الفائدة على القروض إلى 20% سنوياً المستهلكون سيدخرون أكثر (يشتررون طعاماً أرخص ويجدون مسكناً أقل أجرة) لتسديد قروضهم بسرعة قدر المستطاع وعدم الاقتراض قدر الامكان ، إذا هبطت معدلات الفائدة إلى 1% المستهلكين سيدخرون أقل ويأخذون قروضاً أكبر.

ثانياً: الدخل المتاح

كلما زاد الدخل المتاح للقطاع العائلي زاد ادخارهم (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) .

ثالثاً: الثروة

ثروة القطاع العائلي تساوي أصولها (ما تملك) ناقصاً ديونها (ما عليها).

القوة الشرائية لثروة القطاع العائلي هي القيمة الحقيقية لثروتها إنها كمية البضائع والخدمات التي تستطيع أن تشتريها وكلما زادت ثروة القطاع العائلي قل ادخارهم.

رابعاً: الدخل المستقبلي المتوقع

كلما انخفض الدخل المستقبلي المتوقع كلما زاد الادخار (بفرض ثبات العوامل الأخرى).



تابع الاستهلاك وتابع الادخار مرآة لبعضهم بعضاً ليس هناك معلومات تظهر في إحداهما لا تظهر في الآخر، هذه التوابع تظهر لنا كيف يقسم القطاع العائلي الدخل بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار عند كل مستوى ممكن من الدخل، بمعنى آخر تجسد هذه التوابع السلوك الإجمالي للقطاع العائلي.

الشكل (4-4) يمثل اشتقاق تابع الادخار من تابع الاستهلاك ولأن: $S = Y - C$ من السهل اشتقاق تابع الادخار من تابع الاستهلاك. الخط ذو (45) المنصف لمستوي المحاور والمرسوم من نقطة الأصل يمكن أن يستخدم كأداة مناسبة للمقارنة بين الدخل والاستهلاك بيانياً.

عند $Y = 200$ يكون الاستهلاك 250، الخط (45) (الخط المنصف لمستوي المحاور) يظهر لنا أن الاستهلاك أكبر من الدخل بـ (50) لذلك $S = Y - C = -50$ عند الدخل = 800 الاستهلاك أقل من الدخل بـ (100) لذلك $S = 800 - 700 = 100$.

الميل الوسطي للاستهلاك والادخار:

الميل الوسطي للاستهلاك = الاستهلاك / الدخل ، في نقطة ما . فعند الدخل 80 مثلاً يكون الميل الوسطي للاستهلاك = $80/160 = 2$ ، وعند الدخل 400 يساوي $400/400 = 1$ وعند الدخل 1000 فإنه يساوي $850/1000 = 0.85$

الميل الوسطي للادخار = الادخار / الدخل ، في نقطة ما .



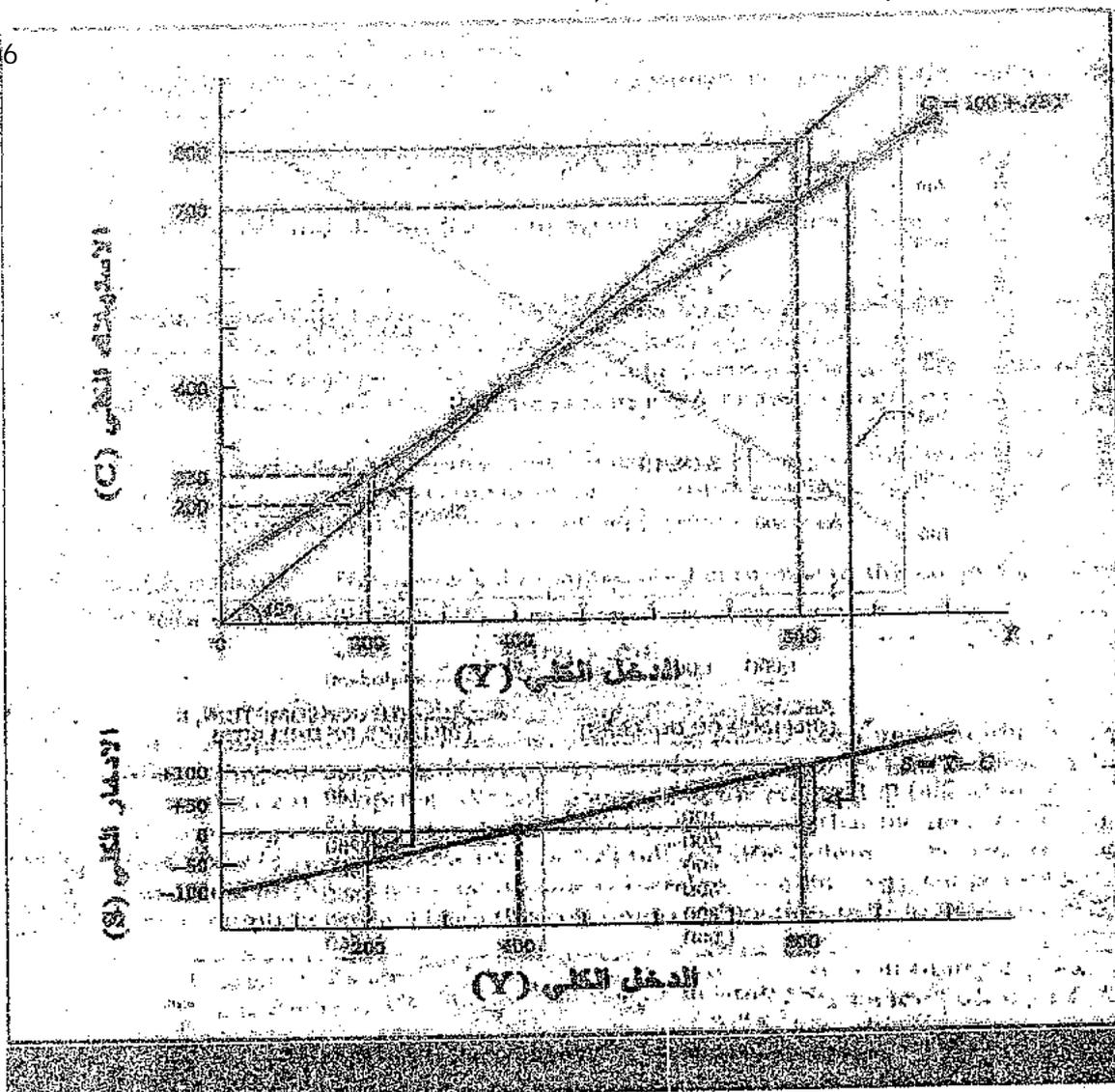
ذلك أنه إذا كان هناك قطاعان عائليان لديهما الدخل المتاح نفسه في السنة الجارية، فالقطاع العائلي الذي له دخل مستقبلي متوقع أكبر فإنه سوف ينفق حصة أكبر من الدخل المتاح على استهلاك البضائع والسلع ويقلل الادخار.

في القطاع العائلي الشاب يتوقع دخلاً مستقبلياً أعلى لبضع سنوات ثم دخلاً أقل خلال التقاعد بسبب نموذج الدخل لدورة الحياة، لذلك يدخر الشباب والمتقاعدون أقل والناس نور الأعمار المتوسطة يدخرون أكثر، خطط الادخار تتفاعل مع الخطط الاستثمارية لتحديد معدل الفائدة الحقيقي وكمية الاستثمار والادخار. قبل أن نفهم هذا التفاعل نحتاج إلى إدراك منحنى عرض الادخار.

من الأرقام في الجدول (4-1) نستطيع بسهولة أن نشق جدول الادخار: عند الدخل 200 الاستهلاك يكون 250 و الادخار يكون سلبياً - 50 (C) $(S=Y)$. عند الدخل 400 الاستهلاك 400 والادخار صفر (نقطة التعادل) عند الدخل 800 الادخار يكون موجياً = 100.

توابع الاستهلاك والادخار التي ناقشناها تظهر في الشكل (4-4) لتحليل العلاقة بينهم سوف نستخدم خط الـ 45 درجة (المنصف لمستوي المحاور) كحد فاصل للمقارنة بين تابع الاستهلاك والدخل إن خط الزاوية (45) الخط الأسود الثابت في الرسم البياني أثناء يظهر كل النقاط التي تحقق المساواة بين القيم التي على المحور الأفقي و القيم التي على المحور الرأسي، ذلك الخط الفاصل (45) في الشكل (4-4) يمثل جميع النقاط التي عندها يتساوى الدخل الكلي مع الاستهلاك الكلي، فعندما يكون تابع الاستهلاك الكلي أعلى من الحد (45)، الاستهلاك يزيد عن الدخل ويكون الادخار سالباً. و عندما يقطع تابع الاستهلاك الخط (45) يكون الاستهلاك متعادلاً مع الدخل ويكون الادخار مساوياً الصفر (نقطة التعادل). أما عندما يكون تابع الاستهلاك أسفل خط (45) يكون الاستهلاك أقل من الدخل، ويكون الادخار موجياً. لاحظ ميل تابع الادخار هو $\Delta S/\Delta Y$ الذي يساوي الميل الحدي للادخار (MPS).





جدول (2-4) الدخل الكلي، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي

0	100	-100
100	175	-75
200	250	-50
400	400	0
600	550	50
800	700	100
1000	850	150



1-3 الاستثمار المخطط (Planned Investment):

الاستهلاك الذي كنا قد شاهدناه هو الإنفاق بواسطة القطاع العائلي على السلع والخدمات، لكن ما هو نوع الإنفاق الذي تقوم به الشركات. الجواب هو الاستثمار.

ما هو الاستثمار Investment:

في لغة الاقتصاد الاستثمار يشير دائماً لخلق مخزون رأسمالي. بالنسبة للاقتصادي الاستثمار هو الشيء المنتج الذي يستخدم لخلق قيمة في المستقبل. "عليك أن لا تخطط الاستخدامين للمصطلح".

عندما تقوم الشركة ببناء مصنع جديد أو تضيف آلات جديدة لأصولها الجارية إنها تقوم بالاستثمار (تستثمر).

عندما يقوم مالك المطعم بشراء طاولات وكراسي ومعدات الطبخ (تجهيزات) يكون عندما يقوم بالاستثمار.

عندما تقوم الكلية (الجامعة) ببناء مركز رياضي لطلابها فهي تقوم بالاستثمار.

سوف نستخدم من الآن (الاستثمار) فقط لنشير إلى مشتريات الشركات من الأبنية والمعدات والآلات والمخزون التي جميعها تضاف إلى أصولها الرأسمالية. تذكر أن المخزون هو جزء من أصل رأس المال وعندما تضيف الشركات مخزونها إلى مخزونها فإنها تقوم بالاستثمار، فهم يقومون بشراء أشياء تخلق قيمة بالمستقبل.

شركات الإنتاج في الصناعة لديها نوعان من المخزون: المدخلات، والمنتجات النهائية. شركة لصناعة السيارات مثلاً لديها مخزون من الإطارات و من الحديد، وكذلك مجموعة من المحركات وأغطية الصمامات وآلاف من الأشياء الأخرى في قائمة مخزونها، جميعها بانتظار الاستخدام في إنتاج السيارات الجديدة بالإضافة إلى أن الشركة لديها مخزون من السيارات المنتهية بانتظار الشحن.



الاستثمار هو متغير تدفق ويمثل الإضافات إلى الأصل الرأسمالي في فترة محددة و إن قرار الشركة "بكم عليها أن تستثمر في كل فترة" يتحدد بعوامل عدة. لأجل الدراسة، سوف نركز ببساطة على آثار مستويات الاستثمار المعطى على بقية الاقتصاد.

الاستثمار الفعلي $Actual Investment$ والاستثمار المخطط $Planned Investment$:

واحدة من المعارف الدقيقة والحقيقية للتخطيط الاقتصادي الكلي بسيطة ومشوشة: فالشركات قد تجد نفسها مستثمرة لكمية غير التي كانت قد خططت لها. إن السبب في أن الشركة لا تملك السيطرة على قرارها الاستثماري، هو أن بعض أجزاء هذا القرار تصنع بواسطة عوامل أخرى في الاقتصاد (هذا لا ينطبق على الاستهلاك، لأننا افترضنا أن القطاع العائلي لديه سيطرة أو تحكم تام على استهلاكه)، الاستهلاك المخطط له = الاستهلاك الحقيقي دائماً.

بشكل عام الشركات تستطيع أن تختار مقدار المعدات والأبنية التي ترغب بشرائها في أي فترة معطاة، إذا ما أرادت شركة شراء آلة جديدة لاستخدامها في الإنتاج تستطيع القيام بذلك دون صعوبة، لكن هنالك جزء آخر من عناصر الاستثمار الذي لا تستطيع الشركات التحكم به أو تتحكم به بشكل جزئي.

نفترض أن شركة صناعة السيارات تتوقع أن تبيع ألف سيارة خلال هذه الفترة الربعية (فترة ربع سنة) ولديها مخزون تعدده مناسباً عند هذا المستوى، إذا الشركة أنتجت وباعت ألف سيارة سوف تبقى محافظة على مخزونها حيث هي الآن (عند المستوى المرغوب). الآن لنفترض أن الشركة أنتجت ألف سيارة لكن بسبب تغير مفاجئ برغبة المستهلك باعت فقط 900 سيارة إن مخزونها من السيارات سوف يرتفع بـ 100 سيارة. إن تغير مخزون الشركة يساوي الإنتاج ناقصاً المبيعات. إن أحد مكونات الاستثمار (التغير في المخزون) هو بشكل جزئي يتحدد بواسطة القطاع العائلي الذي لا يقع تحت سيطرة وتحكم الشركات، إذا النطاق العائلي لم يشتد كما تتوقع الشركات، فإن المخزون سيكون أعلى من المتوقع وسوف تكون الشركات قد أنتجت مخزوناً استثماري لم تخطط لإنتاجه. وبسبب تعديلات المخزون الناتج التي لا تكون مرغوبة ولا مخطط لها

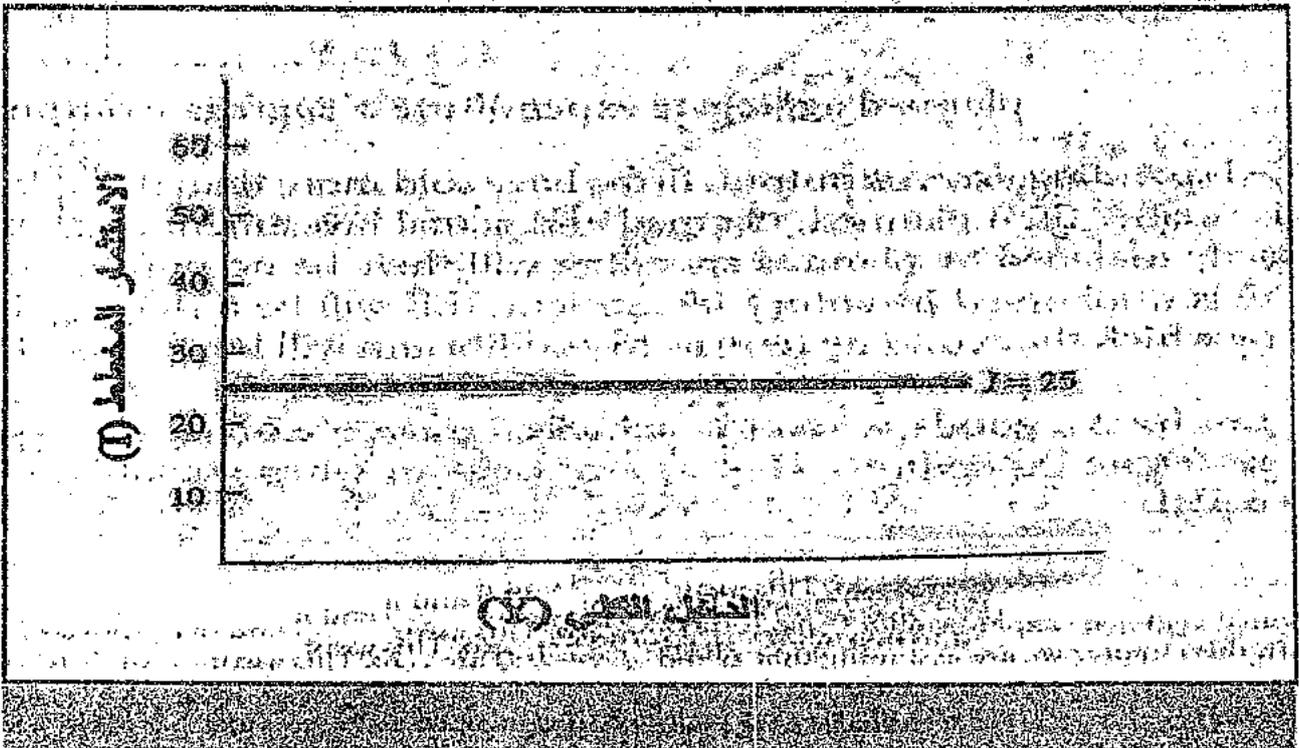


علينا أن نميز بين الاستثمار الفعلي والاستثمار المرغوب أو المخطط له، سوف نستخدم (I) للإشارة للاستثمار المرغوب أو المخطط له فقط. بمعنى آخر سوف نشير للمشتريات من الأبنية والمعدات والمخزون المخطط له.

فالاستثمار الحقيقي بالمقارنة هو كمية الاستثمار الفعلي الجارية التي تحدث، فإن أصبح مخزون الاستثمار الفعلي أعلى من الذي خططت له الشركات فإن الاستثمار الفعلي سوف يكون أكبر من (I) المخطط له.

لأغراض الدراسة سوف نأخذ كمية الاستثمار التي تقوم بها الشركات مجتمعة خلال كل فترة كثابت عند مستوى معطى، سوف نفترض أن تلك المستوى ليس متغيراً مع الدخل. في المثال التالي سوف نفرض $I = 25$ مليون، بغض النظر عن الدخل.

أما منحنى الاستثمار فيكون خطاً أفقياً موازياً لمحور الدخل باعتباره ثابتاً كما في الشكل (4-5):



:Planned Aggregate Expenditure (AE)

نحن نعرف إجمالي الإنفاق الكلي المخطط له (AE) في الاقتصاد (البسيط)

$$= \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار المخطط له.}$$

$$\text{الإنفاق الكلي المخطط} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار المخطط}$$

$$AE = C + I$$

AE: هو الكمية الكلية التي يخطط الاقتصاد لإنفاقها في فترة معينة، سوف نستخدم الآن مفهوم الإنفاق الكلي المخطط لمناقشة مستوى الإنتاج التوازني للاقتصاد.

2 - الناتج (الدخل) الكلي التوازني**: Equilibrium Aggregate output (Income)**

حتى الآن كنا قد وصفنا سلوك الشركات والأفراد، سوف نناقش الآن كيف يحقق الاقتصاد التوازن.

كثير من التعاريف للتوازن تستخدم في الاقتصاد. جميعها تشير إلى أن التوازن هو الوضع الذي يستقر فيه الاقتصاد فليس فيه اتجاه للتغيير. في التحليل الاقتصادي الجزئي التوازن يعبر عن وجوده في سوق معين عند السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة. عند تلك النقطة يكون كلا من العارضين والطلبين راضين. سعر التوازن بالنسبة للسلع والخدمات هو السعر الذي عنده يقدم العارضون الكمية التي يريد أن يشتريها الطالبون.

في التحليل الكلي نعرف التوازن في سوق السلع والخدمات بأنه تلك النقطة التي يتساوى عندها الإنفاق الكلي المخطط مع الناتج الكلي.



Y

الناتج الكلي :

$$AE = C + I \quad \text{الإنفاق الكلي المخطط} :$$

$$Y = AE = C + I \quad \text{التوازن} :$$

هذا التعريف للتوازن يمكن أن يحدث فقط إذا كان الاستثمار المخطط والاستثمار الفعلي متساويين.

و لإثبات ذلك لنعتبر Y لا تساوي AE

$$Y > C + I \quad \text{أولاً : افترض أن الناتج الكلي أكبر من الإنفاق الكلي} :$$

عندما يكون الإنتاج الكلي أكبر من الإنفاق الكلي، سوف يكون هنالك مخزون استثماري غير مخطط له للشركات خططت لتبيع أكثر مما باعت من البضائع بشكل فعلي، والاختلال يظهر لنا بزيادة في المخزون غير مخطط لها.

$$Y < C + I \quad \text{ثانياً : افترض أن} :$$

الإنفاق الكلي المخطط < الإنتاج الكلي

عندما الإنفاق الكلي يزيد عن الإنتاج الكلي تكون الشركات قد باعت أكثر مما خططت له، المخزون الاستثماري سوف يكون أصغر من المخطط له، فالاستثمار المخطط له والفعلي ليسا متساويين. إذا لا يوجد توازن في سوق السلع والخدمات على المستوى الكلي.

فقط عندما يتساوى الإنتاج تماماً مع الإنفاق المخطط لن يكون هنالك مخزون غير مخطط له، أي عند التوازن الاستثمار غير المخطط = 0 ، وإذا كان هنالك مخزون استثماري غير مخطط في هذه الحالة لن يكون هنالك توازن (عدم توازن).



الجدول (3-4) استخلاص الإنفاق المخطط الكلي و إيجاد التوازن

الأرقام في العمود (2) مبنية على المعادلة: $C = 100 + 0.75Y$

NO	-100	200	25	175	100
NO	-75	275	25	250	200
NO	-25	425	25	400	400
YES		500		475	500
NO	+25	575	25	550	600
NO	+75	725	25	700	800
NO	+125	875	25	850	1000



- ١- عرف الناتج المحلي الاجمالي، الناتج القومي الاجمالي؟
- ٢- لماذا نهتم بقياس الناتج الكلي؟
- ٣- عرف نموذج التدفق الدوري؟
- ٤- ارسم نموذج التدفق الوري لقطاعين؟
- ٥- ارسم نموذج التدفق الدوري لأربع قطاعات
- ٦- ماهي طرق قياس الناتج الكلي؟
- ٧- ماهي مكونات كل من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري؟
- ٨- عرف الدخل الكلي، الدخل الشخصي؟ الدخل المتاح؟
- ٩- ماذا يقصد بالاقتصاد المغلق؟
- ١٠- عرف الادخار؟ واكتب الدالة؟
- ١١- عدد محددات الاستهلاك والادخار مع الشرح؟
- ١٢- كيف تؤثر توقعات القطاع العائلي على الاستهلاك؟
- ١٣- كيف تفسر تقاطع منحنى دالة الاستهلاك مع محور الدخل في نقطة اعلى من الصفر.
- ١٤- عرف الميل الحدي؟ واكتب قانونه؟
- ١٥- عرف الميل الحدي للادخار؟
- ١٦- عرف خط الزاوية ٤٥.
- ١٧- متى يكون الاقتصاد في حالة توازن؟
- ١٨- ماهو الاستثمار غير المخطط؟
- ١٩- أعد التمارين الواردة في المحاضرة؟



في مجتمع ما سلعتين سلعة انتاجية وسلعة استهلاكية وفي حال الاستغلال المناسب لموارد الانتاج يتبين لنا الجدول التالي والمطلوب:

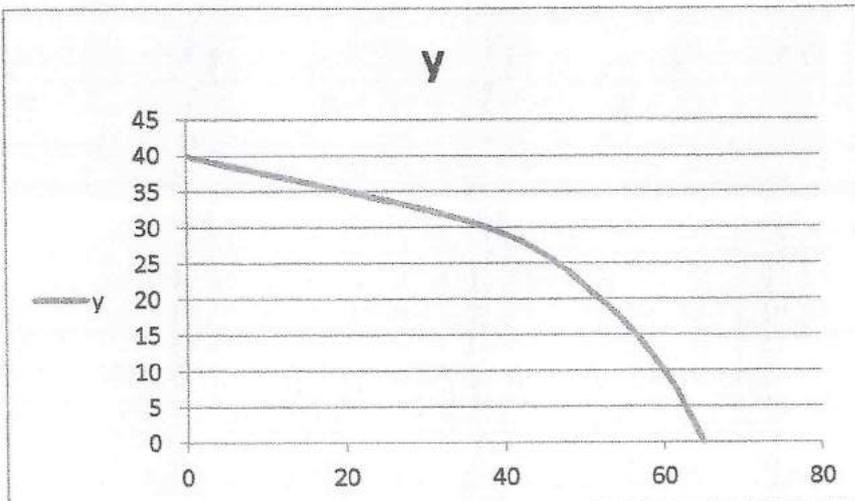
سلع استهلاكية y	سلع انتاجية x
40	0
30	38
20	52
10	60
0	65

١. ارسم منحنى امكانات الانتاج ؟
٢. حساب تكلفة الفرصة البديلة ؟

الحل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \text{تكلفة } X, \quad \frac{\Delta X}{\Delta Y} = \text{تكلفة } y$$

x	y	$\frac{\Delta Y}{\Delta X}$	تكلفة x	$\frac{\Delta X}{\Delta Y}$	تكلفة y
0	40			$\frac{38}{10}$	
38	30	$\frac{10}{38}$	0.26	$\frac{14}{10}$	1.4
52	20	$\frac{10}{14}$	0.71	$\frac{8}{10}$	0.8
60	10	$\frac{10}{8}$	1.25	$\frac{5}{10}$	0.5
65	0	$\frac{10}{5}$	2		

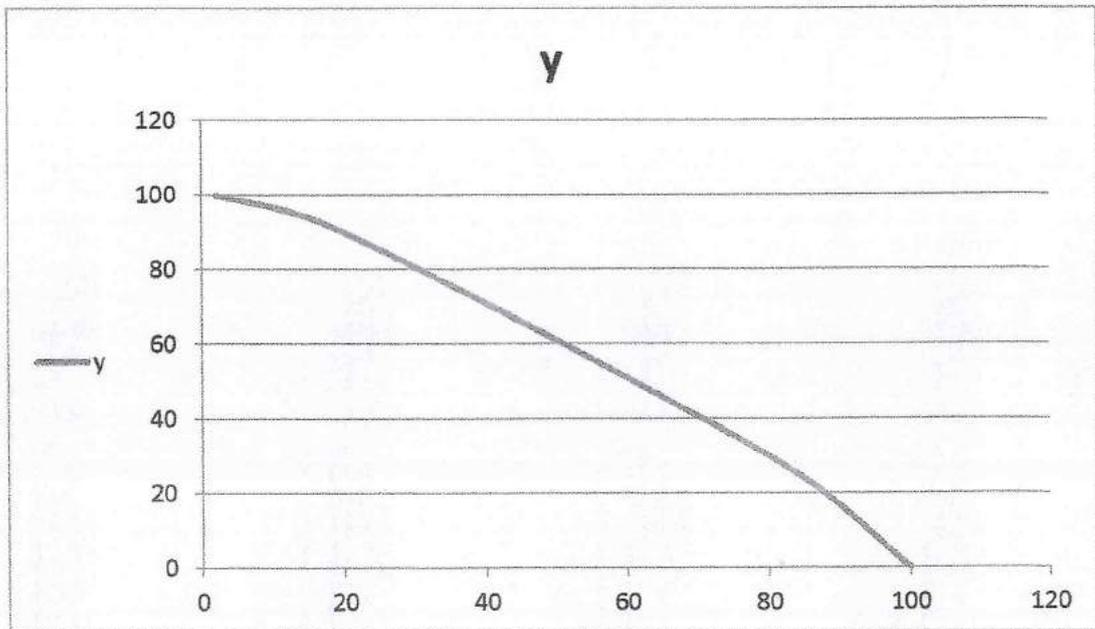


في مجتمع ما سلعتين سلعة انتاجية وأخرى استهلاكية وفي حال الاستغلال الأمثل لموارد الانتاج يبين لنا الجدول التالي والمطلوب :

١- ارسم منحنى امكانيات الانتاج ؟

٢- حساب تكلفة الفرصة البديلة ؟

كمية x	Y	$\frac{\Delta Y}{\Delta X}$	تكلفة x	$\frac{\Delta x}{\Delta y}$	تكلفة y
0	100			$\frac{20}{10}$	2
20	90	$\frac{10}{20}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{60}{60}$	1
80	30	$\frac{60}{60}$	1	$\frac{20}{30}$	$\frac{2}{3}$
100	0	$\frac{30}{20}$	1,5		



أ) توازن الدخل القومي في الاقتصاد المفتوح (مكون من ثلاثين)

- يتحدد التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ، ولما كان العرض الكلي يتمثل في الدخل أو الناتج ، والطلب الكلي يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار (الإنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك، والإنفاق قطاع الأعمال على الاستثمار فقط) فإن :

العرض الكلي	الطلب الكلي	وبالتالي فإن	الدخل	الإنفاق الكلي
الاستهلاك	الادخار	وبالتالي فإن	الادخار	الاستثمار

- و على ذلك ، فإن المستوى التوازني للدخل يتحدد بالطريقتين التاليتين :
- 1- تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي $(Y = C + I)$.
- 2- تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط $(S = I)$.

* فالطريقتان وجهان لعملة واحدة ، فالنتيجة من التوازن بإحدىاهما تضمن الشخصيون على نفس النتيجة باستخدام الطريقة الأخرى .

$$Y = \frac{250}{1.0} = 250$$

1- توازن الدخل القومي جبرياً

يتحقق التوازن عندما $Y = C + I$ ، $S = I$ ، وعليه فإن المستوى التوازني للدخل يتحقق كما يلي:

$$Y = C + I \text{ ----- (1)}$$

$$I = I_0 \text{ ----- (3) الاستثمار} \quad C = a + b(Y) \text{ ----- (2) ولكن الاستهلاك}$$

و بالتعويض عن قيم (2) ، (3) في المعادلة (1) يكون :

$$Y = a + b(Y) + I_0 \longrightarrow Y - b(Y) = a + I_0 \longrightarrow Y(1 - b) = a + I_0$$

$$Y = \frac{a + I_0}{1 - b}$$

• إذن مستوى الدخل التوازني جبرياً هو

• مثال 1 :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي $C = 200 + 0.6Y$ ، والاستثمار :

$I_0 = 120$ ، فإنه يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني جبرياً كالتالي :

$$Y = \frac{200 + 120}{1 - 0.6}$$

$$Y = \frac{320}{0.4} = 800$$

2- توازن الدخل القومي حسابياً (من خلال جدول)

يمكن الحصول على توازن الدخل القومي حسابياً باستخدام بيانات الاستهلاك والادخار والاستثمار ووضعا في جدول واحد ويتحقق التوازن عندما يكون :

الدخل الإنفاق و الادخار الاستثمار

• مثال 2

بالاستعانة بالبيانات المتاحة في دالة الاستهلاك بالمثال السابق أجب عن الآتي :

1- أكمل بيانات الجدول التالي

2- تحديد المستوى التوازني للدخل القومي حسابياً من خلال الجدول

الدخل Y	الاستهلاك C	الادخار S	الاستثمار I	الإنتاج الكلي
0	25	005-	005-	0
100	50	100-	100-	100
200	75	200-	200-	200
300	100	300-	300-	300
400	125	400-	400-	400
500	150	500-	500-	500
600	175	600-	600-	600
700	200	700-	700-	700
800	225	800-	800-	800
900	250	900-	900-	900

* يتم حساب الاستهلاك على النحو التالي $C = 200 + 0.6Y$

$$C_1 = 200 + 0.6(0) = 200$$

$$C_2 = 200 + 0.6(100) = 260$$

$$C_3 = 200 + 0.6(200) = 320$$

$$C_4 = 200 + 0.6(300) = 380$$

$$C_5 = 200 + 0.6(400) = 440$$

$$C_6 = 200 + 0.6(500) = 500$$

$$C_7 = 200 + 0.6(600) = 560$$

$$C_8 = 200 + 0.6(700) = 620$$

$$C_9 = 200 + 0.6(800) = 680$$

$$C_{10} = 200 + 0.6(900) = 740$$

* كما يتم حساب الادخار على النحو التالي: $S = Y - c$

* أما الإنفاق الكلي فيحسب كما يلي:

الإنفاق الكلي = الاستهلاك + الاستثمار $I + C$

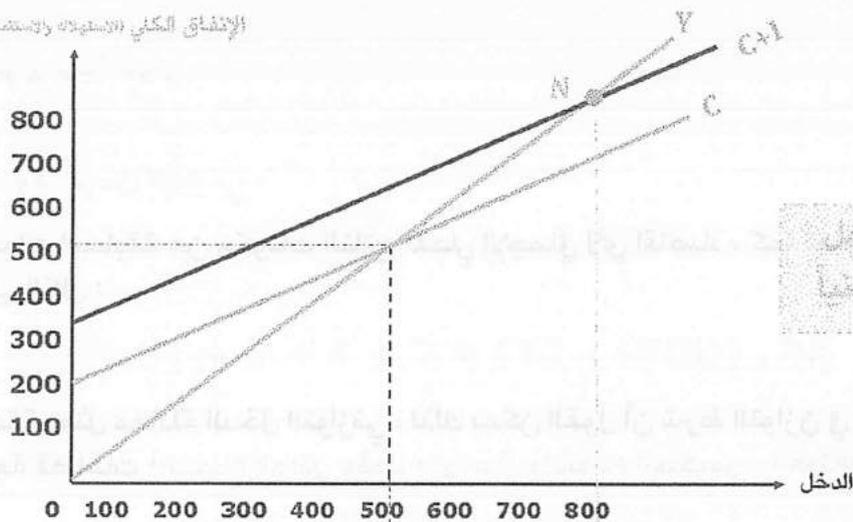
الدخل Y	الاستهلاك C	الادخار S	الاستثمار I	الإنفاق الكلي
0	200	-200	120	320
100	260	-160	120	380
200	320	-120	120	440
300	380	-80	120	500
400	440	-40	120	560
500	500	0	120	620
600	560	40	120	680
700	620	80	120	740
800	680	120	120	800
900	740	160	120	860

3- توازن الدخل القومي بيانياً

يتحدد وضع التوازن في الدخل القومي بيانياً من خلال رسم دالة الاستهلاك ثم إضافة الاستثمار الثابت وهو الذي لا يتأثر بالدخل ويتحدد وضع التوازن عند :

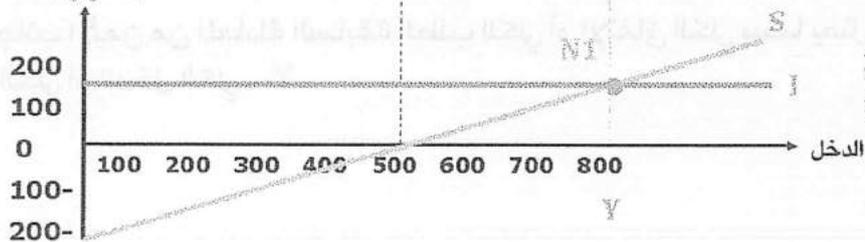
- 1- تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي في الرسم الأعلى .
- 2- أو بتساوي الادخار مع الاستثمار في الرسم الأسفل .

الإنفاق الكلي (الاستهلاك والاستثمار)



توازن الدخل القومي بيانياً

الادخار والاستثمار

 $I = 120$

أما توازن الحساب الجاري في الاقتصاد مفتوح (مكون مورد أو صافي تصدّات)

1. تحديد مستوي الدخل التوازني .
2. اشتقاق معادلة الدخل التوازني .
3. أثر ارتفاع الأسعار على وضع التوازن للدخل القومي .
4. أثر انخفاض الأسعار على وضع التوازن للدخل القومي .
5. الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية .
6. مثال يوضح الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية وكيفية معالجتهما .

أ- تحديد مستوي الدخل التوازني .

تحدثنا في الوحدات السابقة عن مكونات الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد ، كما تحدثنا عن معادلة الدخل أو الطلب الكلي :

$$Ad , (GDP) , (Y) = C + I + G + (X-M)$$

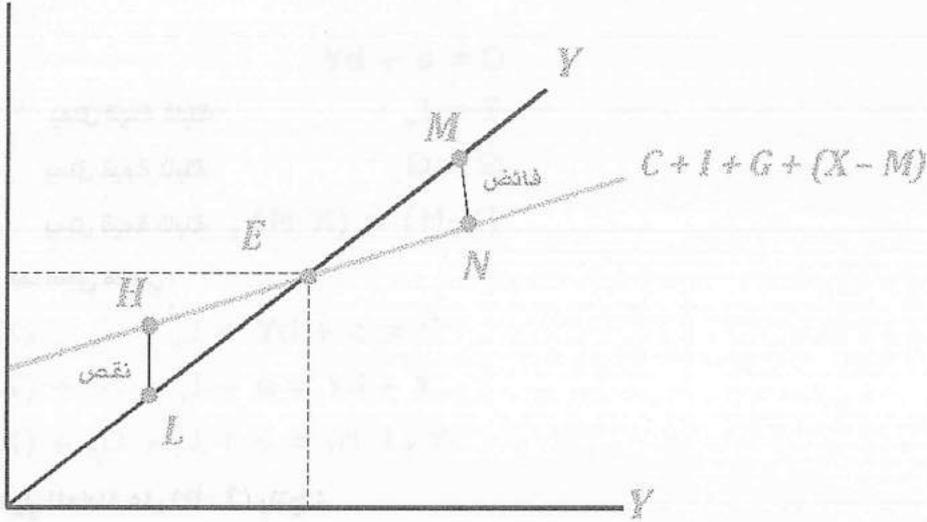
والمعادلة السابقة تمثل معادلة الدخل التوازني ، لذلك يمكن القول أن شرط التوازن في اقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات (القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي) هو

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث يمثل الجانب الأيمن من المعادلة السابقة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بينما يمثل الجانب الأيسر منها العرض الكلي أو الدخل الكلي Y

يمكن توضيح شرط التوازن السابق بيانياً من خلال الشكل البياني التالي :

$$C + I + G + (X - M)$$



• من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن Y تمثل جانب الدخل القومي أو العرض الكلي بينما $C + I + G + (X - M)$ تمثل جانب الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي .

• كما نلاحظ أن النقطة E تمثل نقطة التوازن ، حيث يتحقق عندها شرط التوازن :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

• كما نلاحظ أنه على يمين النقطة E يكون $Y > C + I + G + (X - M)$

✓ أي أن العرض الكلي يكون أكبر من الطلب الكلي .

• ويكون عندها فائض في المخزون السلعي لدى المستثمرين بالمسافة NM ، وللمعودة إلى وضع التوازن لا بد من تقليل الإنتاج فيقل العرض حتى العودة للتوازن عند النقطة E .

• أما على يسار النقطة E فيكون $Y < C + I + G + (X - M)$

✓ أي أن العرض الكلي يكون أقل من الطلب الكلي ، وعندها يكون نقص في المخزون السلعي بالمسافة LH ، وللمعودة إلى وضع التوازن لا بد من زيادة الإنتاج حتى نصل إلى نقطة التوازن E .

2- اشتقاق معادلة الدخل التوازني :

• شرط التوازن $Y = C + I + G + (X - M)$

• وحيث أن :

$$C = a + bY$$

$$I = I_0 \quad \text{يمثل قيمة ثابتة}$$

$$G = G_0 \quad \text{يمثل قيمة ثابتة}$$

$$(X - M) = (X - M)_0 \quad \text{يمثل قيمة ثابتة}$$

• ينتج عما سبق ما يلي :

$$Y = a + bY + I_0 + G_0 + (X - M)_0$$

$$Y - bY = a + I_0 + G_0 + (X - M)_0$$

$$Y(1 - b) = a + I_0 + G_0 + (X - M)_0$$

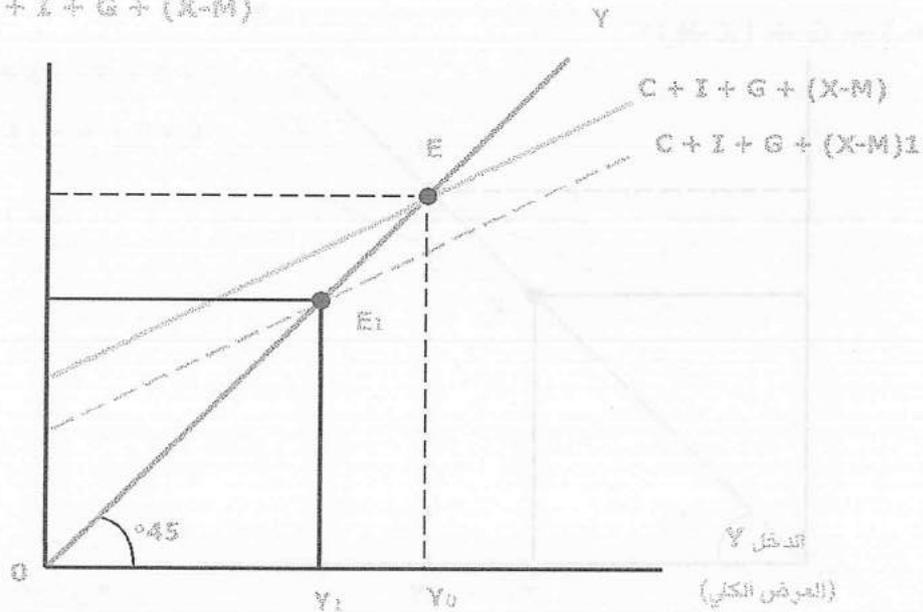
بقسمة طرفي المعادلة على $(1 - b)$ ينتج :

$$Y = \frac{a + I_0 + G_0 + (X - M)_0}{1 - b}$$

والمعادلة السابقة تمثل
معادلة الدخل التوازني .

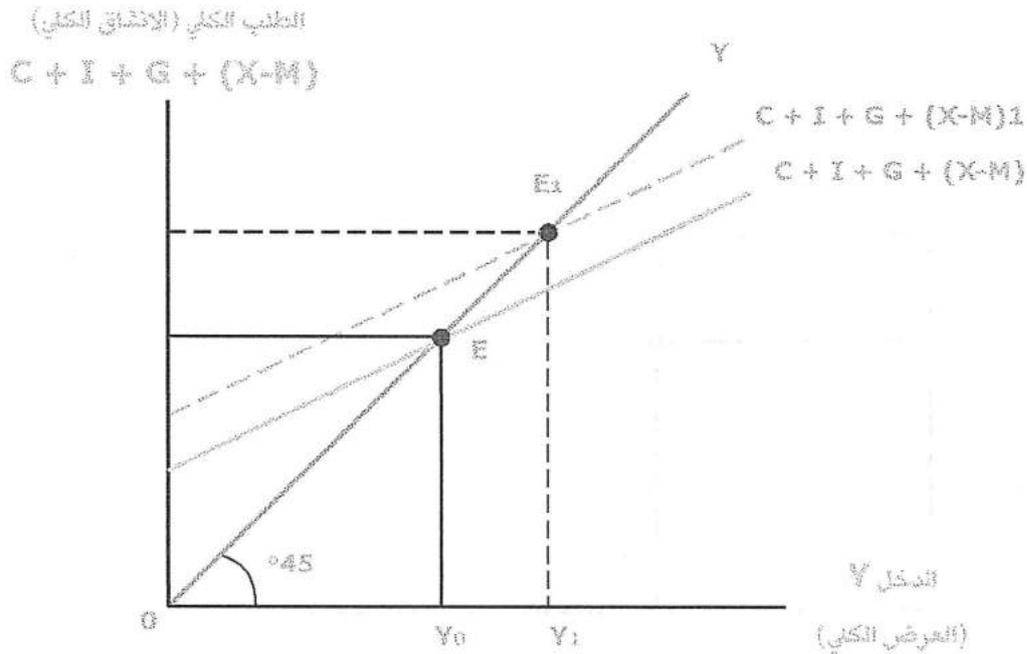
3 - أثر ارتفاع الأسعار على وضع التوازن للدخل القومي في الاقتصاد المفتوح :
الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)

$$C + I + G + (X-M)$$



- يلاحظ من الشكل السابق العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والطلب الكلي، فارتفاع الأسعار يتسبب في نقص وضع القوة الشرائية للنقود وهو ما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل من الوضع $C + I + G + (X-M)$ إلى الوضع $C + I + G + (X-M)1$ وعلى هذا تنتقل نقطة التوازن من النقطة E إلى النقطة E₁ وتكون المحصلة النهائية لارتفاع المستوى العام للأسعار نقص الدخل القومي من الوضع Y₀ إلى الوضع Y₁.

4 - أثر انخفاض الأسعار على وضع التوازن للدخل القومي في الاقتصاد المتوسع :



يلاحظ من الشكل السابق أن انخفاض الأسعار يتسبب في زيادة القوة الشرائية للنقود وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من الوضع $C + I + G + (X - M)$ إلى الوضع $C + I + G + (X - M)_1$ وعلى هذا تنتقل نقطة التوازن من النقطة E إلى النقطة E_1 وتكون المحصلة النهائية لارتفاع المستوى العام للأسعار زيادة الدخل القومي من الوضع Y_0 إلى الوضع Y_1 .

5- الفجوة التضخمية والفجوة الإنكماشية

* الفجوة الإنكماشية :

تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أقل من العرض الكلي وعند هذه الحالة يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وهو ما يستدعي زيادة الطلب الكلي (انتقال منحنى الإنفاق الكلي إلى أعلى) .

* الفجوة التضخمية

تحدث تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي وعند هذه الحالة يتوازن الدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التوظيف الكامل وهو ما يستدعي نقص الطلب الكلي (انتقال منحنى الإنفاق الكلي إلى أسفل) .

6 - مثال يوضح الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية وكيفية معالجتهما :

في اقتصاد مكون من أربع قطاعات وجد أن مكونات الإنفاق لتحديد كما يلي :

$$(1) \text{ دالة الاستهلاك تتمثل في } c = 200 + 0.8Y$$

(2) الاستثمار وهو ثابت عند 100 مليون دولار والإنفاق الحكومي ثابت عند 200 مليون دولار .

(3) الواردات وقيمتها 2000 مليون دولار ، والمصادرات وقيمتها 1950 مليون دولار .

* المطلوب :

(أ) تحديد مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد موضحاً وضع التوازن بيانياً .

(ب) إذا كان مستوى التشغيل الكامل لهذا الاقتصاد يتحدد عند 2500 مليون دولار ، هل توجد فجوة إنكماشية أم تضخمية ، وما قيمة تلك الفجوة ، وكيف يمكن علاجها (أدوات السياسة المالية والنقدية المتبعة) .

(ج) إذا كان مستوى التشغيل الكامل لهذا الاقتصاد يتحدد عند 1850 مليون دولار ، ففي هذه الحالة، هل يعاني الاقتصاد من فجوة إنكماشية أم تضخمية، وما قيمة تلك الفجوة ؟ وكيف يمكن علاجها (أدوات السياسة المالية والنقدية المتبعة) .

(أ) مستوى الدخل التوازني :

• حيث أن $a = 200$ ، $I_o = 100$ ، $G_o = 200$ ، $m = 2000$ ، $x = 1950$ فإن :

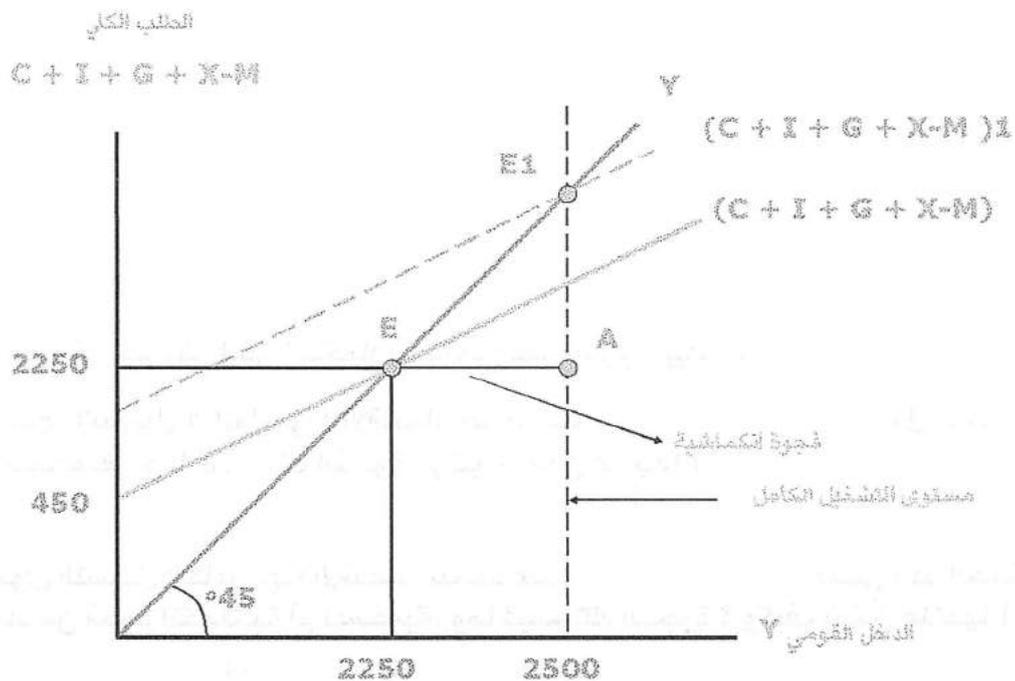
$$Y = \frac{a + I_o + G_o + (X - M)_o}{1 - b}$$

$$Y = \frac{200 + 100 + 200 + 1950 - 2000}{1 - 0.8}$$

$$Y = \frac{450}{0.2} = 2250 \quad \text{مليون دولار}$$

• وهذا يمثل مستوى الدخل التوازني .

• ويمكن تمثيل مستوى الدخل التوازني في الشكل البياني التالي :



(ب) تحديد نوع الفجوة الاقتصادية إذا كان مستوى التشغيل الكامل لهذا الاقتصاد يتحدد عند 2500 مليون دولار :

• يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن مستوى الدخل التوازني = 2250 مليون دولار وأن نقطة التوازن هي النقطة E .

• وعلى هذا الأساس إذا كان مستوى التشغيل الكامل عند 2500 مليون دولار وهو أعلى من مستوى الدخل التوازني وهو 2250 مليون دولار ، فإن الاقتصاد الوطني يعاني من فجوة انكماشية ومقدار هذه الفجوة هو

(2500 - 2250 = 250 مليون دولار) .

• وتتمثل هذه الفجوة بيانياً بالمسافة (EA) ، حيث يكون عند هذه الفجوة العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي أي أن :

$$Y > C + I + G + X - M$$

• كيفية علاج الفجوة الانكماشية :

لعلاج الفجوة الانكماشية لا بد من إتباع سياسات نقدية ومالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي .

• تعريف السياسة النقدية :

هي السياسة التي يضعها البنك المركزي ويشرف علي تنفيذها بهدف معالجة أوضاع الركود أو التضخم الاقتصادي وتتكون هذه السياسة من ثلاث أدوات هي

1- سعر الفائدة .

2- نسبة الاحتياطي القانوني .

3- سياسة السوق المفتوحة .

- * أدوات السياسة النقدية لعلاج الفجوة الانكماشية :
 - 1- خفض سعر الفائدة .
 - 2- خفض نسبة الاحتياطي القانوني .
 - 3- دخول البنك المركزي مسترياً للسندات الحكومية .

- * وهذه السياسات تؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من $(C+I+G+X-M)$ وإلى $(C+I+G+X-M)1$ ومن ثم الانتقال من نقطة التوازن E إلى نقطة التوازن E1 كما يتضح من الشكل البياني السابق ومن ثم القضاء على الفجوة الانكماشية .

- * تعريف السياسة المالية :
هي السياسة التي تضعها وزارة المالية وتشرف على تنفيذها بهدف معالجة أوضاع الركود أو التضخم الاقتصادي .

- * وتتكون هذه السياسة من ثلاث أدوات هي

- 1- معدل الضريبة .
- 2- الإنفاق الحكومي .
- 3- استخدام الأدوات السابقين معاً

الوحدة الرابعة توازن الدخل القومي

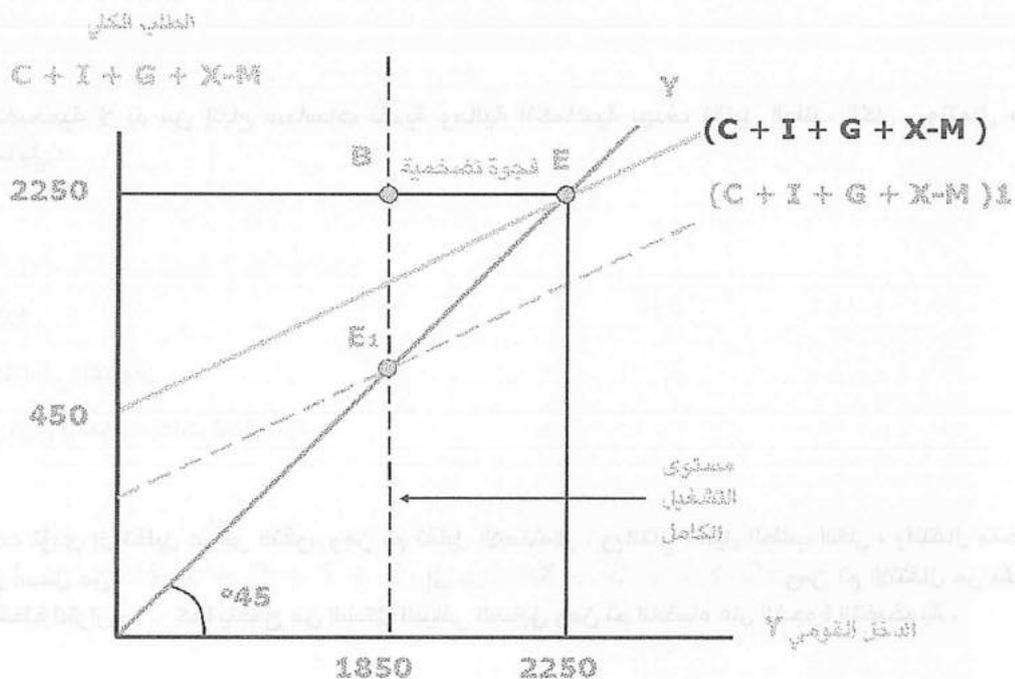
• أدوات السياسة المالية لعلاج الفجوة الإنكماشية :

1. خفض معدل الضريبة : وهذا يزيد من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي .
2. زيادة الإنفاق الحكومي : مما يسبب زيادة مباشرة وسريعة في الطلب الكلي .
3. السياستان السابقتان معاً .

• وينفس المنطق فإن هذه السياسات تسبب زيادة الطلب الكلي وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من $(C + I + G + X - M)$ إلى :

1 $(C + I + G + X - M)$ ومن ثم الانتقال من نقطة التوازن E إلى نقطة التوازن E_1 كما يتضح من الشكل البياني السابق ومن ثم القضاء على الفجوة الإنكماشية .

ج) تحديد نوع الفجوة الاقتصادية إذا كان مستوى التشغيل الكامل لهذا الاقتصاد يتحدد عند 1850 مليون دولار .



- يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن مستوى الدخل التوازني = 2250 مليون دولار ، وأن نقطة التوازن هي النقطة E .
- وعلى هذا الأساس إذا كان مستوى التشغيل الكامل عند 1850 مليون دولار ، وهو أقل من مستوى الدخل التوازني ، فإن الاقتصاد الوطني يعاني من فجوة تضخمية ، ومقدار هذه الفجوة هو (2250 - 1850 = 400 مليون دولار) ، وتتمثل هذه الفجوة بيانياً بالمسافة (EB) ، حيث يكون عند هذه الفجوة العرض الكلي أقل من الطلب الكلي أي أن :

$$Y < C + I + G + X - M$$

• كيفية علاج الفجوة التضخمية :

لعلاج الفجوة التضخمية لا بد من إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي ، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي :

• أدوات السياسة النقدية لعلاج الفجوة التضخمية :

1. رفع سعر الفائدة .
2. رفع نسبة الاحتياطي القانوني .
3. دخول البنك المركزي باتماً للسندات الحكومية .

- وهذه السياسات تؤدي إلى تقليل عرض النقود ومن ثم تقليل الاستثمار ، وبالتالي تقليل الطلب الكلي ، وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل من $(C + I + G + X - M)$ إلى $1(C + I + G + X - M)$ ومن ثم الانتقال من نقطة التوازن E إلى نقطة التوازن E1 كما يتضح من الشكل البياني السابق ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية .

• أدوات السياسة المالية لعلاج الفجوة التضخمية :

1. رفع معدل الضريبة : وهذا يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي .
2. تقليل الإنفاق الحكومي : مما يسبب نقص مباشر وسريع في الطلب الكلي .
3. السياسات السابقة معاً .

• السياسات السابقة تسبب تقليل الطلب الكلي وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل من $C + I + G + X - M$ إلى $C + I + G + X - M$ 1 ، ومن ثم الانتقال من نقطة التوازن E إلى نقطة التوازن E₁ كما يتضح من الشكل البياني السابق ومن ثم القضاء على الفجوة الانكماشية .

أولاً تعريف التضخم وطرقه وأسبابه

- 1- تعريف التضخم
 (يمكن تعريف التضخم على أنه : الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما) .
 من خلال التعريف السابق نجد أن هناك شرطان لوجود ظاهرة التضخم هما :
 - الشرط الأول : أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار .
 - الشرط الثاني : أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح (في الغالب أكثر من 5%) وأن يستمر لفترة زمنية طويلة .
- حيث أن معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثراً ملموساً على القوة الشرائية للنقود (purchasing power) ولن تشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر بها عامة الناس .

2- طريقة حساب معدل التضخم

يتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

* مثال : إذا كانت تكلفة السلع عام 2010 تساوي 450 دولار ، ولكنها كانت 400 دولار عام 2009 فأحسب الرقم القياسي لتكلفة السلع (معدل التضخم) لعام 2010 .

* الإجابة :

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{400 - 450}{400} = 12.5\%$$

- وبشكل عام يمكن حساب معدل التضخم عن طريق الأرقام القياسية للأسعار Price Index numbers وهي التي تدرس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المختلفة وتقدر تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة ، ومن هذه الأرقام :

1	الرقم القياسي البسيط
2	الرقم القياسي المرجح
	Simple Index number
	Weighted Index number

- وفيما يلي نعطي أمثلة لكل نوع من هذه الأرقام .

- مثال : نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث أصناف من السلع فقط بحيث كانت أسعار تلك السلع في العامين 2009 - 2010 موضحة في الجدول التالي :

السلع	الأسعار بالدولار عام 2009	الأسعار بالدولار عام 2010
المواد الغذائية	0.4	0.8
الملابس	2.0	2.5
الخدمات	1.5	2.1

- المطلوب : احسب الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار موضحاً معدل التضخم لهذا المجتمع .

- الإجابة :

	$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الأسعار في سنة المقارنة}}{\text{مجموع الأسعار في سنة الأساس}} \times 100$
	$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{0.8 + 2.5 + 2.1}{0.4 + 2 + 1.5} \times 100$
	$= 138.5 = 100 \times \frac{5.4}{3.9}$

- معدل التضخم = الرقم القياسي للأسعار - 100

$$= 100 - 138.5 = 38.5\%$$
- وهذا الرقم يوضح أن المستوى العام للأسعار لعام 2010م ارتفع بنحو 38.5 نقطة مئوية عما كان عليه الحال عام 2009م .

* الرقم القياسي المرجح : Weighted Index number

بالرغم من سهولة الوصول إلى الرقم القياسي البسيط إلا أن ما يؤخذ عليه هو أنه يعطي لكافة السلع نفس الأهمية لتقدير مدى التغير في المستوى العام للأسعار ، ولكن في الواقع فإن أهمية كل سلعة مقارنة بالأخرى غير ذلك .

* حيث أن المواد الغذائية لها ضرورة أكبر في الحياة اليومية عن الملابس ، ولعلاج هذه المشكلة نقوم بإعطاء وزناً لكل سلعة حسب أهميتها بالنسبة لميزانية أو دخل الأسرة، وبالتالي يمكن إعطاء المواد الغذائية وزناً يساوي 45% من ميزانية الأسرة ، والملابس 30% ، و الخدمات 25% ، بحيث يكون مجموع الأوزان يساوي 100% ، وبذلك يمكن استخراج الرقم القياسي المرجح للأسعار .

* مثال نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث سلع، بحيث كانت أسعار تلك السلع وأوزانها في العامين 2009 ، 2010 موضحة في الجدول التالي :

السلع	أسعار عام 2009 بالدولار	أسعار عام 2010 بالدولار	الأوزان	ترجيح عام 2009	ترجيح عام 2010
الغذاء	0.4	0.8	45		
الملابس	2.0	2.5	30		
الخدمات	1.5	2.1	25		
الرقم القياسي العام	--	--	100		

* المطلوب :

1. أكمل الجدول السابق وذلك باعتبار سنة 2009 سنة أساس وسنة 2010 سنة مقارنة .
2. أوجد الرقم القياسي المرجح للأسعار .
3. ما هو مقدار التضخم في هذا المجتمع .

* الإجابة إجابة المطلوب رقم (1) :

يمكن إكمال الجدول من خلال القوائين التالية :

ترجيح عام 2009 الأسعار في عام 2009 الأوزان .

ترجيح عام 2010 الأسعار في عام 2010 الأوزان .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

السلع	أسعار عام 2009 بالدولار	أسعار عام 2010 بالدولار	الأوزان	ترجيح عام 2009	ترجيح عام 2010
الغذاء	0.4	0.8	45	18	36
التأجير	2.0	2.5	30	60	75
الخدمات	1.5	2.1	25	37.5	52.5
الرقم القياسي العام	--	--	100	115.5	163.5

يتضح من الجدول السابق أن :

$$\frac{\text{الرقم القياسي العام المرجح لسنة المقارنة 2010}}{\text{الرقم القياسي العام المرجح لسنة الأساس 2009}} \times 100 = \frac{\text{الرقم القياسي المرجح للأسعار (مخفض الناتج المحلي)}}{\text{الرقم القياسي المرجح للأسعار (مخفض الناتج المحلي)}}$$

$$141.6 = 100 \times \frac{163.5}{115.5} =$$

$$\text{معدل التضخم} = 100 - 141.6 = 41.6\%$$

Classification Inflation

* يمكن تصنيف التضخم وفقاً لدرجة حدته إلى :

1. التضخم المعتدل.
2. التضخم المتسارع.
3. التضخم الجامح.

1. التضخم المعتدل : Moderate Inflation :

ويتميز هذا التضخم بأنه تضخم بمعدل بسيط وبتزايد ببطء لذلك لا يوجد لهذا النوع آثار سلبية واضحة على الاقتصاد القومي وهو لا يستدعي تدخلاً حكومياً لمعالجته .

2. التضخم المتسارع Galloping Inflation : يحدث في صورة معدلات تضخم متزايدة من سنة لأخرى تستدعي تدخلاً حكومياً لمعالجتها بسياسات مالية أو نقدية انكماشية مناسبة كتخفيض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب أو تخفيض عرض النقد .

3. التضخم الجامح Hyper Inflation : يحدث في صورة معدلات تضخم مرتفعة نتيجة أزمة ما يمر بها الاقتصاد ولا يعالج إلا بحل الأزمة التي سببها .

* وللتضخم الجامح عدة سبببات أهمها :

- 1- فقدان هذه الدولة مصداقية التعامل في عملتها داخلياً وخارجياً .
- 2- في حالة وجود سوق رأس مال حقيقي للأسهم في تلك الدولة يصبح من الأجدى الاستثمار في الأسهم بدلاً من الإيداع في البنوك. حيث أن التضخم يسبب ارتفاع أسعار الأسهم في تعويض إلى حد ما عن الخسائر التي تنجم عن الاحتفاظ بالأموال السائلة .
- 3- يلجأ الأفراد في أوقات التضخم الجامح إلى الاحتفاظ بأصول حقيقية بدلاً من الاحتفاظ بالنقود، ومن هنا يتحول الأفراد نحو شراء العقارات والاستثمارات الحقيقية وابتعادون عن الاحتفاظ بالنقود السائلة .

أنواع التضخم Types of Inflation

هناك أنواع رئيسية للتضخم وفقاً لسبب نشأته وهي :

- 1- التضخم من جانب الطلب **Inflation from the demand side**.
- 2- التضخم العائد لزيادة التكاليف **Cost Push Inflation**.
- 3- التضخم المشترك **Mixed Inflation** وهو نوع ينجم عن السببين السابقين سوياً .
- 4- التضخم المستورد **Imported Inflation**.

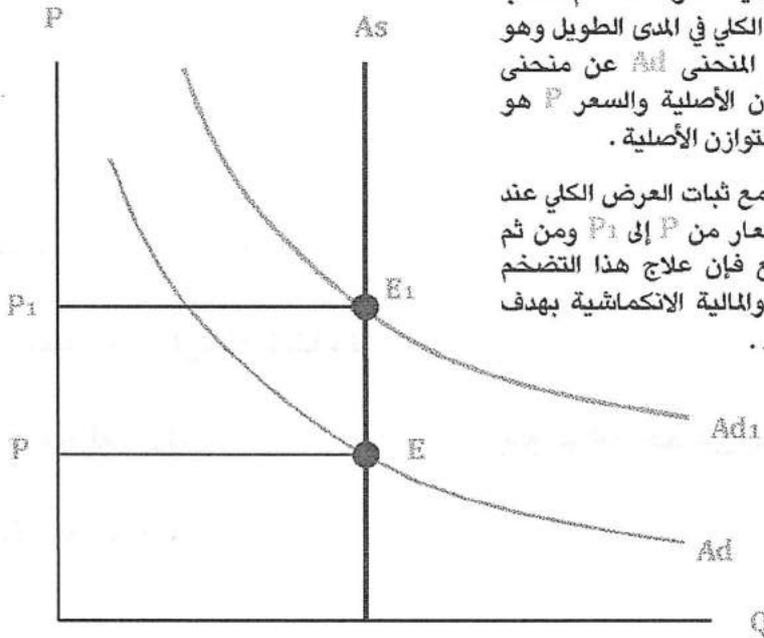
1- التضخم من جانب الطلب **Inflation from the demand side** :

- يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل .
- تفسير تضخم الطلب :

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، ويقال هنا أن هناك (نقوياً كثيرة تطارد سلماً قليلة) وهذا يسبب ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد. ولعل أهم الأسباب المؤدية لتضخم الطلب حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، ومن أجل تمويل العجز تقوم الدولة بإصدار النقود عن طريق البنك المركزي مما يسبب زيادة في عرض النقود دون أن يصاحب ذلك زيادة الإنتاج وهذا يؤدي إلى حدوث التضخم، لذلك يكون العلاج عن طريق إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل عرض النقود ومن ثم تقليل الطلب الكلي .

* توضيح حدوث تضخم الطلب بيانياً :

* يوضح الشكل البياني المقابل طريقة كيفية حدوث تضخم الطلب حيث يعبر المنحنى As عن منحنى العرض الكلي في المدى الطويل وهو يعبر عن مستوى التشغيل الكامل ويعبر المنحنى Ad عن منحنى الطلب الكلي والنقطة E هي نقطة التوازن الأصلية والسعر P هو سعر التوازن الأصلي والكمية Q هي كمية التوازن الأصلية .

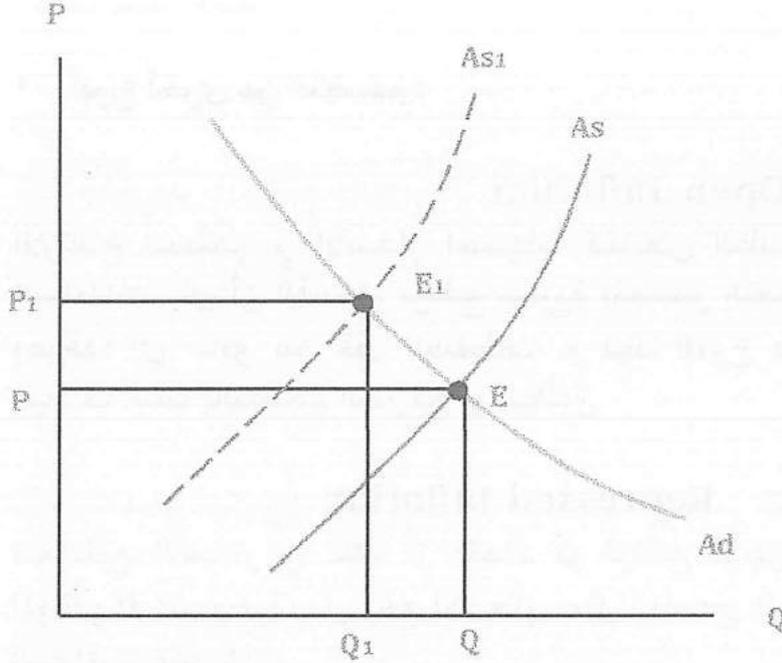


* ويلاحظ أن زيادة الطلب من Ad إلى $Ad1$ مع ثبات العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل يسبب زيادة الأسعار من P إلى $P1$ ومن ثم حدوث ما يسمى بتضخم الطلب وبالطبع فإن علاج هذا التضخم يكون باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية الانكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي وعودته من $Ad1$ إلى Ad .

2- تضخم دفع التكلفة Cost Push Inflation :

- * ينتج تضخم التكاليف بسبب زيادة تكاليف الإنتاج والتي تتمثل في زيادة أجور العمال بسبب وجود نقابات عمال قوية وقادرة على رفع أجور العمال لديها ، كما ينتج تضخم التكاليف عن استيراد مواد خام أو مواد أولية بأسعار مرتفعة . ويسؤدي التضخم في التكاليف إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى ظهور التضخم

في الاقتصاد الكلي، التضخم هو زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار. يمكن أن يحدث التضخم لأسباب مختلفة، مثل زيادة الطلب أو زيادة التكاليف. في حالة التضخم الناتج عن زيادة التكاليف، فإن الشركات تواجه ارتفاعاً في أسعار المدخلات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية. هذا النوع من التضخم يمكن أن يكون مؤقتاً أو دائماً، اعتماداً على مدى استمرارية ارتفاع التكاليف. التضخم الناتج عن زيادة التكاليف يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة، مما قد يخلق حلقة مفرقة من التضخم والركود.



* توضيح تضخم التكاليف بيانياً :

يوضح الشكل البياني المقابل أن نقطة التوازن الأصلية هي النقطة E وسعر التوازن الأصلي P وكمية التوازن الأصلية Q وبسبب زيادة التكاليف ينتقل منحنى العرض الكلي من As إلى As1 وهذا يسبب الانتقال إلى نقطة توازن جديدة هي E1 وسعر توازن جديد هو P1 وهو سعر مرتفع عن السعر السابق P، وكمية توازن جديدة هي Q1 أي أنه يعبر عن حدوث التضخم .

3- التضخم المشترك Mixed Inflation .

وهنا ينشأ التضخم من جانب الطلب ودفع التكلفة سوياً ، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغير في حجم الإنتاج ، ولعلاج ذلك لا بد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد .

4- التضخم المستورد Imported Inflation .

و ينتج بسبب قيام الدول النامية باستيراد سلع وخدمات نهائية أسعارها مرتفعة في بلادها الأصلية المنتجة لها ، وكأنها بذلك تقوم باستيراد التضخم .

* أنواع أخرى من التضخم :

1- التضخم المفتوح (الظاهر) **Open Inflation** : يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات . أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التبادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. و لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.

2- التضخم المكبوت **Repressed Inflation** : نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلّه أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة و الموضوعية للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الجبري **Price Control** ونظام البطاقات وغيرها .

رسم الآثار التضخمية

* للتضخم الكثير من الآثار السلبية أهمها ما يلي :

- 1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة :
- * فهناك طائفة تتصف دخولها ببطء التغير أو الجمود رغم ما يحدث من ارتفاع في الأسعار ، مثل أرباب الأجور والمرتببات بالجهاز الإداري للدولة ، وكذلك أرباب المعاشات والإعانات الاجتماعية ، وتتأثر هذه الطائفة بارتفاع الأسعار ، وتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدي، ومن ثم يقل بالتالي نصيبهم في الدخل القومي الحقيقي .

• وعلى العكس من ذلك توجد طائفة أخرى تتغير دخولها بسرعة وفي اتجاه طردي مع التغير في المستوى العام للأسعار وتضم هذه الطائفة مكتسبي الأرباح ، والمهنيين ، والحرفيين فالتصاعد في الأسعار يشمل سلع وخدمات هذه الطائفة رغم عدم تصاعد تكاليف إنتاجهم بنفس النسب ، بما يؤدي إلى تصاعد أرباحهم أو إيراداتهم ، ومن ثم فإن نصيب هذه الطائفة في الدخل القومي الحقيقي سوف يزداد وذلك على حساب الطائفة الأولى .

2- يؤدي التضخم إلى إحداث توزيع عشوائي للثروة :

وذلك نتيجة تأثيره على قيم الثروة المالية والمادية فبعض الثروات تتآكل قيمتها الحقيقية والبعض الأخرى تزيد قيمته نظراً لما يترتب على التضخم من تفاوت في تغير القيم الحقيقية للأموال فالفئة التي تتعرض لخسارة جزء من ثروتها نتيجة للتضخم هي التي تتجسد ثروتها ومدخراتها في شكل أصول مالية ونقدية مختلفة وذلك مثل أصحاب المكتنزات النقدية وأصحاب ودائع التوفير وحملة المستندات والدائنين بمبالغ نقدية للأخرين فما يسترده أصحاب تلك الثروات من مبالغ يكون بنفس القيمة الاسمية ولكن بوحدة نقدية ذات قيمة حقيقية منخفضة نظراً لارتفاع الأسعار ولن يعوضهم في ذلك سعر الفائدة الذي يحصلون عليه من هذه المدخرات إذا ما كان معدل التضخم أعلى من معدل سعر الفائدة .

• لكن الفئة الأخرى التي تستفيد من حدوث التضخم فهي التي تتمثل ثروتها في أصول عينية معينة مثل الأراضي والعقارات وللعائن النفيسة كالذهب والفضة .

3- تأثير التضخم على المديونية :

يستفيد المدين **Debtor** من التضخم بينما يتضرر الدائن **Creditor** ، وذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل ، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار .

4- أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات **Balance of Payments** ، حيث يتسبب التضخم في الارتفاع النسبي في أسعار السلع محل التصدير مما يقلل من قوتها التنافسية في الأسواق الدولية وفي نفس الوقت يشجع التضخم في زيادة الواردات وذلك لانخفاض النسبي في أسعار محل الاستيراد بالمقارنة بتغيريتها من السلع المحلية ويؤدي كل هذا إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي بدوره إلى تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية والوقوع في شرك تزايد المديونية الخارجية .

5- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي **Economic Growth**. يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يطلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار و يؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، و إنتاجية العمال و حماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية .

* ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتخفض البطالة . و تظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد و السريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعاً للنمو إذا ما صوِّب بسياسات اقتصادية حكيمة .

أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم

- لعلاج التضخم لابد من اتباع سياسات تقليدية ومالية انكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي ، وتتمثل هذه السياسات باختصار وبشكل مبسط فيما يلي :
- أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم :

1. رفع سعر الفائدة .

2. رفع نسبة الاحتياطي القانوني .

3. دخول البنك المركزي بانعاً للسندات الحكومية .

- أدوات السياسة المالية لعلاج التضخم :

1. رفع معدل الضريبة : وهذا يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي .

2. تقليل الإنفاق الحكومي : مما يسبب نقص مباشر وسريع في الطلب الكلي .

3. السياستان السابقتان معاً .

اكتب معادلة التوازن في حال الاقتصاد المفتوح؟

اشتقاق معادلة الدخ التوازني؟

اكتب دالة الواردات؟

اكتب قانون المضاعف في حالة الاقتصاد المفتوح؟

اكتب دالة الادخار؟

الجواب : $S = -a + (1-b).y$

الادخار \rightarrow $S = -a + (1-b).y$ \rightarrow الدخل

الادخار عندما يكون الدخل = 0 \leftarrow الميل الحدي لادخار

عرف الفجوة الانكماشية مع التوضيح بالرسم البياني؟

عرف الفجوة التضخمية مع التوضيح بالرسم البياني؟

ماهي السياسات المالية والنقدية التي يمكن استخدامها لعلاج الفجوة الانكماشية؟ والتضخمية؟

عرف التضخم؟

ماهي أنواع التضخم وفقاً لحدته؟

ماهي أنواع التضخم وفقاً لنشأته؟

عرف التضخم الناتج عن الطلب مع الرسم؟

عرف التضخم الناتج عن دفع التكاليف مع الرسم؟

عرف ما يلي: التضخم المشترك - التضخم المستورد - التضخم المكبوت

عدد آثار التضخم؟



البطالة

س: اشرح مفهوم البطالة ؟

يعني مفهوم البطالة العام وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات

ولكن المفهوم الاقتصادي للبطالة يشترط أن تتوفر في الشخص (العاطل عن العمل) الشروط التالية :

١- أن يكون العامل قادراً على العمل (ذهنياً أو بدنياً)

٢- أن يكون العامل راغباً في العمل

٣- أن يكون العامل مستمراً بالبحث عن العمل

س: كيف تحسب معدلات البطالة ؟

لحساب معدلات البطالة يتبع أسلوب العينات وليس أسلوب المسح العام . ويصنف الأشخاص الذين يتراوح عمرهم بين الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العمل في إحدى المجموعات التالية :

١- مستخدم :

يصنف مستخدم كل من يعمل بدوام كامل أو جزئي

٢- غير مستخدم (عاطل) :

يصنف عاطل كل من لا يعمل لكنه قادر على العمل ومستمر بالتفتيش عن

فرص العمل ويرغب به

٣- خارج القوة العاملة :

إن الأشخاص الذين يعتبرون خارج القوة العاملة هم :

١ . المتقاعدون عن العمل

٢ . الطلاب المستمرون بالدراسة ولا يشغلون أي عمل

٣ . الأمهات المتفرغات للعناية بالأطفال

٤ . الأشخاص الذين يتوقفون عن التفتيش عن العمل بسبب حالة اليأس

٥ . الأشخاص الذين هم دون سن العمل القانوني ويختلف هذا السن حسب

تشريعات كل دولة

• وعلى هذا الأساس يحسب معدل البطالة كنسبة مئوية من حجم قوة العمل الإجمالية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل الإجمالية}} \times 100$$

وهذا يسمى بمعدل البطالة الظاهرة أو المرئية ما هي الانتقادات الموجهة إلى طريقة حساب معدل البطالة الإجمالية أو الظاهرة ؟

١. لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة عن البطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء أو بالنسبة للأعمار المختلفة
٢. قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية. إذ لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص العاطلين هم فعلاً مستمرين بالنفثيش عن العمل
٣. لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب دائماً أيضاً على الفترة التي يبقى العامل خلالها دون عمل. فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة.

س: اشرح مفهوم البطالة المقنعة ؟

وهي البطالة التي تنتشر عادة أوقات الركود حيث يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة أي أن استخدامهم غير كامل

والسبب في ذلك هو أن أرباب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم . وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الوضع الاقتصادي وبالتالي هم يمثلون إمكانيات غير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية

س: عدد أنواع البطالة ؟

١. البطالة المقنعة
٢. البطالة الدورية
٣. البطالة الاحتكاكية
٤. البطالة الهيكلية (البنوية)

س: تحدث بالتفصيل عن البطالة الدورية ؟

- أهم أنواع البطالة لكونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي
- ترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي عندما ينخفض الطلب الكلي والإنتاج الكلي وتنخفض خلال الانتعاش الاقتصادي
- هي البطالة التي يركز عليها التحليل الاقتصادي وتوجه إليها السياسات النقدية والمالية للحكومة

س: عرف البطالة الاحتكاكية ؟

هي البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة (العاملة) أو (سوق العمل) أو طبيعة العمل نفسها

س: تحدث عن التغيرات المسببة للبطالة الاحتكاكية ؟

- ١ . انتقال العاملين من عمل إلى آخر بغية تحسين أوضاعهم المعاشية
- ٢ . إيجاد عمل أكثر تناسباً مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية
- ٣ . انتقال العمال من وإلى سوق العمل والذي يحصل مثلاً عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس أو الجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة
- ٤ . تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار والتلوج في بعض المناطق ويلاحظ ذلك بشكل خاص في قطاعات الإنشاءات والزراعة

س: لماذا لا تدعو البطالة الاحتكاكية إلى القلق ؟

- ١ . لأنها مؤقتة وقابلة للزوال . إلا ان ديناميكية القوة العاملة أي استمرار التغيرات الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية
- ٢ . بما أن هذا النوع من البطالة يرتبط ارتباطاً مباشراً مع حرية العمال والانتقال من عمل إلى آخر ، فإن تخفيض معدلات البطالة الاحتكاكية أو القضاء عليها يعني تقييد هذه الحرية التي تعتبر إحدى دعائم المجتمع الديمقراطي

س: اشرح مفهوم البطالة البنيوية؟

هي البطالة الناتجة عن حالة عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات ومكان تواجد العمال مع فرص العمل المتاحة . وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى طويل نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى نتيجة لتوفر الشروط المناسبة لها (انخفاض أجور العمال، توفر المواد الأولية، التطور التكنولوجي)

س: اذكر بعض الحالات التي يمكن ان تصنف ضمن البطالة البنيوية؟

١. استبدال الأيدي العاملة بالآلات نتيجة اندثار بعض الصناعات واستبدالها بصناعات أخرى كاستبدال الفحم بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والكهرباء والطاقة الذرية ويحصل نتيجة لهذا التغير ارتفاع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة
٢. يضيف ضمن البطالة الهيكلية البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحامهم بالقوة العاملة المدنية
٣. التغيرات في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المدن

س: عدد تأثيرات البطالة؟

- ١- الهدر في المواد الانتاجية
- ٢- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل
- ٣- عند ما تستغرق البطالة فترة طويلة يكون لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات
- ٤- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين وتفشي العنف الأسري والطلاق وحالات الانتحار

س: عرف الاستخدام الكامل؟

تخفيض البطالة إلى أدنى حد ممكن وهو من أهم اهداف السياسة الاقتصادية الحكومية

الفصل الثامن

السياسة المالية

Fiscal Policy

٨-١ مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

هذا وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية. وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي وللحيلولة دون حدوث التضخم الاقتصادي.

وتشكل الضرائب في العديد من دول العالم المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، أما الإنفاق العام فيأخذ صوراً عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب واجور العاملين بالقطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام، وما تنفقه على المشاريع الإنمائية المختلفة بما فيها مشاريع الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والمرافق العامة الأخرى.

ويتحقق ما يسمى بالفائض إذا ما زادت الإيرادات العامة للدولة عن إجمالي ما تنفقه. أما إذا حدث العكس، أي زاد إجمالي الإنفاق العام عن إجمالي الإيرادات، يتحقق ما يسمى بالعجز. وتمول الحكومات هذا العجز بالافتراض من المؤسسات النقدية المحلية والمواطنين عن طريق إصدار السندات الحكومية (الدين العام) (Public Debt).

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في إليه فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات والكهرباء والماء ويمكن القول أن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي إلا وسيلة

لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنباً إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار.

٨-٢ تطور السياسة المالية

احتلت السياسة المالية مكاناً بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة للتطورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي. فقد انبثقت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من أهم افتراضاته أن النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل أوتوماتيكياً، وبالتالي فلا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة بمعنى أن تتساوى مبالغ الإيرادات والنفقات دون أن يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وقد ترتب على هذا المذهب ضرورة تقليص حجم الموازنة العامة ما أمكن بحيث لا تمثل النفقات الحكومية إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي واعتماد الضرائب كمورد وحيد لمواجهة هذه النفقات، وضرورة توازن الموازنة بمعنى أن تغطي النفقات عن طريق الضرائب دون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي.

وقد أدى انتشار الكساد الكبير عام ١٩٢٩ في الدول المتقدمة وهبوط مستويات الدخل وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الانتقادات خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني كينز (Keynes) الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة. فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها المذهب الكلاسيكي خاصة الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل. وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. وما دام أن التوظيف الكامل لا يتحقق تلقائياً كما يفترض المذهب الكلاسيكي، لذا فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية دوراً يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش.

وعلى العكس، ففي حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل. فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الاقتصاد القومي.

وعلى هذا يمكن القول إن السياسة المالية لم تعد محايدة بل على العكس اتخذت مفهومها وظيفياً، فقد أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ونتيجة لتطور دور الدولة واتساع وظائفها فقد زادت النفقات النقدية الحكومية بازدياد نشاط الدولة وخاصة بعد أن أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن مسؤوليتها عن إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة، وأدى هذا كله إلى زيادة دور السياسة المالية.

وغني عن البيان أن السياسة المالية تختلف في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكية تبعاً لاختلاف دور الدولة في هذين النظامين. ففي النظم الرأسمالية حيث تسود المشروعات الخاصة تتجه السياسة المالية نحو سد أي ثغرة تضخمية أو انكماشية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي. بينما تتخذ السياسة المالية في الاقتصاديات الاشتراكية دوراً أكثر إيجابية تبعاً لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان.

٨-٣ أهداف السياسة المالية:

وللسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها بما يلي:

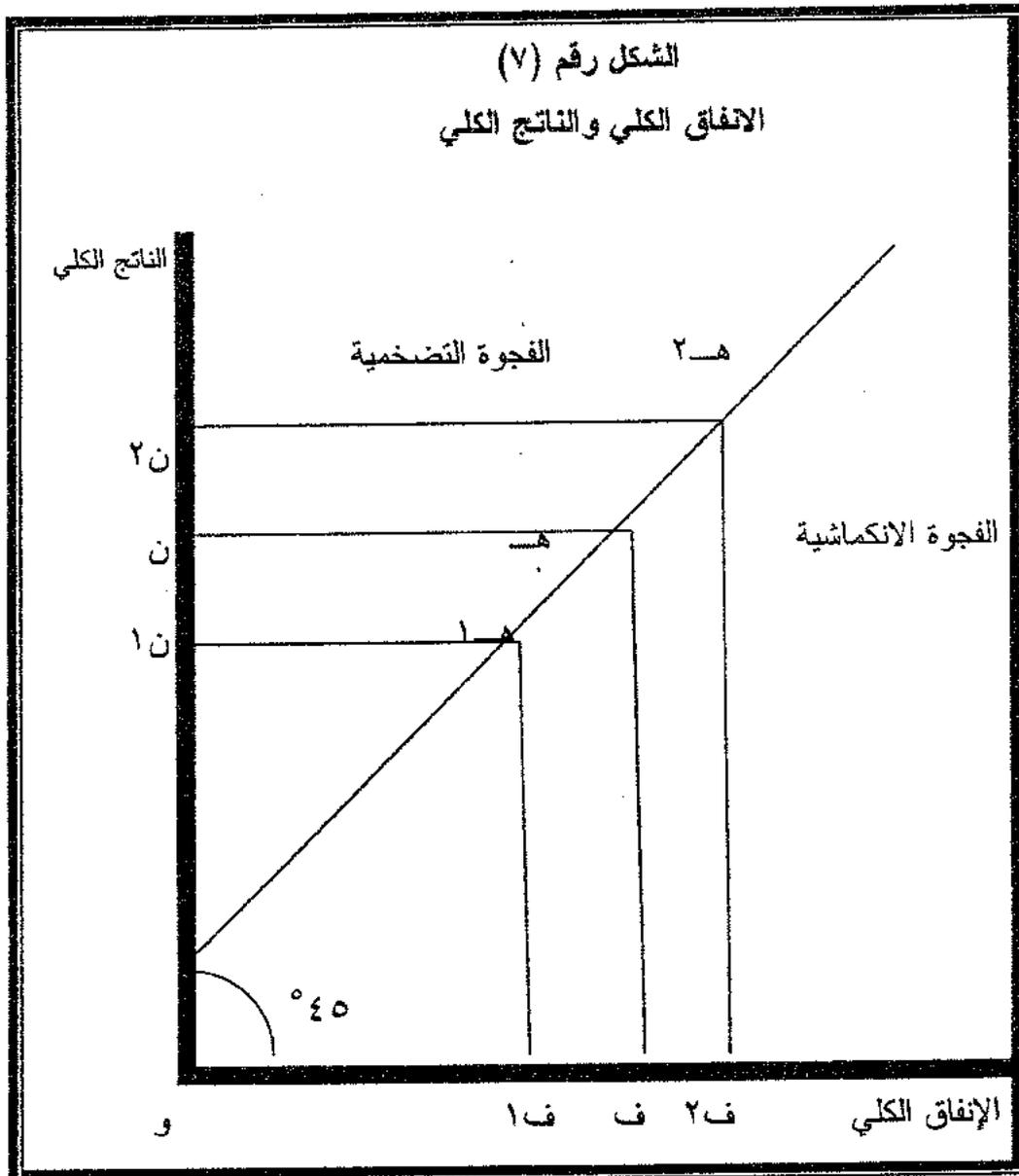
١. زيادة الدخل والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

٢. تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في مجالات كثيرة كالمهندسين مثلاً.

٣. تحقيق استقرار الأسعار أي التعاون والتنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي.

٤. إعادة توزيع الدخل، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد لينعم جميع المواطنين بالرعاية الاقتصادية أي استغلال الموارد المتاحة في كافة الأقاليم والمناطق دون استثناء.

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية أدوات أتماتيكية أو مستقلة. وسنحاول هنا أن نبين طريقة استخدام هذه الأدوات لغايات تحقيق أهداف السياسة المالية. وكيف تربط دالة الاستهلاك بين الإنفاق الكلي والإنتاج الكلي (الدخل الكلي)، وكيف أن الإنفاق الكلي يشتمل على : الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) والاستثمار (الإنفاق الحكومي). أما الإنتاج الكلي فيمثل الإنتاج القومي، ويبين الشكل رقم (٧) الاقتصاد في حالة توازن حيث تقطع دالة الاستهلاك خط ٤٥. وعند هذه النقطة يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي. فإذا حقق الاقتصاد القومي توازناً عند نقطة لا يتم عندها الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وبالتالي يقل فيها الطلب فإن الاقتصاد يواجه فجوة إنكماشية تحتاج عندها إلى مستوى أعلى من الإنفاق الكلي. أما إذا كان التوازن المتحقق عند نقطة يزداد عندها الإنفاق الكلي عن الناتج الكلي فإن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخم وتبرز الحاجة عندها إلى تخفيض الإنفاق. ووفقاً للشكل رقم (٧) فإن أدوات السياسة المالية تهدف إلى زيادة أو تخفيض الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي لإغلاق الفجوة الإنكماشية أو التضخمية.

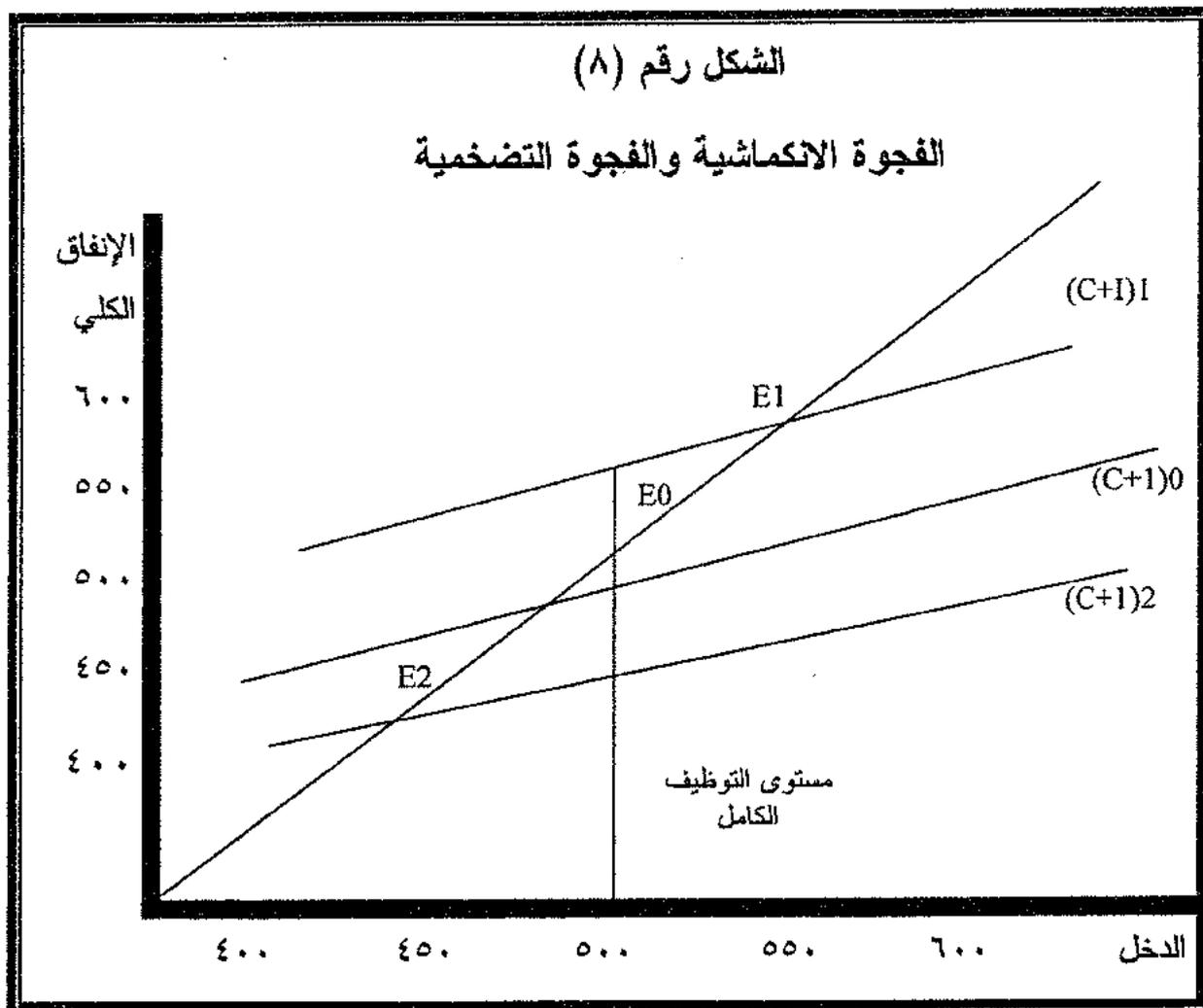


ويمكن توضيح مفهوم الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، تعرف الفجوة التضخمية عندما يفوق الإنفاق القومي (استهلاكي + استثماري + حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي)

اجمالي الانتاج القومي عند مستوى الاستخدام الكامل وبالطبع فانه يعني زيادة اجمالي الطلب (ط) على السلع والخدمات المختلفة عن اجمالي الانتاج الذي يمكن ان يحققه الاقتصاد في حالة التوازن.

مما يؤدي الى ارتفاع مستويات اسعار هذه السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبته كلما اتسعت الفجوة بين اجمالي الانفاق واجمالي الانتاج وتعرف هذه الحالة بالتضخم.

أما بالنسبة لتعريف الفجوة الانكماشية عندما يقل اجمالي الطلب (ط) عن اجمالي الانتاج القومي التوازني مما يتسبب في انخفاض مستويات اسعار السلع والخدمات المختلفة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وتعرف هذه الحالة بالركود او الكساد او الانكماش الاقتصادي والشكل التالي يوضح ذلك



من الشكل السابق رقم (٨) انه اذا صرف وكان مستوى الانفاق الكلي عند المستوى (C+I)0 فان مستوى توازن الدخل في هذه الحالة (E0) يكون عند مستوى (500)

مليون. ويلاحظ أن هذه المستوى من التوازن يجعل قطاع الاعمال ينتج ذلك المستوى من الانتاج الذي يحقق التوظيف الكامل دون تضخم.

وبالمقابل فلو كان مستوى الانفاق الكلي عند المستوى $(C+I)1$ ويفوق توازن الدخل في هذه الحالة (E1) يكون عند مستوى (500) مليون دينار . أي ان هناك فائضا في الطلب عن مستوى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل بمقدار (50) مليون دينار. ولما كان الانتاج الفعلي الحقيقي بوحدات السلعة او بالاسعار الثابتة يظل ثابتا عند مستوى التوظيف الكامل ولا مجال لزيادته فان فائض الطلب هذا عند وضع التوظيف الكامل سوف يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية تنعكس مباشرة في ارتفاع الاسعار وبالتالي نجد ارتفاع القيمة النقدية للنتاج القومي الصافي وليس في قيمته الحقيقية. ومن هنا يطلق على هذا الفائض قيمة الانفاق الكلي او الطلب بالفجوة التضخمية.

فلو كان مستوى الانفاق الكلي عند المستوى $(C+I)2$ ويقبل عن نظيره وعند مستوى التوظيف الكامل فان توازن الدخل في هذه الحالة (E2) يكون عند مستوى (450) مليون أي ان هناك نقص او عجز في الطلب الكلي بمقدار (50) مليون.

وعليه فان هذا النقص في الانفاق الكلي او الطلب عن العرض الكلي سوف يؤدي إلى انخفاض الاسعار وإلى انخفاض القيمة النقدية للدخل او الناتج القومي الصافي ويطلق على هذا العجز في الانفاق الكلي او الطلب أيضا بالفجوة الانكماشية.

٨-٤ أدوات السياسة المالية:

من مميزات الاقتصاديات الرأسمالية أنها تحوي أدوات ذاتية (أوتوماتيكية) لتحقيق أهداف السياسة المالية السابق ذكرها من خلال إحداث تغييرات في مستوى الإنفاق دون اتخاذ قرار مسبق فإذا كان الاقتصاد القومي في حالة انكماش فإنه يتم تقليل الإنخفاض الكلي الذي يصاحب حالة الانكماش عادة من خلال الأدوات الأتوماتيكية، وإذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فإنه يتم إبطاء التزايد في معدل الإنفاق من خلال تلك الأدوات، وتختلف هذه الأدوات باختلاف البلدان، إلا أنه يمكن تحديد خمس أدوات رئيسية منها وهي:

١. تغييرات أوتوماتيكية في حصيللة الضرائب.
٢. تغييرات في مستوى الانفاق والادخار.
٣. توزيع الأرباح الرأسمالية.
٤. الإعانات الزراعية.

٥. تعويضات البطالة.

١. التغييرات الأتوماتيكية في حصيللة الضرائب:

إذا مرَّ الاقتصاد القومي بفترة انكماش Recession فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الإنفاق الكلي من قبل الدولة باستخدام الضرائب المتجمعة لدى الحكومة. فالانكماش أو الكساد يعني تدني مستويات الدخل الفردية، ولكن تدني هذه الدخل يجب أن يصاحبه تدني الضرائب الفردية المدفوعة للحكومة، إذ كلما قل الدخل قلت الضريبة المدفوعة.

إضافة إلى ذلك كلما قلت الضرائب المدفوعة زاد الدخل القابل للإنفاق ولهذا فإن تدني العبء الضريبي سيسمح للجمهور بالتمتع بدخل قابل للإنفاق أكبر لو لم يكن هناك نظام تصاعدي للضرائب وفي النتيجة سيتدنى الإنفاق الكلي ولكن بمستوى أقل وبسرعة أقل من المتوقع. إن تدني الإنفاق نتيجة لتدني الضرائب المرتبطة بتدني الدخل الشخصية يحصل دون اضطرار الحكومة إلى تغيير معدلات الضرائب.

أما إذا مر الاقتصاد القومي في فترة تضخم وزاد حجم الإنفاق الكلي بسرعة فإن عامل التوازن الذاتي Built-in Stabilizer يمكن أن يعمل في اتجاه معاكس، إذ أن الدخل النقدية ترتفع وقت التضخم ولكن ارتفاع الدخل يعني ارتفاع عائدات الضرائب وهذا يعني أن دخول الأفراد ورجال الأعمال سترتفع لكن بشكل أبطأ مما هو متوقع. وهكذا يدفع القطاع الخاص نسبة من الضرائب أكبر في فترات التضخم الأمر الذي يقلل من حجم الإنفاق الكلي، ولكن بالمقابل فإن القطاع الخاص يدفع ضرائب أقل في وقت الكساد بحيث يؤدي إلى انخفاض الإنفاق ولكن بسرعة أقل مما هو متوقع. ويمكن ملاحظة أثر آخر في فترات التضخم والكساد الاقتصادي.

فإذا افترضنا مستوى ثابتاً للإنفاق الحكومي، فإن الإيرادات من الضرائب تقل في وقت الانكماش الأمر الذي يؤدي إلى العجز وهذا أمر مرغوب فيه وقت الانكماش، أما وقت التضخم - وفي حالة ثبات الإنفاق الحكومي - فتزداد الإيرادات الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة وهو أمر مرغوب فيه في فترات التضخم.

وهكذا فإن تغيير الإيرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق العام في فترات التضخم ويساعد في زيادة الإنفاق الكلي وقت الانكماش، ويحدث كل ذلك دون حاجة للتدخل المستقل من قبل رسمي السياسات المالية.

٢. التغيير في مستوى الإنفاق والادخار :

يميل الأفراد إلى المحافظة على مستوى معيشة معين حتى في فترات الانكماش الاقتصادي، وهكذا حتى لو تدنى الدخل الخاضع للإنفاق فإن الأفراد يحاولون المحافظة على أنماط الإنفاق المعتادة، ويتحقق ذلك من خلال الاعتماد على المدخرات الفردية. وهكذا فإن محاولة الإبقاء على مستويات المعيشة والإنفاق الجارية تقود المستهلكين إلى استهلاك جزء من مدخراتهم خلال فترات الانكماش حيث يتدنى الدخل الشخصي الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الإنفاق الكلي أي ينخفض الإنفاق ولكن بشكل أقل من المتوقع. وإذا أردنا لهذا العامل الذاتي أن يعمل بشكل أقل من المتوقع. وإذا أردنا لهذا العامل الذاتي أن يعمل بشكل معاكس فإنه يجب الافتراض أن الأفراد يزيدون من مدخراتهم بشكل أكبر من المتوقع في فترات التضخم، إلا أن الواقع العملي لا يقدم دليلاً جيداً على ذلك.

٣- توزيع الأرباح الرأسمالية:

من المعروف أن الشركات وإدارات الأعمال لا تعتمد إلى تغيير سياسات توزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير. فإذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعتمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين.

كما لا تميل إلى زيادة خفض الأرباح في فترة تضخم قصيرة. إن هذه السياسة المتشددة المتعلقة بتوزيع الأرباح الرأسمالية تساعد على الإبقاء على استقرار مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ على الحد من زيادتها وقت التضخم.

٤- الإعانات الزراعية:

تقوم بعض الحكومات في الأنظمة الرأسمالية والأنظمة التابعة لها بدعم دخول المزارعين للمحافظة على استقرارها بمستوى معقول، ويتم ذلك من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية على شكل نسبة يتفق عليها، فإذا اتفق مثلاً أن يكون السعر المناسب لوحدة زراعية منتجة (طنا من الطحين) هو عشرة دنانير فإن الحكومة تتعهد أن تدعم تلك السلعة بنسبة ٩٠% مثلاً. ففي وقت الانكماش وتدني مستوى الأسعار فإن سعر المنتجات الزراعية يتدنى هو الآخر. فإذا تدنى السعر إلى مستوى أقل من ٩ دنانير تعتمد الحكومة إلى زيادة الإعانة أو الدعم وبهذا تدعم دخل المزارعين من هذه السلعة. أما في وقت التضخم وإذا تسبب ذلك في رفع سعر السلعة إلى أكثر من ٩ دنانير فإن الحكومة ستوقف دعمها بشكل آلي. أي أنه كلما زادت قيمة الدعم الحكومي وكلما ارتفعت مستويات أسعار السلع كلما انخفضت الإعانات والدعم الحكومي.

ولهذا فإن دخول المزارعين تزداد بالدعم الحكومي في أوقات الكساد ولكنها تنخفض في أوقات التضخم بسبب انخفاض ذلك الدعم، وبهذه الطريقة فإن الإنفاق العام يتأثر بالدعم أو عدمه.

ولا تقتصر الإعانات الحكومية على القطاع الزراعي بل أصبحت بعض الحكومات تقدم دعماً للعديد من الصناعات أو مجالات دعم السلع الأساسية للمستهلكين مثل الخبز والسكر والوقود.

٥- تعويضات البطالة:

تشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامل استقرار آخر من شأنه أن يؤثر على مستويات الإنفاق في أوقات التضخم أو الانكماش فمن المعروف أن فترات الانكماش تصحب معدلات مرتفعة من البطالة، وكلما زادت البطالة كلما ازدادت التعويضات المدفوعة للعاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من تدني الدخل، أي أن الدخل سيقبل نتيجة للبطالة ولكنه سينخفض بشكل أقل من المتوقع في حالة غياب هذه التعويضات وفي المقابل ففي فترات التضخم والازدهار عندما تصبح معدلات الاستخدام مرتفعة تصبح الحاجة أقل لدفع التعويضات المذكورة.

هذه إذن هي أهم أدوات السياسة المالية الأتوماتيكية ويجب أن نذكر هنا مسألتين هامتين: الأولى: أن هذه الأدوات أدوات آلية، لا تتطلب أي سياسة فاعلة، والثانية: أن أيًا منها -هذه الأدوات- لا يستطيع بمفرده ولا مع غيره أن يمنع حدوث الكساد أو التضخم، إن ما تستطيعه هذه الأدوات هو المساعدة في التباطؤ (تقليل) معدل الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام. أما المنع الحقيقي للتضخم أو الكساد فيمكن أن يتم من خلال الاستخدام الأمثل للسياسات النقدية والسياسات المالية الواضحة. وتشكل الأدوات الأتوماتيكية نوعاً من العازل (الرادف) Buffer فمن خلال تخفيف سرعة التقلبات الدورية فإنها تعطي راسمي السياسات وقتاً إضافياً للوصول إلى قرارات ملائمة وواضحة.

٨-٥ فعالية السياسة المالية:

تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الأقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على:

١. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

٢. مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب درواً هاماً في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر.

٣. مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد.

٤. تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية والأخرى.

ومن المعروف أن السياسة المالية يكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل نسبياً من كفاءتها وتحويل دون تحقيق الفائدة القصوى منها، ومن أهم هذه المعلومات والقيود تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، ما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك بالفعل، ربما يكون قد حدث تغيير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة. بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون مرتبطة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها في إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة. وهذه الصعوبة تمثل قيداً كبيراً يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل بعض أبواب الموازنة العامة وفقاً لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول أن الأهمية النسبية للسياسة المالية في الأقطار النامية تفوق الأهمية النسبية للسياسات الأخرى البديلة والمكملة.

إلا أنه، بوجه عام، تتوقف هذه الأهمية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل الصحيح للوضع الاقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والحجم النسبي لكل مشكلة، هذا بالإضافة إلى مدى تأثير القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية.

٨-٦ العوامل المحددة للسياسة المالية:

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:

١. مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

فيما تقدم اتضح لنا أن الضرائب تعدّ الرافد الأساسي للإيرادات العامة، وتتناسب أهمية الضرائب في الإيرادات العامة تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصادياً.

ونحن نعلم أن جميع أنواع الضرائب تعتمد حصيلتها فضلاً عن الطاقة الضريبية للدولة على الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على تحصيل الضرائب.

وأما الوعي الضريبي فيقصد به أن يكون لدى المكلف حسّ وطني وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم اتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه. ولا شك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده.

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداءً من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها) مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاءً بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة.

ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

٢. مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن

استغلالها وتنفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف ، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهليتها...

٣. وجود سوق مالي:

وردت سابقاً سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات سياسة السوق المفتوح، وتبين لنا أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، من هنا فإن وجود السوق المالي المنظم في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة. ولا يتصور أحد أن تصلح سياسات مالية في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لا يوجد فيه سوق مالي.

٤. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

أسئلة الخطأ والصواب

١. يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة، في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة من جهة ومجالات النفقات العامة من جهة ثانية.
٢. يتحقق الفائض في الموازنة العامة للدولة إذا ما زادت النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة.
٣. إن السياسة المالية لا تختلف في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكي.
٤. إن تغيير الإيرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق الكلي وقت الانكماش.
٥. إن السياسة المالية المطبقة في مجال النفقات يمكن أن تركز على زيادة الإنفاق الاستثماري في حالة التضخم لتعمل على زيادة العرض الذي يعمد على تخفيض الأسعار.
٦. لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

أسئلة للمناقشة

- السؤال الأول: ما المقصود بالسياسة المالية ثم اشرح أهمية السياسة المالية.
- السؤال الثاني: وضّح بالتفصيل تطور السياسة المالية.
- السؤال الثالث: اشرح أهداف السياسة المالية.
- السؤال الرابع: ما هي أدوات السياسة المالية؟ اشرح بالتفصيل.
- السؤال الخامس: اشرح بالتفصيل أهم مزايا وصعوبات السياسة المالية.
- السؤال السادس: هناك مجموعة عوامل محددة للسياسة المالية ، اشرح هذه العوامل.

تمارين عملية

السؤال (١)

فائض / عجز	النفقات العامة	الايرادات العامة
	٣٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
	٣١٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠
	٣٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠

المطلوب: تقدير فائض او عجز الموازنة العامة للدولة ما.

السؤال (٢) افترض من عندك أرقاماً توضح حجم الايرادات العامة والنفقات العامة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ مبيناً الموازنة العامة في حالة الفائض وفي حالة العجز لدولة ما من الدول.

السياسة المالية

س: متى برز دور الحكومة في الاقتصاد بشكل واسع؟

برز بعد مرحلة الكساد العظيم ١٩٢٩ عندما ظهر الفكر الكينزي حول دور الحكومات في تحريك لنشاط الاقتصادي ومعالجة الخلل في الاقتصاد وخاصة البطالة

س: عدد أهداف السياسة المالية؟

١. الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل
٢. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
٣. رفع معدلات النمو الاقتصادي
٤. العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل

س: ما هو مجال عمل السياسة المالية؟

تعتبر بنود الموازنة العامة المجال الذي تعمل فيه السياسة المالية ، وتعرف الموازنة على انها كشف يبين النفقات العامة (الحكومية) والإيرادات العامة المؤقتة خلال فترة زمنية قادمة عادة تكون سنة مالية

س: عدد مكونات الموازنة العامة؟

أولاً : الإيرادات العامة :

١. إيرادات محلية
٢. إيرادات خارجية
٣. القروض والدين العام

ثانياً : النفقات العامة

١. النفقات التجارية
٢. النفقات الرأسمالية

اشرح مكونات الموازنة العامة

أولاً: الإيرادات العامة

- أ- إيرادات محلية وعلى رأسها الإيرادات الضريبية وتقسم إلى نوعين:
 - الضرائب المباشرة وهي الضرائب التي يتم استقطاعها مباشرة من منابع الدخل كضريبة الدخل و ضرائب الأرباح
 - الضرائب الغير مباشرة وهي التي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد اي انها تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة كالضرائب على المبيعات و الضرائب على الاراضي والعقارات
 - الرسوم

ب- إيرادات خارجية مثل المنح و المساعدات

ج- القروض والدين العام

ثانياً : النفقات العامة

- أ- النفقات الجارية: وتشمل كافة النفقات الحكومية ذات الطبيعة المتكررة مثل الرواتب و الاجور و التقاعد و فوائد الدين العام وشراء السلع والخدمات العامة كالصحة و التعليم و الدفاع وهذا النوع من الاتفاق ذو طبيعة استهلاكية لا يساهم في تكوين رأس المال
- ب- النفقات الرأسمالية : وهي النفقات التي تساهم في تكوين رأس المال الثابت كالإنفاق على شراء الآلات و المعدات و الاراضي و المدارس و المستشفيات و هذا النوع من الانفاق يساهم في دفع عملة النمو الاقتصادي
- س- اشرح حالات الموازنة:

١- فائض الموازنة : وتحدث عندما يكون حجم الإيرادات العامة من الضرائب

وغيرها حجم النفقات العامة

٢- عجز الموازنة: وتحدث عندما يكون حجم النفقات العامة يفوق الإيرادات

العامه وعادة تلجأ الدول إلى الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي لا العجز في الموازنة

٣- توازن الموازنة: وهي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة.

س : عدد مع الشرح أدوات السياسة المالية

١. الأدوات التلقائية غير المقصودة
ويقوم هذا النوع بتحقيق أهداف السياسة المالية دون تدخل من الدولة إنما تعمل بشكل تلقائي ويطلق عليها الضوابط التلقائية . ومن الأمثلة على ذلك الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية : حيث يزداد هذا النوع من الضرائب مع تزايد الدخل الكلي وينخفض بانخفاضه دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة
أي أن حصيلة الحكومة من الضرائب تتمدد من خلال ما يسمى الميل الحدي للضريبة والذي يشير إلى نسبة التغير في الضريبة إلى نسبة التغير في الدخل $\frac{\Delta Y}{\Delta Y}$ وبالتالي زيادة الدخل الكلي تعمل تلقائياً على زيادة الضريبة
٢. أدوات السياسة المالية المقصودة:
٣. وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطالب الكلي عن طريق إحداث تغيرات متعمدة في :
أ. مستوى الانفاق الحكومي
ب. نظام الضرائب
ت. كلاهما معاً

ففي حالة الركود تعتمد الحكومات إلى زيادة انفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معاً وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية

أما في حالة وجود التضخم تستخدم الحكومة سياسة مالية انكماشية تهدف إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب

الجهاز المصرفي و السياسة النقدية :

عرف النقود : هي أي شيء يلاقي قبولاً كوسيلة أو أداة للتبادل

• عدد انواع النقود:

- ١- نقود سلعية : حيث اعتمد على سلعة معينة كوسيلة للدفع و التبادل تقاس جميع السلع والخدمات الاخرى
 - ٢- نقود معدنية: والتي تتقرر قيمتها بما تحويه من معادن ثمينة كالذهب والفضة
 - ٣- النقود الورقية: والتي ادت إلى تسهيل عملية التبادل وتقوم الدولة بإصدارها
 - ٤- النقود المصرفية: والتي تتمثل بالودائع المصرفية التي يحتفظ بها الافراد ولدى البنوك التجارية وتكون قابلة للسحب بشيكات وعند الطلب
- سؤال: لماذا تعتبر النقود الورقية والنقود المصرفية نقوداً انتمائية؟

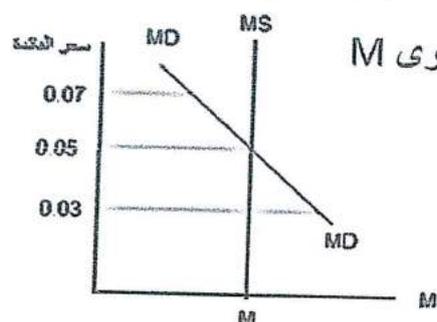
الجواب: لأنها تمثل ديناً على الجهة التي اصدرتها؟

سؤال: عدد وظائف النقود ؟

- ١- وسيلة للتبادل والدفع : حتى تصبح النقود وسيلة للتبادل و الدفع يجب ان تتوفر فيها بعض الشروط
 - أن تلامي قبولاً عاماً
 - أن تكون قابلة للتجزئة
 - أن تكون كافية من حيث الكمية لتسهيل المبادلات
 - أن تنال ثقة الجمهور
- ٢- النقود مقياس للقيمة: تستخدم النقود كتعبير عن قيمة السلع و الخدمات حيث يتم من خلالها حساب قيمة السلع و الخدمات المختلفة وفقاً لنظام الأسعار السائد في السوق و الذي يعكس الندرة النسبية للسلع و مدخلات الإنتاج

سؤال: اشرح العوامل المؤثرة في عرض النقود و الطلب على النقود ؟

- يتكون سوق النقود من جانبي العرض والطلب
- يعتمد عرض النقود على سياسة البنك المركزي و لا يعتمد على سعر الفائدة



وبالتالي فإن منحنى العرض MS ثابت عند مستوى M

- اما الطلب على النقود MD فيعتمد على عاملين:

١- رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود من اجل استخدامها ك وسيلة تبادل :
وهذا يعتمد على مستوى الدخل اي ان هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود

٢- الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة: يسعى الافراد للاستفادة من النقود السائلة إذا استخدمت في مجالات تحقق لهم عوائد مثل شراء الاوراق المالية او الايداع النقدي في البنوك فكلما زادت اسعار الفائدة انخفضت رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود اي انخفض الطلب عليها والعكس صحيح. اي ان هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة

نلاحظ من الشكل اعلاه ان التوازن يتحقق عند سعر الفائدة ٥% فإذا ارتفع سعر الفائدة إلى ٧% فإن كمية النقود المطلوبة سوف تنخفض بينما لو انخفض سعر الفائدة إلى ٣% مثلاً فإن كمية النقود المطلوبة سوف تزداد.

سؤال: عرف السياسة النقدية؟

هي السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي وتمثل الإجراءات والأدوات التي تؤثر في عرض النقود وإدارة حجم الأتمان وشروطه

سؤال: عدد وظائف البنك المركزي ؟

- ١- اصدار العملة
 - ٢- الاحتفاظ بالذهب والعملات الاجنبية
 - ٣- صياغة السياسة النقدية و تنفيذها
 - ٤- بنك الحكومة وبنك البنوك
 - ٥- إدارة الائتمان المصرفي حسب الحالة الاقتصادية
 - ٦- الرقابة على البنوك التجارية.
- ٣- النقود مخزن للقيمة:

اي ان الافراد يستطيعون ان يحتفظوا بثرواتهم و مدخراتهم على شكل وحدات نقدية يمكن استخدامها في اي وقت. ولكن ما يؤخذ على هذه الوظيفة ان ارتفاع الاسعار

٤- أداة للدفع الآجل: باستخدام النقود يمكن تجزئة قيم السلع المشتركة و دفعها بالتقسيم

سؤال: ماذا يقصد بعرض النقود؟

هو الكمية المتداولة من النقود في الاقتصاد الكلي في اي وقت من الاوقات ويمكن التمييز بين مقياسين اساسيين لعرض النقود:

١- مقياس M1 عرض النقود الضيق :

ويشمل على العملة في التداول (ورقية + معدنية) بالإضافة إلى الحسابات الجارية

٢- مقياس M2 عرض النقود الواسع:

ويضم بالإضافة إلى M1 الودائع لأجل و حسابات التوفير.

سؤال: النظام المصرفي وآلية خلق النقود؟

يعتمد حجم التداولات النقدية أي انتقال النقود من يد إلى أخرى أكبر بكثير من كمية النقود المعروضة في الاقتصاد و يعود ذلك إلى أن كمية النقود ستؤدي إلى خلق نقود مضاعفة في عملية التداول

ولتوضيح ذلك سنعرض دور البنوك في تحديد حجم عرض النقود في الدولة من خلال ما يسمى خلق الودائع.

أشرح دور نسبة الاحتياطي الإلزامي كأداة للسياسة النقدية:

تمثل هذه الاداة نسبة الاحتياطي القانوني التي يقرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يحتفظ بها لدى المركزي كوديعة بدون فوائد ففي حالة الركود يتبع المركزي سياسة توسيعية حيث يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على إعطاء القروض و بالتالي زيادة عرض النقود و إنعاش الطلب الكلي.

أما في حالة التضخم فيتبع المركزي سياسة انكماشية حيث يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي الحد من خلق نقود إضافية في الاقتصاد

(مثال) أودع احد الافراد مبلغ ١٠٠٠ وحدة نقدية في حسابه الجاري في أحد المصارف، فإذا علمت أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ٢٠%

المطلوب:

١- الحجم الكلي للودائع

٢- حجم الودائع المشتقة

٣- حجم الاحتياطي القانوني

$$\text{الحجم الكلي للودائع} = \frac{\text{حجم الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} = \frac{1000}{20\%} = 5000$$

حجم الودائع المشتقة = الحجم الكلي للودائع - حجم الوديعة الأولية

$$= 5000 - 1000 = 4000$$

حجم الاحتياطي القانوني = حجم كلي للودائع x نسبة الاحتياطي القانوني

$$= 5000 \times 20\% = 1000$$